

تلخيص التحقيق في نفي التحريف عن القرآن الشريف

تأليف: آية الله السيد علي الحسيني الميلاني

كلمة المركز

نظراً للحاجة الماسّة والضرورة الملحّة لنشر العقائد الحقّة والتعريف بالفكر الشيعي، بالبراهين العقلية المتقنة والأدلة النقلية من الكتاب والسنة، من أجل ترسيخها في أذهان المؤمنين، ودفع الشبهات المثارة حولها من قبل المخالفين، فقد بادر (مركز الحقائق الاسلامية) بإخراج سلسلة علمية — عقائدية، متنوّعة، تميّزت بجامعيّتها بين العمق في النظر والقوّة في الاستدلال والوضوح في البيان، تحت عنوان (إعرف الحق تعرف أهله)، وهي من بحوث سماحة الفقيه المحقق آية الله الحاج السيد علي الحسيني الميلاني (دام ظلّه)، آملين أن نكون قد قمنا ببعض الواجب الملقى على عواتقنا في هذه الأيام التي كثرت فيها الشبهات وازدادت الانحرافات، سائلين الله عزّ وجلّ أن يسدّد خطانا على نهج الكتاب والعترة الطاهرة كما أوصى الرسول الأكرم صلّى الله عليه وآله وسلّم، والحمد لله رب العالمين.

مركز الحقائق الاسلامية

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على محمد وآله الطيبين الطاهرين ولعنة الله على أعدائهم أجمعين، من الأولين
والآخرين.

وبعد:

فإن كتاب (التحقيق في نفي التحريف عن القرآن الشريف) من مؤلفات سيدنا الاستاذ آية الله المحقق السيد علي الحسيني
الميلاني، الذي كتبه في سابق الأيام وطبع عدة طبعات، يعدّ من أحسن وأفضل ما كتب في موضوعه وهو شبهة التحريف
في القرآن الشريف، ودفع تقوّلات المغرضين على الطائفة الحقّة.

ونظراً لأهميّة بحثه ومتانة مطالبه ورصانة مواضيعه، فقد اقترح بعض الطلبة الفضلاء وسائر القراء الكرام اختصاره
وتلخيصه، ليسهل للجميع تناوله وتعمّ الاستفادة منه، فأجبتنا طلبتهم ونزلنا عند رغبتهم، سائلين الله تعالى أن ينفع به
المؤمنين كما نفع بأصله، ونستغفر الله عمّا صدر منا زلل وتقصير.

نزار الحسن

الباب الأول
الشيعة والتحريف

وفيه فصول

* كلمات أعلام الشيعة في نفي التحريف

* أدلة الشيعة على نفي التحريف

* أحاديث التحريف في كتب الشيعة

* شبهات حول القرآن على ضوء أحاديث الشيعة

* رواة أحاديث التحريف من الشيعة

الفصل الأول
كلمات أعلام الشيعة
في نفي التحريف

من الواضح أنه لا يجوز إسناد عقيدة أو قول إلى طائفة من الطوائف إلا على ضوء كلمات أكابر علماء تلك الطائفة، وبالاعتماد على مصادرها المعتمدة.

ولقد تعرّض علماء الشيعة منذ القرن الثالث إلى يومنا الحاضر لهذا الموضوع في كتبهم في عدة من العلوم، ففي كتب الاعتقادات يتطرقون إليه حيثما يذكرون الاعتقاد في القرآن الكريم، وفي كتب الحديث حيث يعالجون الأحاديث الموهمة للتحريف بالنظر في أسانيدھا ومداليلھا، وفي بحوث الصلاة من كتب الفقه باعتبار وجوب قراءة سورة كاملة من القرآن في الصلاة بعد قراءة سورة الحمد، وفي كتب أصول الفقه حيث يبحثون عن حجية ظواهر ألفاظ الكتاب. وهم في جميع هذه المواضع ينصون على عدم نقصان القرآن الكريم، وفيهم من يصرح بأن من نسب إلى الشيعة أنهم يقولون: بأن القرآن أكثر من هذا الموجود بين الدفتين فهو كاذب، وفيهم من يقول: بأن عليه إجماع علماء الشيعة بل المسلمين، وفيهم من يستدلّ على النفي بوجوه من الكتاب والسنة وغيرهما، بل لقد أفرد بعضهم هذا الموضوع بتأليف خاص.

هذه عقيدة الشيعة في ماضيهم وحاضرهم، كما جاء التصريح به في كلمات كبار علمائها ومشاهير مؤلفيها، منذ أكثر من ألف عام حتى العصر الأخير.

* يقول الشيخ محمد بن علي بن بابويه القمي، الملقب بالصدوق — المتوفى سنة ٣٨١ — : «إعتقادنا أن القرآن الذي أنزله الله على نبيه صلى الله عليه وآله هو ما بين الدفتين، وهو ما في أيدي الناس، ليس بأكثر من ذلك، ومبلغ سوره عند الناس مائة وأربع عشر سورة، وعندنا أن الضحى وألم نشرح سورة واحدة، ولإيلاف وألم تر كيف سورة واحدة. ومن نسب إلينا أنا نقول إنه أكثر من ذلك فهو كاذب. وما روي — من ثواب قراءة كل سورة من القرآن، وثواب من ختم القرآن كله، وجواز قراءة سورتين في ركعة النهي عن القرآن بين سورتين في ركعة فريضة — تصديق لما قلناه في أمر القرآن، وأن مبلغه ما في أيدي الناس، وكذلك ما روي من النهي عن قراءة القرآن كله في ليلة واحدة، وأنه لا يجوز أن يجتم القرآن في أقل من ثلاثة أيام، تصديق لما قلناه أيضاً (١).

* ويقول الشيخ محمد بن محمد بن النعمان، الملقب بالمفيد، البغدادي — المتوفى سنة ٤١٣ — : «وقد قال جماعة من أهل الإمامة: إنه لم ينقص من كلمة، ولا من آية ولا من سورة، ولكن حذف ما كان مثبتاً في مصحف أمير المؤمنين عليه السلام من تأويله، وتفسير معانيه على حقيقة تزييله، وذلك كان ثابتاً متراً، وإن لم يكن من جملة كلام الله تعالى الذي هو القرآن المعجز.

(١) رسالة الاعتقادات المطبوعة مع شرح الباب الحادي عشر: ص ٩٣.

وعندي أن هذا القول أشبه من مقال من أدعى نقصان كلم من نفس القرآن على الحقيقة دون التأويل، وإليه أميل والله أسأل توفيقه للصواب»(٢).

* ويقول الشريف المرتضى علي بن الحسين الموسوي، الملقب بعلم الهدى — المتوفى سنة ٤٣٦ هـ — : «إن العلم بصحة نقل القرآن كالعلم بالبلدان، والحوادث الكبار والوقائع العظام، والكتب المشهورة، وأشعار العرب المسطورة، فإن العناية اشتدت والدواعي توفرت على نقله وحراسته، وبلغت إلى حدٍّ لم يبلغه في ما ذكرناه، لأن القرآن معجزة النبوة، ومأخذ العلوم الشرعية والأحكام الدينية، وعلماء المسلمين قد بلغوا في حفظه وحمائته الغاية، حتى عرفوا كل شيء اختلف فيه من إعرابه وقراءته وحروفه وآياته، فكيف يجوز أن يكون مغيراً أو منقوصاً مع العناية الصادقة والضبط الشديد»(٣).

ولقد عرف واشتهر هذا الرأي عن الشريف المرتضى حتى ذكر ذلك عنه كبار علماء أهل السنة، وأضافوا أنه كان يكفر من قال بتحريف القرآن، فقد نقل ابن حجر العسقلاني عن ابن حزم قوله فيه: «كان من كبار المعتزلة الدعاة، وكان إمامياً، لكنه يكفر من زعم أن القرآن بدّل أو زيد فيه، أو نقص منه، وكذا كان صاحبه أبو القاسم الرازي وأبو يعلى الطوسي»(٤).

* ويقول الشيخ محمد بن الحسن أبو جعفر الطوسي، الملقب بشيخ الطائفة — المتوفى سنة ٤٦٠ هـ — في مقدمة تفسيره: «والمقصود من هذا الكتاب علم معانيه وفنون أغراضه، وأما الكلام في زيادته ونقصانه فمما لا يليق به أيضاً، لأن الزيادة فيه مجمع على بطلانها، والنقصان منه فالظاهر أيضاً من مذهب المسلمين خلافه، وهو الأليق بالصحيح عن مذهبنا، وهو الذي نصره المرتضى — رحمه الله تعالى — وهو الظاهر من الروايات.

غير أنه رويت روايات كثيرة من جهة الخاصة والعامة بنقصان كثير من آي القرآن، ونقل شيء منه من موضع إلى موضع، طريقها الآحاد التي لا توجب علماً ولا عملاً، والأولى الإعراض عنها وترك التشاغل بها، لأنه يمكن تأويلها، ولو صحّت لما كان ذلك طعنًا على ما هو موجود بين الدفتين، فإن ذلك معلوم صحته لا يعترضه أحد من الأمة ولا يدفعه»(٥).

ويقول الشيخ الفضل بن الحسن أبو علي الطبرسي، الملقب بأمين الإسلام — المتوفى سنة ٥٤٨ هـ — ما نصه: «... ومن ذلك الكلام في زيادة القرآن ونقصانه، فإنه لا يليق بالتفسير، فأما الزيادة فمجمع على بطلانها، وأما النقصان منه، فقد روى جماعة من أصحابنا وقوم من حشوية العامة: إن في القرآن تغييراً ونقصاناً...»

(٢) أوائل المقالات في المذاهب المختارات: ص ٥٥ — ٥٦.

(٣) نقل هذا في مجمع البيان ١ / ١٥، عن المسائل الطرابلسيات للسيد المرتضى.

(٤) لسان الميزان ٤ / ٢٢٤، ولا يخفى ما فيه من الخلط والغلط.

(٥) التبيان في تفسير القرآن ١ / ٣.

والصحيح من مذهب أصحابنا خلافة، وهو الذي نصره المرتضى قدس سره واستوفى الكلام فيه غاية الاستيفاء في جواب المسائل الطرابلسيات» (٦).

* ويقول العلامة الحلي المتوفى سنة ٧٢٦ في بعض أجوبته:

«الحق أنه لا تبديل ولا تأخير ولا تقديم فيه، وأنه لم يزد ولم ينقص، ونعوذ بالله تعالى من أن يعتقد مثل ذلك وأمثال ذلك، فإنه يوجب التطرق إلى معجزة الرسول صلى الله عليه وآله المنقول بالتواتر» (٧).

* ويقول الشيخ محمد بن الحسين، الشهير ببهاء الدين العاملي — المتوفى سنة ١٠٣٠ — : «الصحيح أن القرآن العظيم محفوظ عن ذلك، زيادة كان أو نقصاناً، ويدل عليه قوله تعالى: (وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ). وما اشتهر بين الناس من إسقاط اسم أمير المؤمنين عليه السلام منه في بعض المواضع مثل قوله تعالى: (يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ — في علي —)، وغير ذلك، فهو غير معتبر عند العلماء» (٨).

* وأورد الشيخ محمد باقر المجلسي — المتوفى سنة ١١١٠ — بعد أن أخرج الأحاديث الدالة على نقصان القرآن — بما نصه: «فإن قال قائل: كيف يصح القول بأن الذي بين الدفتين هو كلام الله تعالى على الحقيقة من غير زيادة ولا نقصان، وأنتم تروون عن الأئمة عليهم السلام أنهم قرأوا: (كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ)، وكذلك: (جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا)، وقرأوا: (وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَنْفَالِ)، وهذا بخلاف ما في المصحف الذي في أيدي الناس؟ قيل له: قد مضى الجواب عن هذا، وهو: إن الأخبار التي جاءت بذلك أخبار آحاد لا يقطع على الله تعالى بصحتها، فلذلك وقفنا فيها ولم نعدل عمّا في المصحف الظاهر على ما أمرنا به حسب ما بيناه. مع أنه لا ينكر أن تأتي القراءة على وجهين مترّتين: أحدهما: ما تضمنه المصحف.

والثاني: ما جاء به الخبر، كما يعترف مخالفونا به من نزول القرآن على وجوه شتى...» (٩).

* وقال السيد محمد مهدي الطباطبائي، الملقّب ببحر العلوم — المتوفى سنة ١٢١٢ — ما نصّه: «الكتاب هو القرآن الكريم والفرقان العظيم والضياء والنور والمعجز الباقي على مرّ الدهور، وهو الحقّ الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تزييل من لدن حكيم حميد، أنزله بلسان عربيّ مبين هدى للمتقين وبيانا للعالمين...» (١٠).

* وقال الشيخ الأكبر الشيخ جعفر، المعروف بكاشف الغطاء — المتوفى سنة ١٢٢٨ — ما نصّه: «لا ريب في أن القرآن محفوظ من النقصان بحفظ الملك الديان، كما دلّ عليه صريح الفرقان وإجماع العلماء في جميع الأزمان ولا عبرة بالنادر.

(٦) مجمع البيان ١ / ١٥.

(٧) أجوبة المسائل المهنية: ١٢١.

(٨) أوردته الشيخ البلاغي في آلاء الرحمن: ٢٦.

(٩) بحار الأنوار ٨٩ / ٧٥.

(١٠) الفوائد في علم الأصول، مبحث حجية الكتاب (مخطوط).

وما ورد من أخبار النقيصة تمنع البديهة من العمل بظاهرها ولا سيّما ما فيه نقص ثلث القرآن أو كثير منه، فإنه لو كان كذلك لتواتر نقله، لتوفّر الدواعي عليه، ولأخذ غير أهل الإسلام من أعظم المطاعن على الإسلام وأهله، ثم كيف يكون ذلك وكانوا شديدي المحافظة على ضبط آياته وحروفه؟... فلا بد من تأويلها بأحد وجوه» (١١).

* وقال الشيخ محمد جواد البلاغي - المتوفى سنة ١٣٥٢ - ما نصّه: «ولئن سمعت من الروايات الشاذّة شيئاً في تحريف القرآن وضياع بعضه، فلا تقم لتلك الروايات وزناً، وقل ما يشاء العلم في اضطرابها ووهنها وضعف روايتها ومخالفتها للمسلمين، وفيما جاءت به في رواياتها الواهية من الوهن وما ألصقته بكرامة القرآن مما ليس له شبه به...» (١٢).

* وقال الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء: «وإن الكتاب الموجود في أيدي المسلمين هو الكتاب الذي أنزله الله إليه للإعجاز والتحدي ولتعليم الأحكام وتمييز الحلال من الحرام، وإنه لا نقص فيه ولا تحريف ولا زيادة، وعلى هذا إجماعهم. ومن ذهب منهم أو من غيرهم من فرق المسلمين إلى وجود نقص فيه أو تحريف فهو مخطئ يردّه نصّ الكتاب العظيم (إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ). والأخبار الواردة من طرفنا أو طرفهم الظاهرة في نقصه أو تحريفه ضعيفة شاذة، وأخبار آحاد لا تفيد علماً ولا عملاً، فإمّا أن تقول بنحو من الاعتبار أو يضرب بها الجدار» (١٣).

* وقال السيد شرف الدين الموسوي العاملي المتوفى سنة ١٣٧٧: «المسألة الرابعة: نسب إلى الشيعة القول بتحريف القرآن بإسقاط كلمات وآيات...»

فأقول: نعوذ بالله من هذا القول، ونبرأ إلى الله تعالى من هذا الجهل، وكلّ من نسب هذا الرأي إلينا جاهل بمذهبتنا أو مفتر علينا، فإنّ القرآن العظيم والذكر الحكيم متواتر من طرفنا بجميع آياته وكلماته وسائر حروفه وحركاته وسكناته، تواتراً قطعياً عن أئمة الهدى من أهل البيت عليهم السلام لا يرتاب في ذلك إلاّ معنوه، وأئمة أهل البيت كلّهم أجمعون رفعوه إلى جدّهم رسول الله صلّى الله عليه وآله تعالى، وهذا أيضاً ممّا لا ريب فيه.

وظواهر القرآن الحكيم فضلاً عن نصوصه أبلغ حجج الله تعالى، وأقوى أدلّة أهل الحق بحكم الضرورة الأولية من مذهب الإمامية، وصحاحهم في ذلك متواترة من طريق العترة الطاهرة، ولذلك تراهم يضربون بظواهر الصحاح المخالفة للقرآن عرض الجدار ولا يأبهون بها، عملاً بأوامر أئمتهم عليهم السلام...» (١٤).

* وسئل الفقيه الكبير السيد محمد هادي الميلاني قدس سره عن رأيه في المسألة فأجاب بما معرّبه: «بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى، إنّ الذي نقطع به هو عدم وقوع أي تحريف في القرآن الكريم، لا زيادة ولا نقصاناً ولا تغييراً في ألفاظه، ولو جاء في بعض الأحاديث ما يفيد التحريف فإنما المقصود من ذلك ما وقع من تغيير معاني القرآن حسب الآراء السقيمة والتأويلات الباطلة، لا تغيير ألفاظه وعباراته. وأمّا الروايات الدالّة على سقوط

(١١) كشف الغطاء، كتاب القرآن: ٢٩٩.

(١٢) آلاء الرحمن في تفسير القرآن: ١٨.

(١٣) أصل الشيعة وأصولها: ١٠١ - ١٠٢، طبعة / ١٥.

(١٤) أجوبة مسائل جار الله: ٢٨ - ٣٧. المسألة الرابعة.

آيات أو سور من هذه المعجزة الخالدة فمجهولة أو ضعيفة للغاية، بل إن تلك الآيات والسور المزعومة — كالسورتين اللتين رواهما في (الإتقان) أو تلك السورة التي رويت في (دبستان المذاهب)، وكذا ما جاء في غيرهما من الكتب — هي وحدها تكشف عن حقيقتها، إذ لا يشك الخبير بعد عرضها على أسلوب القرآن البلاغي في كونها مختلقة باطلة. وبهذا الذي ذكرنا صرّح كبار علماء الإمامية منذ الطبقات الأولى كالشيخ المفيد، والسيد المرتضى، والشيخ الطوسي، والشيخ الطبرسي، وهم جميعاً يعتقدون بما صرّح به رئيس المحدثين الشيخ الصدوق في كتاب (الاعتقادات) الذي ألفه قبل أكثر من ألف سنة حيث قال: (إعتقادنا أن القرآن الذي أنزله الله تعالى على نبيه محمد صلى الله عليه وآله هو ما بين الدفتين، وهو ما في أيدي الناس، ليس بأكثر من ذلك) إلى أن قال: (ومن نسب إلينا أنا نقول أنه أكثر من ذلك فهو كاذب).

والحاصل: إن من تأمل في الأدلة وراجع تاريخ اهتمام المسلمين في حياة الرسول صلى الله عليه وآله وبعده بضبط القرآن وحفظه ودراسته يقطع أن سقوط الكلمة الواحدة منه محال.

ولو أن أحداً وجد حديثاً يفيد بظاهره التحريف وظن صحته فقد أخطأ، (وَإِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئاً) (١٥).

الفصل الثاني

أدلة الشيعة

على نفي التحريف

ذكرنا في الفصل الأول كلمات لأعلام الإمامية في نفي التحريف عن القرآن الكريم، وقد جاء في بعض تلك الكلمات — التي ذكرناها على سبيل التمثيل لا الاستقراء والحصر — الاستدلال بوجوه عديدة على ما ذهبوا إليه. والواقع أن الأدلة الدالة على عدم وجود النقص في القرآن الكريم هي من القوة والمتانة، بحيث يسقط معها ما دلّ على التحريف بظاهره عن الاعتبار لو كان معتبراً ومهما بلغ في الكثرة، ويبطل القول بذلك حتى لو ذهب إليه أكثر العلماء. وقد عقدنا هذا الفصل لإيراد تلك الأدلة بإيجاز.

أولاً: آيات من القرآن الكريم

إنّ في القرآن الحكيم آيات تدلّ بوضوح على صيانته من كلّ تحريف، وحفظه من كلّ تلاعب في ألفاظه زيادة ونقصاً. وتلك الآيات هي:

١ — قوله تعالى: (إِنَّ الَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي آيَاتِنَا لَا يَخْفَوْنَ عَلَيْنَا أَفَمَنْ يُلْقَى فِي النَّارِ خَيْرٌ أَمْ مَنْ يَأْتِي آمِنًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ إِنَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ * إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِالذِّكْرِ لَمَّا جَاءَهُمْ وَإِنَّهُ لَكِتَابٌ عَزِيزٌ * لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَرْجِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ) (١٦).

وإذا كان القرآن العظيم لا يأتيه (الباطل) من بين يديه ولا من خلفه فإن من أظهر مصاديق (الباطل) هو وقوع (النقصان) فيه.

فهو إذاً مصون من قبل الله تعالى عن ذلك منذ نزوله إلى يوم القيامة.

٢ — قوله تعالى: (إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ) (١٧).

والمراد من (الذكر) في هذه الآية الكريمة على الأصح هو (القرآن العظيم).

٣ — قوله تعالى: (لَا تُحَرِّكْ بِهِ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِ * إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ * فَإِذَا قَرَأَهُ فَاتَّبِعْ قُرْآنَهُ * ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيِّنَاتَهُ) (١٨).

فعن ابن عباس وغيره في قوله تعالى: (إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ) أنّ المعنى: إنّ علينا جمعه وقرآنه عليك حتى تحفظه ويمكنك تلاوته، فلا تخف فوت شيء منه (١٩).

(١٦) سورة فصلت، الآية: ٤١.

(١٧) سورة الحجر، الآية: ٩.

(١٨) سورة القيامة، الآيات: ١٦ — ١٩.

(١٩) مجمع البيان ٥ / ٣٩٧.

ثانياً: الأحاديث عن النبي والأئمة عليهم السلام

والمصدر الثاني من مصادر الأحكام والعقائد الإسلامية هو السنّة النبوية الشريفة الواصلة إلينا بالطرق والأسانيد المعتبرة. وعلى هذا، فإننا لما راجعنا السنّة وجدنا الأحاديث المتكثرة الدالّة بأقسامها العديدة على أنّ القرآن الكريم الموجود بين أيدينا هو ما أنزل على النبي صلى الله عليه وآله من غير زيادة ونقصان، وأنّه كان محفوظاً مجموعاً على عهده صلى الله عليه وآله وبقي كذلك حتى الآن، وأنه سيبقى على ما هو عليه إلى الأبد.

وهذه الأحاديث على أقسام وهي:

القسم الأول: أحاديث العرض على الكتاب

لقد جاءت الأحاديث الصحيحة تنصّ على وجوب عرض الخبرين المتعارضين، بل مطلق الأحاديث على القرآن الكريم، فما وافق القرآن أخذ به وما خالفه أعرض عنه، فلولا أنّ سور القرآن وآياته مصونة من التحريف ومحفوظة من النقصان ما كانت هذه القاعدة التي قرّرها الأئمة من أهل البيت الطاهرين، آخذين إياها من جدّهم رسول الله صلى الله عليه وآله، ولا أمكن الركون إليها والوثوق بها. ومن تلك الأحاديث:

قول الإمام الصادق عليه السلام: «خطب النبي صلى الله عليه وآله بمضى، فقال: أيها الناس ما جاءكم عني يوافق كتاب الله فأنا قلته، وما جاءكم يخالف كتاب الله فلم أقله» (٢٠).

قول الإمام الرضا صلى الله عليه وآله: «... فما ورد عليكم من خبرين مختلفين فأعرضوهما على كتاب الله، فما كان في كتاب الله موجوداً حلالاً أو حراماً فاتبعوا ما وافق الكتاب، وما لم يكن في الكتاب فأعرضوه على سنن النبي صلى الله عليه وآله» (٢١).

وقول الإمام الصادق عن أبيه عن جده عن علي عليه السلام: «إن على كلّ حق حقيقة وعلى كلّ صواب نوراً، فما وافق كتاب الله فخذوه وما خالف كتاب الله فدعوه» (٢٢).

وقول الإمام الصادق عليه السلام: «إذا ورد عليكم حديثان مختلفان فأعرضوهما على كتاب الله، فما وافق كتاب الله فخذوه، وما خالف كتاب الله فردّوه...» (٢٣).

وقول الإمام الصادق عليه السلام: «... ينظر ما وافق حكمه حكم الكتاب والسنّة وخالف العامة فيؤخذ به، ويترك ما خالف الكتاب والسنّة ووافق العامة...» (٢٤).

(٢٠) وسائل الشيعة ١٨ / ٧٩.

(٢١) عيون أخبار الرضا عليه السلام ٢ / ٢٠.

(٢٢) أمالي الصدوق: ٣٦٧.

(٢٣) وسائل الشيعة ١٨ / ٨٤.

(٢٤) وسائل الشيعة ١٨ / ٧٥.

فهذه الأحاديث ونحوها تدلّ على إنّ القرآن الموجود الآن هو نفس ما أنزله الله عزّ وجلّ على النبي صلّى الله عليه وآله من غير زيادة ولا نقصان، لأنّه لو لم يكن كذلك لم يمكن أن يكون القرآن مرجعاً للمسلمين يعرضون عليه الأحاديث التي تصل إليهم عن النبي صلّى الله عليه وآله.

القسم الثاني: خطبة الغدير

وإنّ من حقائق التاريخ واقعة غدير خم... وخطبة النبي الكريم صلّى الله عليه وآله في ذلك اليوم العظيم... وفي هذه الخطبة أمر بتدبر القرآن والرجوع في تفسيره إلى أمير المؤمنين عليه السلام حيث قال: «معاشر الناس تدبروا القرآن، وافهموا آياته وانظروا إلى محكماته، ولا تتبعوا متشابهه. فوالله لن يبين لكن زواجره ولا يوضّح لكم تفسيره إلاّ الذي أنا آخذ بيده ومصعده إلىّ وشائل بعضه ومعلمكم أنّ: من كنت مولاه فهذا عليّ مولاه. وهو عليّ أبي طالب أخي ووصيّي. وموالاته من الله عزّ وجلّ أنزلها عليّ» (٢٥).

القسم الثالث: حديث الثقلين

ولم تمر على النبي الكريم والقائد العظيم محمد صلّى الله عليه وآله فرصة إلاّ وانتهزها للوصية بالكتاب والعترة الطاهرة والأمر باتباعهما والانقياد لهما والتمسك بهما.

لذا تواتر عنه صلّى الله عليه وآله حديث الثقلين الذي رواه جمهور علماء المسلمين بأسانيد متكثرة متواترة:

«إني تارك فيكم الثقلين كتاب الله وعترتي أهل بيتي، ما إن تمسكتم بهما لن تضلوا بعدي أبداً...» (٢٦).

وهذا يقتضي أن يكون القرآن الكريم مدوّناً في عهده صلّى الله عليه وآله بجميع آياته وسوره حتى يصح إطلاق اسم الكتاب عليه، ولذلك تكرر ذكر الكتاب في غير واحد من سوره الشريفة.

القسم الرابع: الأحاديث في ثواب قراءة السور في الصلاة وغيرها

وقد وردت طائفة من الأحاديث في فضيلة قراءة سور القرآن الكريم في الصلاة وغيرها، وثواب ختم القرآن وتلاوته في شهر رمضان وغير ذلك.

ولو كان تطرق النقصان في ألفاظ القرآن لم يبق مجال للاعتماد على شيء من تلك الأحاديث والعمل بها من أجل الحصول على ما تفيده من الأجر والثواب، لإحتمال أن تكون كلّ سورة أو كلّ آية محرّفة عما كانت نازلة عليه. ومن تلك الأحاديث:

(٢٥) الاحتجاج ١ / ٦٠.

(٢٦) حديث الثقلين من جملة الأحاديث التي لا يشك مسلم في صدورها من النبي صلّى الله عليه وآله. فقد رواه عنه أكثر من ثلاثين من الصحابة وأورده من علماء أهل السنة ما يقارب الـ ٥٠٠ شخصية من مختلف طبقاتهم منذ زمن التابعين حتى عصرنا الحاضر من مؤرخين ومفسرين ومحدثين غيرهم. أنظر: الأجزاء ١ - ٣ من كتاب نفحات الأزهار في إمامة الأئمة الأطهار.

قول الإمام الباقر عن أبيه عن جدّه عن رسول الله صَلَّى الله عليه وآله:

«من قرأ عشر آيات في ليلة لم يكتب من الغافلين، ومن قرأ خمسين آية كتب من الذاكرين، ومن قرأ مائة آية كتب من القانتين، ومن قرأ مائتي آية كتب من الخاشعين، ومن قرأ ثلاثمائة آية كتب من الفائزين، ومن قرأ خمسمائة آية كتب من المجتهدين، ومن قرأ ألف آية كتب له قنطار...» (٢٧).

وقول الإمام الصادق عليه السلام: «الواجب على كل مؤمن إذا كان لنا شيعة أن يقرأ ليلة الجمعة بالجمعة وسبح اسم ربك الأعلى... فإذا فعل ذلك فإنما يعمل بعمل رسول الله صَلَّى الله عليه وآله، وكان جزاؤه وثوابه على الله الجنة» (٢٨).

إلى غير ذلك من الأحاديث وما أكثرها، وقد ذكر الفقهاء — رضي الله تعالى عنهم — تفصيلاً ما يستحب أن يقرأ في الصلوات الخمس من سور القرآن (٢٩).

كما روى الشيخ الصدوق رحمه الله ثواب قراءة كل سورة من القرآن بحسب الأحاديث الواردة عن الأئمة عليهم السلام (٣٠).

وبهذا القسم من الأحاديث استدلل الشيخ الصدوق على ما ذهب إليه من عدم تحريف القرآن (٣١).

القسم الخامس: الأحاديث الآمرة بالرجوع إلى القرآن الكريم

وهي كثيرة جداً، نكتفي هنا منها بما جاء عن أمير المؤمنين عليه الصلاة والسلام في بعض خطبه.

قال عليه السلام في خطبة له ينبه فيها على فضل الرسول والقرآن:

«أرسله على حين فترة من الرسل، وطول هجعة من الأمم، وانتقاض من المبرم، فجاءهم بتصديق الذي بين يديه، والنور المقتدى به، ذلك القرآن.

فاستنطقوه ولن ينطق، ولكن أخبركم عنه، ألا إن فيه علم ما يأتي، والحديث عن الماضي، ودواء دوائكم، ونظم ما بينكم» (٣٢).

وقال عليه السلام:

«واعلموا أن هذا القرآن هو الناصح الذي لا يغش، والهادي الذي لا يضل، والحديث الذي لا يكذب، وما جالس هذا

القرآن أحد إلا قام عنه بزيادة أو نقصان: زيادة في هدى أو نقصان في عمى، واعلموا أنه ليس على أحد بعد القرآن من

(٢٧) الأمايلي للشيخ الصدوق: ٥٩ — ٦٠، الكافي ٢ / ٤٤٨.

(٢٨) ثواب الأعمال: ١٤٦.

(٢٩) جواهر الكلام ٩ / ٤٠٠ — ٤١٦.

(٣٠) ثواب الأعمال: ١٣٠ — ١٥٨.

(٣١) الاعتقادات، للشيخ الصدوق: ٩٣.

(٣٢) فحج البلاغة: ٢٢٣ / ١٥٨.

فاقة، ولا لأحد قبل القرآن من غنى، فاستشفوه من أدوائكم، واستعينوا به على لأوائكم، فإن فيه شفاء من أكبر الداء وهو الكفر والنفاق والغي والضلال، فاسألوا الله به وتوجهوا إليه بحبه، ولا تسألوا به خلقه، إنه ما توجه العباد إلى الله بمثله.

واعلموا أنه شافع مشفع، وقائل مصدق، وإنه من شفع له القرآن يوم القيامة شفع فيه»(٣٣).

كل ذلك يقتضي أن يكون ما بأيدينا من القرآن هو نفس القرآن الذي نزل على الرسول الأعظم صلى الله عليه وآله، وعرفه أمير المؤمنين وسائر الأئمة والصحابة والمسلمون أجمعون.

القسم السادس: الأحاديث التي تتضمن تمسك الأئمة من أهل البيت بمختلف الآيات القرآنية المباركة

وروى المحدثون من الإمامية أحاديث متكاثرة جداً عن الأئمة الطاهرين، تتضمن تمسكهم بمختلف الآيات عند المناظرات وفي كل بحث من البحوث.

فهم عليهم السلام تمسكوا بالآيات القرآنية: «في كل باب على ما يوافق القرآن الموجود عندنا، حتى في الموارد التي فيها آحاد من الروايات بالتحريف، وهذا أحسن شاهد على أن المراد في كثير من روايات التحريف من قولهم عليهم السلام كذا نزل هو التفسير بحسب التزيل، في مقابل البطن والتأويل»(٣٤).

القسم السابع: الأحاديث في أن ما بأيدي الناس هو القرآن النازل من عند الله

وصريح جملة من الأحاديث الواردة عن أئمة أهل البيت: أنهم عليهم السلام كانوا يعتقدون في هذا القرآن الموجود بأنه هو النازل من عند الله سبحانه على النبي صلى الله عليه وآله، وهذه الأحاديث كثيرة نقل هنا بعضها:

قال أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام:

«كتاب ربكم فيكم، مبيناً حلاله وحرامه، وفرائضه وفضائله، وناسخه ومنسوخه، ورخصه وعزائمه، وخاصه وعامه، وعبره وأمثاله، ومرسله ومحدوده، ومحكمه ومتشابهه، مفسراً مجمله، ومبيّناً غوامضه، بين مأخوذ ميثاق في علمه، وموسع على العباد في جهله، وبين مثبت في الكتاب فرضه، ومعلوم في السنة نسخته وواجب في السنة أخذه، ومرخص في الكتاب تركه، وبين واجب بوقته، وزائل في مستقبله، ومباين بين محارمه، من كبير أوعد عليه نيرانه، أو صغير أرصد له غفرانه، وبين مقبول في أدناه، موسع في أقصاه»(٣٥).

وعن الريان بن الصلت قال: «قلت للرضا عليه السلام يا ابن رسول الله ما تقول في القرآن؟

فقال: كلام الله، لا تتجاوزوه، ولا تطلبوا الهدى في غيره فتضلوا»(٣٦).

(٣٣) فحج البلاغة: ٢٠٢ / ١٧٦.

(٣٤) الميزان في تفسير القرآن ١٢ / ١١١.

(٣٥) فحج البلاغة: ٤٤ / ١.

(٣٦) عيون أخبار الرضا عليه السلام ٢ / ٥٧.

وعن علي بن سالم عن أبيه قال: «سألت الصادق جعفر بن محمد صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ فَقُلْتُ لَهُ: يَا ابْنَ رَسُولِ اللهِ مَا تَقُولُ فِي الْقُرْآنِ؟

فَقَالَ: هُوَ كَلَامُ اللهِ، وَقَوْلُ اللهِ، وَكِتَابُ اللهِ، وَوَحْيُ اللهِ وَتَنْزِيلُهُ، وَهُوَ الْكِتَابُ الْعَزِيزُ الَّذِي (لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنْزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ)» (٣٧).

ثالثاً: قول عمر بن الخطاب: حسبنا كتاب الله

ومن الرزايا العظيمة والكوارث المؤلمة التي قصمت ظهر المسلمين وأدت إلى ضلال أكثرهم عن الهدى الذي أراده لهم الله ورسوله، ذلك الخلاف الذي حدث عند رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ فِي اللَّحْظَاتِ الْأَخِيرَةِ مِنْ عَمْرِهِ الشَّرِيفِ. ومجمل القضية هو: إن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ لما حضرته الوفاة وعنده رجال من صحابته — فيهم عمر بن الخطاب — قال: هلم أكتب لكم كتاباً لا تضلوا بعده، وفي لفظ آخر: أتتوني بالكشف والدواة — أو: اللوح والدواة — أكتب لكم كتاباً لن تضلوا بعده أبداً.

فقال عمر: إن النبي قد غلب عليه الوجع (٣٨)، وعندكم القرآن، حسبنا كتاب الله!

فاختلف الحاضرون، منهم من يقول: قربوا يكتب لكم النبي كتاباً لن تضلوا بعده، ومنهم من يقول ما قال عمر! فلما أكثروا ذلك عنده صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ قال لهم: قوموا عني (٣٩).

ولسنا نحن الآن بصدد محاسبة هذا الرجل لكلامه هذا الذي غير مجرى التاريخ، وحال دون ما أراده الله والرسول لهذه الأمة من الخير والصلاح والرشاد، إلى يوم القيامة.

وإنما نريد الاستشهاد بقوله: «إن عندنا القرآن، حسبنا كتاب الله» الصريح في وجود القرآن عندهم مدوناً مجموعاً حينذاك، ويدل على ذلك أنه لم يعترض عليه أحد — لا من القائلين: قربوا يكتب لكم النبي كتاباً، ولا من غيرهم — بأن سور القرآن وآياته متفرقة مبثوثة، وبهذا تم لعمر بن الخطاب والقائلين مقالته ما أرادوا من الحيلولة بينه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وبين كتابة الوصية.

رابعاً: الإجماع

ومن الأدلة على عدم نقصان القرآن: إجماع العلماء في كل الأزمان كما في كشف الغطاء وفي كلام جماعة من كبار العلماء، وهو ظاهر كلمة (إلينا) أي (الإمامية) في قول الشيخ الصدوق «ومن نسب إلينا... فهو كاذب».

(٣٧) الأمالي: ٥٤٥.

(٣٨) قال سيدنا شرف الدين: «وقد تصرفوا فيه فنقلوه بالمعنى، لأن لفظه الثابت: «إن النبي يهجر» لكنهم ذكروا أنه قال: إن النبي قد غلب عليه الوجع. تمديداً للعبارة واتقاء فظاعتها». النص والاجتهاد: ١٤٣.

(٣٩) راجع جميع الصحاح والمسانيد والتواريخ والسير تجد القضية باختلاف ألفاظها.

وقال العلامة الحلبي: «واتفقوا على أن ما نقل إلينا متواتراً من القرآن، فهو حجة... لأن النبي صلى الله عليه وآله كان مكلفاً بإشاعة ما نزل عليه من القرآن إلى عدد متواتر؛ ليحصل القطع بنبوته في أنه المعجزة له. وحينئذ لا يمكن التوافق على ما نقل مما سمعوه منه بغير تواتر، وراوي الواحد إن ذكره على أنه قرآن خطأ... والإجماع دلّ على وجوب إلقائه صلى الله عليه وآله على عدد التواتر، فإنه المعجزة الدالة على صدقه، فلو لم يبلغه إلى حد التواتر انقطعت معجزته، فلا يبقى هناك حجة على نبوته» (٤٠).

ومن المعلوم أن الإجماع حجة لدى المسلمين، أما عند الإمامية فلأنه كاشف عن رأي المعصوم عليه السلام بل عدم النقصان من الضروريات كما في كلام السيد المرتضى، وقد نقل بعض الأكابر عبارته ووافقه على ما قال (٤١).

خامساً: تواتر القرآن

ومن الأدلة على عدم نقصان القرآن: تواتره من طرق الإمامية بجميع حركاته وسكناته، وحروفه وكلماته، وآياته وسوره، تواتراً قطعياً عن الأئمة الطاهرين عليهم السلام عن جدهم رسول الله (٤٢). قال الصدوق: «إعتقادنا أن القرآن الذي أنزله الله على نبيه صلى الله عليه وآله هو ما بين الدفتين وما في أيدي الناس، ليس بأكثر من ذلك، ومبلغ سوره عن الناس مائة وأربع عشر سورة...».

سادساً: إعجاز القرآن

ومن الأدلة على عدم التحريف هو: أن التحريف ينافي كون القرآن معجزاً، لفوات المعنى بالتحريف؛ لأن مدار الإعجاز هو الفصاحة والبلاغة الدائرتان مدار المعنى، ومن المعلوم أن القرآن معجز باق. وقد جاءت الإشارة إلى هذا الوجه في كلام العلامة الحلبي: «إن القول بالتحريف يوجب التطرق إلى معجزة رسول الله صلى الله عليه وآله المنقولة بالتواتر».

سابعاً: صلاة الإمامية

ومن الأدلة على اعتقاد الإمامية بعدم سقوط شيء من القرآن الكريم: صلاحهم؛ لأنهم يوجبون قراءة سورة كاملة (٤٣)، بعد الحمد في الركعة الأولى والثانية (٤٤) من الصلاة الخمس اليومية من سائر سور القرآن عدا الفاتحة، ولا يجوز عند جماعة كبيرة منهم القران بين سورتين (٤٥).

(٤٠) نهاية الوصول، مبحث التواتر.

(٤١) وتقدم الكلام في كلمات الأعلام، فراجع الفصل الأول.

(٤٢) أجوبة مسائل جار الله لشرف الدين، مجمع البيان عن السيد المرتضى.

(٤٣) مفتاح الكرامة ٢ / ٣٥٠.

(٤٤) أما في الثالثة والرابعة فهو بالخيار إن شاء قرأ الحمد وإن شاء سبّح إجماعاً وإن اختلفوا في أفضلية أحد الفردين.

قال السيد شرف الدين:

«وصلاقم بهذه الكيفية والأحكام دليل ظاهر على اعتقادهم بكون سور القرآن بأجمعها زمن الرسول صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ
على ما هي عليه الآن، وإلا لما تسنى لهم هذا القول» (٤٦).

ثامناً: كون القرآن مجموعاً على عهد النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ

ومن الأدلة على عدم وجود النقص في القرآن ثبوت كونه مجموعاً على عهد الرسول الأعظم صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ
موجوداً كذلك بين المسلمين، كما يدل على ذلك كثير من الأخبار في كتب الفريقين، ومن ذلك أخبار أمره صَلَّى اللهُ
عليه وآله بقراءة القرآن وتدبره وعرض ما يروى عنه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ عَلَيْهِ. وإن جماعة من الصحابة ختموا القرآن
على عهده، وتلوه، وحفظوه.

تاسعاً: اهتمام النبي والمسلمين بالقرآن

وهل يمكن لأحد من المسلمين إنكار اهتمام النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ بِالْقُرْآنِ؟!

لقد كان حريصاً على نشر سور القرآن بين المسلمين بمجرد نزولها، مؤكداً عليهم حفظها ودراستها وتعلمها، مبيّناً لهم
فضل ذلك وثوابه وفوائده في الدنيا والآخرة. فحثه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَتَرْغِيهِ بِحِفْظِ الْقُرْآنِ فِي الصُّدُورِ وَالْقِرَاطِيسِ
ونحوها، مما ثبت بالضرورة بحيث لا مجال لإنكار المنكر وجدال المكابر.

(٤٥) راجع جواهر الكلام والرياض ومفتاح الكرامة ٢ / ٣٨٥.

(٤٦) أجوبة مسائل جار الله: ٢٨.

الفصل الثالث

أحاديث التحريف

في كتب الشيعة

قد ذكرنا في الفصل الأول شطراً من تصريحات كبار علماء الإمامية في القرون المختلفة في أن القرآن الكريم الموجود بين أيدينا مصون من التحريف، وهناك كلمات غير هذه لم نذكرها اختصاراً. وقد عرفت في الفصل الثاني أدلة الإمامية على نفي التحريف.

هذا، ولم ينكر أحد من أولئك الأعلام وجود أحاديث في كتب الشيعة، تفيد بظاها سقوت شيء من القرآن، بل نص بعضهم على كثرتما، لكنهم أعرضوا عن تلك الأحاديث ونفوا وقوع التحريف في القرآن، بل ذهب جمعٌ منهم إلى فهم إجماع الطائفة على ذلك، ومجرد إعراضهم عنها يوجب سقوتها عن درجة الاعتبار.

ونحن في هذا المقام نبحت حول سبب إعراضهم عن أخبار التحريف، وقبل الخوض في البحث نقول:
تعيين موضوع البحث:

هناك في كتب الإمامية روايات ظاهرة في تحريف القرآن، لكن دعوى كثرتما لا تخلو من نظر.

والروايات الظاهرة في التحريف يمكن تقسيمها إلى قسمين:

الأول: الروايات الضعيفة، أو المرسلة أو المقطوعة

والظاهر أن هذا القسم هو الغالب فيها، ويتضح ذلك بملاحظة أسانيدنا، ويكفي للوقوف على حال أحاديث الشيخ الكليني فيها — ولعلها هي عمدتها — مراجعة كتاب (مرآة العقول) للشيخ محمد باقر المجلسي، والشيخ البلاغي في (آلاء الرحمن) والسيد الخوئي في (البيان) والسيد الطباطبائي في (الميزان). ومن المعلوم عدم جواز الاستناد إلى هكذا روايات في أي مسألة من المسائل، فكيف بمثل هذه المسألة الأصولية الاعتقادية!؟

والثاني: الروايات الواردة عن رجال ثقات وبأسانيد لا مجال للخدش فيها

وينقسم هذا القسم إلى طائفتين:

الأولى: ما يمكن حمله وتأويله فيها على بعض الوجوه، بحيث يرتفع التنافي بينها وبين الروايات والأدلة الأخرى القائمة على عدم التحريف.

والثانية: ما لا يمكن حمله وتوجيهه.

وبهذا الترتيب يتضح لنا أن ما روي من جهة الشيعة بنقصان أي القرآن قليل جداً، لأن المفروض خروج الضعيف سنداً والمؤول دلالة عن دائرة البحث.

إنها مصادمة للضرورة

وأول ما في هذه الروايات أنها مصادمة للضرورة، ففي كلمات عدّة من أئمة الإمامية دعوى الضرورة على كون القرآن مجموعاً على عهد النبوة، فقد قال السيد المرتضى: «إن العلم بصحة نقل القرآن كالعلم بالبلدان والحوادث الكبار والوقائع العظام والكتب المشهورة وأشعار العرب المسطورة... إن العلم بتفصيل القرآن وأبعاضه في صحة نقله كالعلم بجملته، وجرى ذلك مجرى ما علم ضرورة» (٤٧).

إنها مخالفة لظاهر الكتاب

فإن نوقش في هذا، فلا كلام في مخالفة روايات التحريف لظاهر الكتاب حيث قال عزّ من قائل: (إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ) ليكون قدوةً للأمة، وبرنامجاً لأعمالها، ومن هنا أعرض علماء الإمامية الفطاحل. قال المحدث الكاشاني في الصافي: «إنّ خبر التحريف مخالف لكتاب الله مكذب له فيجب رده» (٤٨).

إنها موافقة لأخبار العامة

وإنها موافقة للعامة، فإن القول بالتحريف منقول عن الذين يقتدون بهم من كبار الصحابة، وعن مشاهير أئمتهم وحفاظهم، وأحاديثه مخرّجة في أهم كتبهم وأوثق مصادرهم كما سيأتي في بابه.

إنها نادرة

ثانياً: إنها شاذة ونادرة، والروايات الدالة على عدم التحريف مشهورة أو متواترة، كما في كلمات الأعلام كالشيخ كاشف الغطاء وغيره.

إنها أخبار آحاد

ثالثاً: إنّه بعد التزل عن كلّ ما ذكر، فلا ريب في أنّ روايات التحريف أخبار آحاد، وقد ذهب جماعة من أعلام الإمامية إلى عدم حجية الآحاد مطلقاً، ومن يقول بحجيتها لا يعاب بها في المسائل الاعتقادية.

من أخبار التحريف

وبعد، فلا بأس بعرض بعض الروايات الموجودة في كتب الإمامية — التي ادّعى بعض العلماء ظهورها في النقصان — وعلى هذه فقس ما سواها.

ولابدّ أولاً من نقلها بنصوصها، ثم الكلام عليها بالنظر إلى أسانيدنا وفي مدى دلالتها على المدّعى، وما يترتب عليها من شبهات ووجوه الجواب عنها.

١ — عن جابر، قال: «سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول: ما ادّعى أحد من الناس أنه جمع القرآن كلّهُ كما أنزل إلاّ كذاب، وما جمعه وحفظه كما أنزله الله تعالى إلاّ علي بن أبي طالب عليه السلام والأئمة من بعده عليهم السلام» (٤٩).

(٤٧) المسائل الطرابلسيات، نقلاً عن مجمع البيان للطبرسي ١ / ١٥.

(٤٨) تفسير الصافي ١ / ٤٦.

(٤٩) الكافي ١ / ١٧٨، ورواه الصفار في بصائر الدرجات: ١٣.

٢ — عن ميسر، عن أبي جعفر عليه السلام، قال:

«لولا أنه زيد في كتاب الله ونقص عنه، ما خفي حقنا على ذي حجي، ولو قد قام قائمنا فنطق صدقه القرآن» (٥٠).

٣ — عن الأصمغ بن نباتة، قال:

«سمعت أمير المؤمنين عليه السلام يقول: نزل القرآن أثلاثاً: ثلث فينا وفي عدونا، وثلث سنن وأمثال، وثلث فرائض وأحكام» (٥١).

٤ — عن محمد بن سليمان، عن بعض أصحابه، عن أبي الحسن عليه السلام، قال:

«قلت له: جعلت فداك، إنا نسمع الآيات في القرآن ليس هي عندنا كما نسمعها، ولا نحسن أن نقرأها كما بلغنا عنكم فهل نأثم؟

فقال: لا، إقرأوا كما تعلمتم، فسيجيؤكم من يعلمكم» (٥٢).

٥ — عن أبي عبد الله عليه السلام، قال:

«إن في القرآن ما مضى وما يحدث وما هو كائن، كانت فيه أسماء الرجال فألقيت، إنما الاسم الواحد منه في وجوه لا تحصى، يعرف ذلك الوصاة» (٥٣).

الكلام على هذه الأخبار

الحديث الأول:

رواه الشيخ الكليني والشيخ الصفار، كلاهما بسند فيه «عمرو بن أبي المقدام» وقد اختلف علماء الرجال فيه على قولين، كما اعترف بذلك بعضهم (٥٤).

الحديث الثاني:

هو من روايات الشيخ العياشي في تفسيره (٥٥)، وقد رواه عنه الشيخ الحر العاملي.

ويبطل هذا الحديث إجماع المسلمين كافة على عدم وقوع الزيادة في القرآن، وقد ادعى هذا الإجماع السيد المرتضى، وشيخ الطائفة، والشيخ الطبرسي رضي الله تعالى عنهم. وقال سيدنا الجد الميلاني: «هذا... على أن أحداً لم يقل بالزيادة».

الحديث الثالث:

(٥٠) تفسير العياشي ١٠ / ١٣.

(٥١) الكافي ٢ / ٤٥٩.

(٥٢) الكافي ٢ / ٤٥٣.

(٥٣) تفسير العياشي ١ / ١٢.

(٥٤) تنقيح المقال ٢ / ٣٢٣.

(٥٥) تفسير العياشي ١ / ١٣.

وقد صرح الشيخ المجلسي رحمه الله بأنه مجهول(٥٦).

الحديث الرابع:

ضعفه الشيخ المجلسي(٥٧)، وأوله المحدث الكاشاني في الوافي: على أن المراد من تلك الآيات، ما كان مأخوذاً من الوحي من قبيل التفسير وتبيين المراد، لا من القرآن الكريم على حقيقته حتى يقال إنه يدل على نقصان القرآن.

الحديث الخامس:

وهو من روايات الشيخ الصفار القمي والشيخ العياشي، وقد رواه عن (إبراهيم بن عمر) وقد اختلفوا في تضعيفه وتوثيقه على قولين(٥٨).

ومن الممكن القول: بأن تلك الأسماء التي ألقيت إنما كانت مثبتة فيه على وجه التفسير لألفاظ القرآن، وتبيين الغرض منها، لا أنها نزلت في أصل القرآن كذلك، كما قيل في نظائره.

(٥٦) مرآة العقول ١٢ / ٥١٧.

(٥٧) مرآة العقول ١٢ / ٥٠٦.

(٥٨) تنقيح المقال ١ / ٢٧.

الفصل الرابع

شبهات حول القرآن

على ضوء روايات الشيعة

وهناك شبهات تعرض للناظر في أحاديث الشيعة الإمامية حول القرآن الحكيم، فعلينا دفعها بالرغم من ثبوت بطلان تلك الأحاديث المتقدمة وأمثالها، وعدم صلاحيتها للاستناد إليها.

الشبهة الأولى: تواتر أحاديث تحريف القرآن

لما رأى بعض محدثي الإمامية كثرة الأحاديث عدداً الموهمة لتحريف القرآن، عرضت لهم شبهة تواتر تلك الأحاديث، ومن هؤلاء:

١ — المحدث الجزائري، فإنه قال في وجوه ردّه على القول بتواتر القراءات: «الثالث: إن تسليم تواترها عن الوحي الإلهي، وكون الكل قد نزل به الروح الأمين، يفضي إلى طرح الأخبار المستفيضة بل المتواترة الدالة بصريحها على وقوع التحريف في القرآن كلاماً ومادة وإعراباً» (٥٩).

ولكن يردّه تصريح جماعة من كبار العلماء المحققين — وفيهم الأخباريون الفطاحل — بأن أحاديث التحريف أخبار آحاد لا يمكن الركون إليها والاعتماد عليها في هذه المسألة الاعتقادية، وقد تقدم بعضها.

فقد قال شيخ الطائفة: «غير أنه رويت روايات كثيرة من جهة الخاصة والعامة بنقصان كثير من آي القرآن... لا توجب علماً ولا عملاً، والأولى الإعراض عنها وترك التشاغل بها».

وقال الشيخ المجلسي: «إن الأخبار التي جاءت بذلك أخبار آحاد لا يقطع على الله تعالى بصحتها».

٢ — الشيخ المجلسي في كتابه (مرآة العقول) فإنه قال بعد حديث قال إنه موثق:

«ولا يخفى أن هذا الخبر وكثير من الأخبار الصحيحة صريحة في نقص القرآن وتغييره. وعندني أن الأخبار في هذا الباب متواترة معنى، وطرح جميعها يوجب رفع الاعتماد على الأخبار رأساً، بل ظني أن الأخبار في هذا الباب لا تقصر عن أخبار الإمامة، فكيف يشتمونها بالخبر».

ويردّه كلامه هو في (بحار الأنوار) وقد تقدّم نصه.

على أن قوله: «وكثير من الأخبار الصحيحة صريحة في نقص القرآن» غريب، فإن السيد المرتضى قال: «نقلوا أخباراً ضعيفة ظنوا صحتها لا يرجع بمثلها عن المعلوم المقطوع على صحته».

كما أنكر صحتها الطوسي شيخ الطائفة والحدث الكاشاني، بل هو نفسه حيث قال: «إن الأخبار التي جاءت بذلك أخبار آحاد لا يقطع على الله تعالى بصحتها». ومن قبلهم قال شيخ المحدثين الصدوق وتقدم كلامه.

٣ — المحدث الحر العاملي، فإنه قال بعد أن روى حديثين عن تفسير العياشي:

«أقول: هذه الأحاديث وأمثالها دالة على النص على الأئمة عليهم السلام وكذا التصريح بأسمائهم، وقد تواترت الأخبار بأن القرآن نقص منه كثير وسقط منه آيات لما تكتب».

ويكفي لدفع دعوى التواتر هذه نصوص العلماء، وما تقدم نقله عنه في الفصل الأول.

الشبهة الثانية: القرآن في عهد الإمام المهدي عليه السلام

ومن الأحاديث المتقدمة وغيرها ما يفيد: أن القرآن الكريم على عهد الإمام الحجة المهدي المنتظر عليه السلام يختلف عما هو عليه الآن، وهذا يفضي — بلا ريب — إلى الشك في هذا القرآن الموجود.

ولكن هذه الشبهة أيضاً مندفة، لعلنا بضعف تلك الأحاديث، ومخالفتها للكتاب والسنة والإجماع.

على أن المستفاد من هذه الأحاديث اختلاف قراءة أهل البيت عليهم السلام مع القراءات المشهورة، إلا أنهم كانوا ينعون عن تلك القراءة، ويأمرون شيعتهم بقراءة القرآن كما يقرأ الناس حتى يظهر الإمام المهدي عليه السلام (٦٠).

الشبهة الثالثة: كائن في هذه الأمة ما كان في الأمم السالفة

إن التحريف قد وقع في التوراة والإنجيل، وقد ورد في الأحاديث عن النبي الكريم صلى الله عليه وآله أنه: «كائن في أمته ما كان في الأمم السالفة» بل قال الحر العاملي — بعد أن روى طرفاً من تلك الأحاديث عن أكابر المحدثين كالصدوق والكليني —: «والأحاديث في ذلك كثيرة متواترة بين الشيعة والسنة» (٦١). وقال السيد الطباطبائي: «هي متضافرة أو متواترة» (٦٢).

ومقتضى المماثلة المذكورة ينبي عن وقوع التحريف في القرآن الكريم كما وقع في العهدين، وهذا يوجب الشك في هذا القرآن الموجود بين المسلمين.

وقد أجاب السيد الخوئي (٦٣) عن هذه الشبهة بوجوه نلخصها فيما يلي:

الأول: «إن هذه الأحاديث أخبار آحاد لا تفيد علماً ولا عملاً، ودعوى التواتر فيها جزافية لا دليل عليها.

الثاني: إن المراد بالمماثلة والمشاكلة ليس من جميع الوجوه، وأن المراد بها المماثلة من بعض الوجوه.

وبهذا الجواب اكتفى السيد الطباطبائي (٦٤) وهو الصحيح، فإن كثيراً من القضايا التي وقعت في الأمم السالفة لم تقع في هذه الأمة، وبعضها لن يقع أصلاً، ومنها ما سيقع في المستقبل قطعاً.

(٦٠) الصافي في تفسير القرآن ١ / ٤٢.

(٦١) الإيقاظ من الهجمة بالبرهان على الرجعة: ١١١.

(٦٢) الميزان ١٢ / ١٢٠.

(٦٣) البيان: ٢٢٠ — ٢٢١.

الفصل الخامس
الرواية لأحاديث
التحريف من الشيعة

مقدمات

لقد كان بحثنا حتى الآن يدور حول الأحاديث التي وردت في كتب الشيعة الإمامية المفيدة — بظاهرها — تحريف القرآن، بمعنى نقصانه وضياع شيء مما نزل على النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ.

والآن يجدر بنا أن ننظر في الكتب التي أخرجت تلك الأحاديث فيها، والعلماء الذين رووها، لنرى مدى صحة التمسك بهذه الأحاديث من هذه الجهة. وقبل الخوض في البحث يجب أن ننبه على أمور :

١ — الرواية أعم من الاعتقاد

أولاً: إن رواية الخبر مطلقاً أعم من قبوله والاعتقاد بمضمونه، فقد عني محدثوا الشيعة منذ القرون الأولى بجمع الروايات الواصلة إليهم عن الأئمة، وتبويبها وتنظيمها، صوناً لها من الضياع والنسيان وما شابه ذلك، من غير نظر في متونها وأسانيدھا.

فلا يجوز نسبة مطلب إلى راو أو محدث بمجرد روايته أو نقله خبر يدل على ذلك المطلب، إلا إذا نص على الاعتقاد به.

٢ — لا كتاب عند الشيعة صحيح كله

ثانياً: إنه لا يوجد كتاب واحد من بين كتب الشيعة وصفت أحاديثه جميعها بالصحة — بحسب الاصطلاح — ، وقوبلت بالتسليم والقبول لدى الفقهاء والمحدثين، ولذا نجد أن أحاديث الشيعة — وحتى الواردة في الكتب الأربعة (٦٥) التي عليها المدار في استنباط الأحكام الشرعية — قد تعرضت لنقد علماء الرجال وأئمة الجرح والتعديل، فكل خبر اجتمعت فيه شرائط الصحة، وتوفرت فيه مقتضيات القبول أخذ به، وكل خبر لم يكن بتلك المثابة ردّ أيّاً كان محرّجه وراويّه والكتاب الذي أخرج فيه (٦٦).

ولنأخذ مثلاً على ذلك كتاب (الكافي) (٦٧)، الذي هو أهم الكتب الأربعة وأوثقها لدى هذه الطائفة، وهو الذي أثنى عليه العلماء والمحدثون والفقهاء وتلقوه بيد الاحترام والتعظيم، فإن العلماء ورّعوا أحاديثه وهي (١٦١٩٩) حديثاً على أساس تصنيف الأحاديث إلى الأقسام الخمسة.

(٦٤) الميزان ١٢ / ١٢٠.

(٦٥) هي: الكافي؛ للكليني، من لا يحضره الفقيه للصدوق، التهذيب والاستبصار للطوسي.

(٦٦) راجع مقياس الهداية في علم الرواية للمامقاني.

(٦٧) يقع في ثمانية أجزاء: إثنان منها في الأصول، وخمسة منها في الفروع والثامن الروضة.

وقد لوحظ أنّ أكثرها عدداً الأحاديث الضعيفة (٦٨)، ويمكن الاطلاع على ذلك بمراجعة كتاب (مرآة العقول في شرح الكافي) (٦٩) للشيخ المجلسي، فإنه شرح الكتاب المذكور على أساس النظر في أسانيد، فعين الصحيح منها والضعيف والموتق والمرسل على ضوء القواعد المقررة لتمييز الأحاديث الصحيحة من غيرها.

والخلاصة: إن المحققين من الإمامية يبنون على أن وجود أي حديث في أي كتاب من كتب الشيعة لا يبرر بمجرد الأخذ به والاعتقاد بصحة مدلوله، إذ ليس عندهم كتاب التزم فيه مؤلفه بالصحة أبداً.

٣ — لا تجوز نسبة معتقد صاحب الكتاب إلى الطائفة

ثالثاً: إنه على فرض وجود هكذا كتاب لدى الشيعة، فإنه لا يجوز أن ينسب معتقد مؤلفه إلى الطائفة كلّها؛ لأنه قد يكون قوله بصحة تلك الأخبار أو ذهابه إلى حقية ذلك المعتقد، مبنياً على أسس غير صحيحة لدى غيره، كالقول بقطعية صدور أخبار الكتب الأربعة المنسوب إلى مجموعة من متأخري الأخباريين، وهو باطل كما عرفت، إذن، لا يجوز إضافة معتقد لأحد العلماء وإن كان في غاية الشهرة والجلالة إلى الطائفة إلا في حال موافقة جمهور علماء الطائفة معه فيه.

٤ — وجود الأخبار الباطلة في الكتب المعروفة

رابعاً: إنّ مما لا ريب فيه وجود أحاديث مزورة باطلة تسرّبت إلى الآثار الإسلامية بصورة عامة، فقد تهاون الصحابة — إلا القليل منهم — في صدر الإسلام في تدوين الأحاديث النبوية، بل قد امتنع بعضهم من ذلك وكرهه ومنع الآخرين بالأسياب المختلفة، لأغراض مذكورة ليس هذا موضع إيرادها.

ثمّ لما أخذوا بالتدوين خبطوا خبط عشواء، وخلطوا الغث بالسمين، والصحيح بالسقيم، وأخذوا من أفواه أناس مشبهين، وكتبوا عن أفراد كذابين، حتى كثرت الأحاديث المدسوسة والموضوعة على لسان النبي صلى الله عليه وآله، الأمر الذي اضطر علماء الحديث من أهل السنة إلى وضع كتب تمكنوا فيها من جمع مقدار كبير من تلك الموضوعات، ومن ناحية أخرى ألفوا كتباً أوردوا فيها الأحاديث الصحيحة فحسب، وذلك بحسب اجتهادهم وآرائهم في الرجال وغير ذلك.

هذا حال الأحاديث لدى أهل السنة باختصار.

وكذا الحال في أحاديث الإمامية:

فقد روي عن الإمام الصادق عليه السلام: «إن لكل رجل منّا رجل يكذب عليه» (٧٠).

وقال: «إنا أهل البيت صادقون، لا نخلو من كذاب يكذب علينا» (٧١).

(٦٨) المستدرك للمحدث النوري ٣ / ٥٤١، الطبعة القديمة.

(٦٩) وكذا فعل المحدث الجزائري في شرح التهذيب، قال المحدث النوري: «والعجب من العلامة المجلسي وتلميذه المحدث الجزائري مع عدم اعتمادهما بهذا النمط الجديد خصوصاً الثاني، وشدة إنكاره على من أخذه بينا في شرحيهما على التهذيب والأول في شرحه على الكافي أيضاً على ذلك فصنعا بما أشار إليه في الروايات، ولم أجد محملاً صحيحاً لما فعلا». المستدرك ٣ / ٧٧١.

(٧٠) المعبر في شرح المختصر، للمحقق الحلي: ٢.

وإذ انتهينا مما مهّدناه نقول: إنّ الذي أنتجته بحثنا وفحصنا الدقيق في كتب الشيعة الإمامية هو: أن المعروف والمشهور بينهم هو القول بعدم تحريف الكتاب، فإنه رأي أكثر من ٨٥% من أعلام هذه الطائفة، منذ أكثر من ألف سنة حتى يومنا الحاضر، بين مصرّح بذلك ومؤلف فيه، ومؤول لما ينافيه بظاهره، بل هو رأي من كتب في الإمامة ولم يتعرض للتحريف.

نكات في كلام الصدوق

ومن أهم الكلمات في هذا الباب قولاً وقائلاً، هي كلمة الشيخ محمد بن علي بن بابويه الملقّب بالصدوق المتوفى سنة (٣٨١ هـ) المتقدمة في الفصل الأول.

أولاً: لقرب عهده بزمن الأئمة عليهم السلام وأصحابهم، فلو كان الأئمة وتلامذتهم قائلين بالتحريف لما قال ذلك. وثانياً: لكونه من علماء الحديث، بل رئيس الحديثين، فلو كانت الأحاديث الظاهرة في التحريف مقبولة لدى الطائفة لما قال ذلك.

وثالثاً: لأنهما كلمة صريحة وقاطعة جاءت في رسالة اعتقادية كتبها على ضوء الأدلة المتينة من الكتاب والسنة. ورابعاً: لموافقة الأعلام المتأخرين عنه إياه في هذا الاعتقاد، لا سيما الشيخ المفيد الذي كتب شرحاً على عقائد الصدوق وخالفه في كثير من المسائل، ووافق الصدوق أكثر من خمسين علماً من أعلام الطائفة الحقّة.

الحدثون وأخبار التحريف

نعم، هناك في بعض الكلمات نسبة القول بنقصان القرآن إلى الحديثين من علماء الشيعة، وقد بذلنا الجهد في التحقيق حول مدى صحة هذه النسبة، وراجعنا ما توفر لدينا من الكتب والكلمات يامعان وإنصاف، فلم نجد دليلاً على ذلك، ولا وجهاً مبرراً له، بل هو حدس وتخمين أو ذهول عن الواقع إن لم يكن تعصّب.

والتحقيق: إن الحديثين من الشيعة الإمامية الرواة لأخبار التحريف على ثلاث طوائف:

فطائفة يروون من الأخبار الظاهرة في التحريف في كتبهم الحديثية ولا يعتقدون بمضامينها، بل يؤولونها، أو يجمعون بينها وبين ما يدلّ على النفي ببعض الوجوه، ومنهم من ينص على اعتقاده بخلافها أو بما يستلزم هذا الاعتقاد، وعلى رأسهم الشيخ الصدوق (٧٢).

وطائفة يروونها ولا وجه لنسبة القول بالتحريف إليهم إلا أنهم يروونها، وعلى رأسهم الشيخ الكليني إن لم نقل بأنه من الطائفة الأولى.

وطائفة يروونها وينصون على اعتقادهم بمداليلها وإيمانهم بمضامينها، وعلى رأسهم الشيخ علي بن إبراهيم القمي إن تمت النسبة إليه.

(٧١) رجال الكشي: ٥٩٣.

(٧٢) راجع كتاب الاعتقادات: ٩٢ - ٩٣.

وبهذا يتبين أنه لا يجوز نسبة القول بالتحريف إلا إلى هذه الطائفة من «المحدثين» من الإمامية وعددهم قليل جداً.

تحقيق حول رأي الكليني في التحريف

وإن أشهر رواة الأحاديث التي ذكرناها وغيرها وأعظمهم هو الشيخ محمد بن يعقوب الكليني المتوفى سنة ٣٢٩، روى تلك الأخبار في كتابه الكافي الذي هو أهم الكتب الأربعة المشهورة بين الشيعة الإمامية.

لقد كان — وما زال — التحقيق حول رأي الشيخ الكليني في المسألة موضع الاهتمام بين العلماء والكتاب، لما له وكتابته من مكانة مرموقة متفق عليها بين المسلمين، فنسب إليه بعض المحدثين من الشيعة القول بالتحريف اعتماداً على ظاهر كلامه في خطبة كتابه الكافي، ونفى ذلك آخرون، وحاول بعض الكتاب القاصرين نسبة القول بذلك إلى الطائفة عامة والتشيع عليها — بزعمه — بعد وصف كتاب الكافي بـ«الصحيح»، لكنها محاولة يائسة كما سنرى.

والتحقيق حول رأي الكليني وما يتعلق بذلك يتم بالبحث في عدة جهات:

ترجمته وشأن كتابه

لقد ترجم علماء الشيعة للكليني بكلّ ثناء وإطراء وتعظيم وتفخيم، فقد قال أبو العباس النجاشي: «شيخ أصحابنا في وقته بالري ووجههم، وكان أوثق الناس في الحديث وأثبتهم، صنف الكتاب الكبير المعروف بالكليني، يسمى الكافي في عشرين سنة» (٧٣) وقال الشيخ الطوسي: «ثقة عارف بالأخبار، له كتب، منها كتاب الكافي» (٧٤) وقال ابن شهر آشوب: «عالم بالأخبار، له كتاب (الكافي) يشتمل على ثلاثين كتاباً» (٧٥).

أما كتابه «الكافي» فهو أهم كتب الشيعة الاثني عشرية وأجلّها وأعظمها في الأصول والفروع والمعارف الإسلامية، وإليه يرجع الفقيه في استنباطه للأحكام الشرعية، وعليه يعتمد المحدث في نقله للأخبار والأحاديث الدينية، ومنه يأخذ الواعظ في ترهيبه وترغيبه.

إلاً أنه قد تقرر لدى علماء الطائفة حتى جماعة من كبار الأخباريين لزوم النظر في سند كلّ خبر يراد الأخذ به في الأصول أو الفروع، إذ ليست أخبار الكتب الأربعة — أوّلها الكافي — مقطوعة الصدور عن المعصومين، بل في أساسها رجال ضعفهم علماء الفن ولم يثقوا بروايتهم. ومن هنا قسموا أخبار الكتب إلى الأقسام المعروفة، واتفقوا على اعتبار الصحيح وذهب أكثرهم إلى حجية الموثق، وتوقف بعضهم في العمل بالحسن، وأجمعوا على وجود الأخبار الضعيفة في الكتب الأربعة المعروفة، وقد ذكرنا هذه الحقيقة آنفاً.

(٧٣) رجال النجاشي: ٢٦٦.

(٧٤) الفهرست للطوسي: ١٦١.

(٧٥) معالم العلماء: ١٥٤.

ونزيد تأكيداً هنا بذكر مثالين أحدهما: إنَّ الكليبي روى في الكافي أنَّ يوم ولادة النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ هو اليوم الثاني عشر من شهر ربيع الأول — ولذا نُسبَ إليه القول بذلك — ولم يوافق أحد من علماء الشيعة عليه فيما نعلم، بل ذهبوا إلى أنه اليوم السابع عشر منه.

والثاني: إنَّه روى في الكافي كتاب (الحسن بن العباس بن حريش) في فضل (إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ) وقد ضعف النجاشي وابن الغضائري وغيرهما الرجلَ وذموا كتابه المذكور (٧٦).

وسواء صح ما ذكروا أو لم يصح، فإنَّ الغرض من ذكر هذا المطلب هو التمثيل لما ذكرناه من رأي أكابر العلماء في روايات الكليبي.

وعلى الجملة، فإنه ليست أخبار الكافي كلها بصحيحة عند الشيعة حتى يصح إطلاق عنوان الصحيح عليه، بل فيه الصحيح والضعيف وإن كان الصحيح قد لا يعمل به، والضعيف قد يعتمد عليه، كما هو معلوم عند أهل العلم والتحقيق... وهذه هي نتيجة البحث في هذه الجهة.

هل الكليبي ملتزم بالصحة؟

قد ينسب إلى الكليبي رحمه الله القول بتحريف القرآن بدعوى اعتقاده بصدور ما رواه عن المعصومين عليهم السلام، لكن هذه الدعوى غير تامة فالنسبة غير صحيحة، إذ أنَّ الكليبي لم ينص في كتابه على اعتقاده بذلك أصلاً، بل ظاهر كلامه يفيد عدم جزمه به، وإليك نص عبارته حيث قال: «فاعلم يا أخي أرشدك الله أنه لا يسع أحداً تمييز شيء مما اختلف الرواية فيه عن العلماء عليهم السلام برأيه إلاَّ على ما أطلقه العالم عليه السلام بقوله: أعرضوها على كتاب الله فما وافق كتاب الله فخذوه وما خالف كتاب الله فردوه، وقوله عليه السلام: دعوا ما وافق القوم، فإنَّ الرشد في خلافهم، وقوله عليه السلام: خذوا بالجمع عليه، فإنَّ الجمع عليه لا ريب فيه.

ونحن لا نعرف من جميع ذلك إلاَّ أقله، ولا نجد شيئاً أحوط ولا أوسع من رد علم ذلك كله إلى العالم عليه السلام، وقبول ما وسع من الأمر فيه بقوله عليه السلام: بأيما أخذتم من باب التسليم وسعكم.

وقد يسر الله — وله الحمد — تأليف ما سألت وأرجو أن يكون بحيث توخيت».

وقال: «وقلت: إنك تحب أن يكون عندك كتاب كاف يجمع فيه من جميع فنون علم الدين».

هذا كلامه — يرحمه الله — وليس فيه ما يفيد ذلك، لأنه لو كان يعتقد بصدور جميع أحاديثه — لما أشار في كلامه إلى القاعدة التي قررها أئمة أهل البيت عليهم السلام لعلاج الأحاديث المتعارضة، وهي عرض الأحاديث على الكتاب والسنة.

جواز نسبة القول بعدم التحريف إليه

وبعد، فإن من الجائز نسبة القول بعدم التحريف إلى الشيخ الكليني رحمه الله لعدة وجوه:

١ — إنه كما روى ما ظاهره التحريف، فقد روى ما يفيد عدم التحريف بمعنى الإسقاط في الألفاظ، وهو ما كتبه الإمام عليه السلام إلى سعد الخير «وكان من نبذهم الكتاب أن أقاموا حروفه وحرفوا حدوده، فهم يروونه ولا يرونه، والجهال يعجبهم حفظهم للرواية، والعلماء يحزنهم تركهم للرعاية».

٢ — إن عمدة روايات الكليني الظاهرة في التحريف تنقسم إلى قسمين:

الأول: ما يفيد اختلاف قراءة الأئمة مع القراءة المشهورة.

الثاني: ما ظاهر سقوط أسماء الأئمة ونحو ذلك.

أما القسم الأول فخارج عن بحثنا.

وأما القسم الثاني — فمع غض النظر عن الأسانيد — فكله تأويل من أهل البيت عليهم السلام، والتأويل لا ينافي التفسير، وإرادة معنى لا تضاد إرادة معنى آخر، وقد روى الكليني ما هو صريح في هذا الباب عن الصادق عليه السلام في قول الله عز وجل: (وَيَقْطَعُونَ مَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ أَنْ يُوصَلَ). إنها نزلت في رحم آل محمد، وقد يكون في قرابتك — ثم قال — ولا تكونن ممن يقول الشيء أنه في شيء واحد.

٣ — إن كلمات الأعلام والأئمة العظام من الشيعة الإمامية كالصدوق، والمفيد والمرتضى والطبرسي الصريحة في أن المذهب هو عدم التحريف وأن القائلين بالتحريف شذاذ من الحشوية، تقتضي أن لا يكون الكليني قاتلاً بالتحريف، لا سيما كلام الصدوق الصريح في «أن من نسب إلينا... فهو كاذب» وإلا لم يقولوا كذلك إذ لم ينسوا شأن الكليني وعظمته في الطائفة.

٤ — إن دعوى الإجماع من جماعة من أعلام الطائفة كالشيخ جعفر كاشف الغطاء وغيره، ترجح القول بأن الكليني من نفاة التحريف، وإلا لما ادّعوه مع الالتفات إلى شخصية الكليني.

٥ — الكليني رحمه الله روى الأخبار المفيدة للتحريف في (باب النوادر)، ومن المعلوم أن النوادر هي الأحاديث الشاذة التي تترك ولا يعمل بها كما نصّ على ذلك الشيخ المفيد وغيره (٧٧).

خاتمة الباب الأول

لقد استعرضنا في الباب الأول كل ما يتعلق الشيعة والتحريف، حيث ذكرنا كلمات أعلام الشيعة في نفي التحريف، وأدلتهم على ما ذهبوا إليه من الكتاب والسنة والإجماع وغيرها، وأجوبتهم عن الروايات الواردة في كتبهم المفيدة بظواهرها لنقصان القرآن، وعن الشبهات التي قد تثار حوله على ضوء تلك الروايات.

ولقد لاحظنا أن الروايات الموهمة للتحريف منقسمة إلى ما دلّ على اختلاف قراءة أهل البيت مع القرّاء في قراءة بعض الآيات، وما دلّ على تأويلات لهم لبعض آخر، وما دلّ على سقوط كذا آية من السورة وكذا آية من تلك.

أما القسم الأول، فلا ينكر أن الأئمة عليهم السلام يختلفون مع القرّاء في قراءة كثير من الآيات والكلمات، غير أنهم أمروا شيعتهم بأن يقرأوا كما يقرأ الناس، وهذا القسم خارج عن بحثنا.

وأما القسم الثاني، فإنه راجع إلى التأويل، ولا ريب في أن أهل البيت عليهم السلام أدرى بحقائق القرآن ومعاني آياته من كل أحد.

فروى ابن المغازلي: أن الذي عنده علم الكتاب هو علي بن أبي طالب عليه السلام (٧٨).

وأما القسم الثالث، فإن ما تمّ منه سنداً نادر جداً، على أن أهل السنة يشاركون الشيعة في نقل مثل هذه الروايات كما سيأتي.

ومن هنا، فقد لاحظنا أن حوالي ٩٠% من علماء الشيعة — الذين عليهم الاعتماد وإلهم الاستناد في أصولهم وفروعهم — ينفون النقصان عن القرآن نفياً قاطعاً، ولم يقل بنقصانه إلا حوالي ال ٥% منهم... وهي آراء شخصية لا تمثل رأي الطائفة.

وتلخص: أن مذهب الشيعة عدم تحريف القرآن بمعنى النقيصة في ألفاظه، وقد اعترف بذلك عبدالعزيز الدهلوي (٧٩) ورحمة الله الهندي (٨٠) وغيرهما من أعلام أهل السنة، وهذا هو الذي ينسب إلى أئمتنا عليهم السلام وعلى رأسهم أمير المؤمنين.

(٧٨) المناقب: ٣١٤.

(٧٩) التحفة الإثنا عشرية: ١٣٩.

(٨٠) إظهار الحق ٢ / ٨٩.

الباب الثاني
أهل السنة والتحرير

وفيه فصول

* أحاديث التحريف في كتب أهل السنة

* الرواة لأحاديث التحريف في كتب أهل السنة

* الأقوال والآراء في أهل السنة حول التحريف وأحاديثه

* نقد وتمحيص

* مشهوران لا أصل لهما

مقدمة

المعروف من مذهب أهل السنة هو نفي التحريف عن القرآن الشريف، وبذلك صرّحوا في تفاسيرهم وكتبهم في علوم القرآن والعقائد، ولا حاجة إلى نقل نصوص عباراتهم.

لكن الواقع: أن أحاديث نقصان القرآن الكريم في كتب أهل السنة كثيرة في العدد، صحيحة في الإسناد (٨١)، واضحة في الدلالة.

علماً أنّها مخرّجة في الكتب الستة المعروفة بـ(الصحيح) عندهم، والتي ذهب جمهورهم إلى أن جميع ما أُخْرِجَ فيها مقطوع بصدوره عن النبي الأكرم صلّى الله عليه وآله، لا سيّما كتابي البخاري ومسلم بن الحجاج النيسابوري، وفي كتب أخرى تليها في الاعتبار والعظمة يسمونها بـ(المسانيد).

(٨١) على طبق مبانيهم وقواعدهم الرجالية.

الفصل الأول أحاديث التحريف في كتب السنة

قد ذكرنا أن المعروف من مذهب أهل السنة هو موافقة الشيعة الاثني عشرية في القول بصيانة القرآن الكريم من التحريف، فيكون هذا القول هو المتفق عليه بين المسلمين.

وإذا كان المعروف من مذهب أهل السنة ذلك، فمن اللازم أن يكونوا قد تأولوا أو أعرضوا عما جاء في كتبهم من الأحاديث الصريحة بوقوع التحريف وغيره من وجوه الاختلاف في القرآن الكريم، عن جماعة كبيرة من أعيان الصحابة وكبار التابعين ومشاهير العلماء والمحدثين.

والواقع: أن تلك الأحاديث موجودة في أهم أسفار القوم، وإن شقّ الاعتراف بذلك على بعض كتّابهم، وهي كثيرة — كما اعترف الآلوسي (٨٢) — وليست بقليلة كما وصفها الرافعي (٨٣).

هذا، مضافاً إلى ما دلّ على وقوع الخطأ واللحن في القرآن، والزيادة فيه، وتبديل لفظ منه بلفظ آخر.

ولنذكر نماذج مما رووه عن الصحابة في الزيادة والتبديل، ثم ما رووه عنهم في النقيصة.

الزيادة في القرآن

فمن الزيادة في القرآن — في السور — ما اشتهر عن عبدالله بن مسعود وأتباعه من زيادة المعوذتين، فقد روى أحمد وغيره عن عبدالرحمن بن يزيد: «كان عبدالله يحك المعوذتين من مصاحفه، ويقول: إنهما ليستا من كتاب الله تعالى» (٨٤) وفي الإتيان: قال ابن حجر في شرح البخاري: «قد صح عن ابن مسعود إنكار ذلك» (٨٥).

ومن الزيادة — في ألفاظه — ما رووه عن أبي الدرداء من زيادة «ما خلق» في قوله تعالى: (وَمَا خَلَقَ الذَّكَرَ وَالْأُنثَى) (٨٦) ففي البخاري بسنده عن علقمة: «دخلت في نفر من أصحاب عبدالله الشام، فسمع بنا أبو الدرداء فأتانا فقال: أفياكم من يقرأ؟ فقلنا: نعم. قال: فأياكم أقرأ؟ فأشاروا إلى فقال: اقرأ، فقرأت: والليل إذا يغشى والنهار إذا تجلّى والذكر والأنثى فقال: أنت سمعتها من في صاحبك؟ قلت: نعم. قال: وأنا سمعتها من في النبي وهؤلاء يابون علينا» (٨٧).

(٨٢) روح المعاني ١ / ٢٥.

(٨٣) إعجاز القرآن: ٤٤.

(٨٤) مسند أحمد ٥ / ١٢٩.

(٨٥) الإتيان في علوم القرآن ١ / ٢٧١.

(٨٦) سورة الليل: ٣.

(٨٧) صحيح البخاري ٦ / ٢١٠.

التبديل في الألفاظ

ومن التغيير والتبديل في ألفاظ القرآن: ما رواه عن ابن مسعود أنه قد غُيِّرَ «إني أنا الرزاق ذو القوة المتين» إلى: «إِنَّ اللَّهَ هُوَ الرَّزَّاقُ» (٨٨) ففي مسند أحمد وصحيح الترمذي، بسندهما عنه، قال «أقرأني رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: «إني أنا الرزاق ذو القوة المتين» قال الترمذي: «هذا حديث حسن صحيح» (٨٩).

وما رواه عن عمر أنه كان يقرأ: «فامضوا إلى ذكر الله» بدل: (فَاسْعُوا...). ففي الدر المنثور عن عدة من الحفاظ والأئمة أنهم رووا عن خرشة بن الحر، قال: «رأى معي عمر بن الخطاب لوحاً مكتوباً فيه: إذا نودي للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا إلى ذكر الله (٩٠). فقال: من أملى عليك هذا؟ قلت: أبي بن كعب، قال: إن أبياً أقرؤنا للمنسوخ، إقرأها: فامضوا إلى ذكر الله...» (٩١).

أحاديث نقصان القرآن

وأحاديث نقصان القرآن منها ما يتعلق بالسور، ومنها ما يتعلق بالآيات وأجزائها، فمن القسم الأول:

الأحاديث الواردة حول نقصان سورة الأحزاب، ومنها:

ما رواه الحافظ السيوطي، بقوله: «أخرج عبدالرزاق في المصنف، والطيالسي، وسعيد بن منصور، وعبدالله بن أحمد في زوائد المسند، وابن منيع، والنسائي، والدارقطني في الأفراد، وابن المنذر، وابن الأنباري في المصاحف، والحاكم — وصححه — وابن مردويه، والضياء في المختارة: عن زرّ، قال: قال لي أبي بن كعب: كيف تقرأ سورة الأحزاب — أو كم تعدّها — ؟ قلت: ثلاثاً وسبعين آية. فقال أبي: قد رأيتها وإنّها لتعادل سورة البقرة وأكثر من سورة البقرة. ولقد قرأنا فيها: «الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجهما البتة نكالا من الله والله عزيز حكيم» فرفع منها ما رفع (٩٢)».

(٨٨) سورة الذاريات: ٥٨.

(٨٩) مسند أحمد ١ / ٣٩٤، صحيح الترمذي ٥ / ١٩١.

(٩٠) سورة الجمعة: ٩.

(٩١) الدر المنثور ٦ / ٢١٩.

(٩٢) الدر المنثور ٥ / ١٧٩ — ١٨٠.

الأحاديث الواردة حول نقصان سورة التوبة، ومنها:

١ — ما رواه الحافظ السيوطي بقوله: «أخرج ابن أبي شيببة والطبراني في الأوسط، وأبو الشيخ والحاكم وابن مردويه، عن حذيفة، قال: التي تسمون سورة التوبة هي سورة العذاب، والله ما تركت أحداً إلا نالت منه، ولا تقرأون منها مما كنا نقرأ إلا ربعا» (٩٣).

٢ — ما رواه السيوطي أيضا بقوله: «أخرج أبو الشيخ عن حذيفة، قال: ما تقرأون ثلثها» (٩٤).

الأحاديث الواردة حول سورة كانوا يشبهونها في الطول والشدة بسورة براءة، ومنها:

ما رواه مسلم في صحيحه، والحاكم في مستدركه، والسيوطي في الدر المنثور عن مسلم، وابن مردويه وأبي نعيم والبيهقي، عن أبي موسى الأشعري، أنه قال لقرءاء أهل البصرة: «وإنا كنا نقرأ سورةً كنا نشبهها في الطول والشدة براءة، فنسيتها غير أنني حفظت منها: لو كان لابن آدم واديان من مال لابتغى وادياً ثالثاً، ولا يملأ جوفه إلا التراب» (٩٥).

حول سورتي الخلع والحفد

ذكر الحافظ السيوطي في الإتيان سورتين سماهما: الحفد والخلع، وروى أن السورتين كانتا ثابتتين في مصحف أبي بن كعب ومصحف ابن عباس، وأن أمير المؤمنين عليه السلام علمهما عبد الله الغافقي، وأن عمر بن الخطاب قنت بهما في صلاته... وأن أبا موسى كان يقرؤهما (٩٦). ولا أثر لهاتين السورتين في المصحف الموجود.

ومن القسم الثاني:

ما ورد حول آية الرجم

الأصل في القضية هو (عمر بن الخطاب) ومن قال بمقالته من الصحابة، ولذا حمل السيد الخوئي ما ورد من طرق الشيعة منه على التقيية (٩٧).

ويشهد بذلك ما روي في كتب الفريقين عن أمير المؤمنين عليه السلام، أنه لما جلد شراحة الهمدانية يوم الخميس ورجعها يوم الجمعة، قال: حددتها بكتاب الله ورجعتها بسنة رسول الله صلى الله عليه وآله (٩٨). فلو كان عليه السلام يرى أن الرجم من القرآن كما رأى عمر لم يقل كذلك.

(٩٣) الدر المنثور ٣ / ٢٠٨.

(٩٤) الدر المنثور ٣ / ٢٠٨.

(٩٥) صحيح مسلم ٢ / ٧٢٦، ح ١٠٥٠، المستدرک علی الصحیحین ٢ / ٢٢٤، الدر المنثور.

(٩٦) الإتيان في علوم القرآن ١ / ٢٢٦.

(٩٧) مباني تكملة المنهاج ١ / ١٩٦.

(٩٨) عوالي اللآلي ٢ / ١٥٢، ٣ / ٥٥٢، وهو في جواهر الكلام في شرح شرائع الإسلام ٤١ / ٣٠ وغيرها، ورواه أحمد والبخاري والنسائي والحاكم وغيرهم كما في مقدمة كتاب آلاء الرحمن في تفسير القرآن.

ومن روايات أهل السنّة:

١ — فقد أخرج البخاري عن عمر بن الخطاب أنه قال: «إن الله بعث محمداً بالحقّ، وأنزل عليه الكتاب، فكان مما أنزل الله آية الرجم، فقرأناها وعقلناها ووعيناها، رجم رسول الله صلّى الله عليه وآله ورجمنا بعده، فأحشى إن طال بالناس زمان أن يقول قائل: والله ما نجد آية الرجم في كتاب الله، فيضلّوا بترك فريضة أنزلها الله. ثم إنّنا كنّا نقرأ — فيما نقرأ من كتاب الله — أن لا ترغبوا عن آبائكم فإنّه كفر بكم أن ترغبوا عن آبائكم، أو: إن كفراً بكم أن ترغبوا عن آبائكم...» (٩٩).

وأخرج أيضاً عنه قوله:

«إنّ الله بعث محمداً... فالرجم في كتاب الله حق على من زنى إذا أحسن من الرجال والنساء إذا قامت عليه البيّنة» (١٠٠).

٢ — وأخرج ابن ماجه عن عائشة، قالت: «نزلت آية الرجم ورضاعة الكبير عشراً، ولقد كان في صحيفة تحت سريري، فلما مات رسول الله صلّى الله عليه وآله وتشاغلنا بموته دخل داجن فأكلها» (١٠١).

حول آية الرغبة

وعن جماعة من الأصحاب أنّه كان من القرآن — وقد أسقط فيما أسقط — آية: «لا ترغبوا عن آبائكم فإنه كفر بكم أن ترغبوا عن آبائكم» أو نحوه في اللفظ، وقد سميناها بـ«آية الرغبة»:

١ — أخرج البخاري في (الصحيح) عن عمر بن الخطاب أنّه قال: «كنا نقرأ فيما نقرأ من كتاب الله أن «لا ترغبوا عن آبائكم فإنه كفر بكم أن ترغبوا عن آبائكم» أو: «إنّ كفراً بكم أن ترغبوا عن آبائكم» (١٠٢).

٢ — وقال الحافظ السيوطي: أخرج ابن الضريس عن ابن عباس، قال: كنا نقرأ «لا ترغبوا عن آبائكم فإنه كفر بكم» أو: «إنّ كفراً بكم أن ترغبوا عن آبائكم» (١٠٣).

حول آية لو كان لابن آدم واديان

١ — أخرج مسلم بن الحجاج في الصحيح عن أبي الأسود، عن أبيه، قال:

«بعث أبو موسى الأشعري إلى قرّاء أهل البصرة، فدخل عليه ثلاثمائة رجل قد قرأوا القرآن، فقال: أنتم خيار أهل البصرة وقرّاءهم، فاتلوه ولا يطولنّ عليكم الأمد فتقسو قلوبكم كما قست قلوب من كان قبلكم، وإنّا كنا نقرأ سورة

(٩٩) صحيح البخاري ٨ / ٢٠٨.

(١٠٠) صحيح البخاري ٨ / ٢٠٨.

(١٠١) السنن، لابن ماجه ١ / ٦٢٥ / ١٩٩٤، وصحيح البخاري، وصحيح مسلم، ومسند أحمد، والموطأ.

(١٠٢) صحيح البخاري ٨ / ٢٠٨.

(١٠٣) الإتيقان في علوم القرآن ٢ / ٤٢.

كنا نُشَبِّهها في الطول والشدة بـ«براءة» فأنسيتهما، غير أبي حفظت منها: «لو كان لابن آدم واديان من مال لا بتغى وادياً ثالثاً، ولا يملأ جوف ابن آدم إلا التراب» (١٠٤).

٢ — وقال الحافظ المذكور أيضاً: أخرج البزار وابن الضريس، عن بريدة، قال: سمعت النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ يَقْرَأُ: «لو أن لابن آدم...» (١٠٥).

٣ — وقال أيضاً: أخرج ابن الأنباري، عن أبي ذر، قال: في قراءة أبي ابن كعب: «ابن آدم لو أعطي وادياً...» (١٠٦).

حول آية الجهاد

روى الحافظ جلال الدين السيوطي عن المسور بن مخرمة ما نصّه: «قال عمر لعبدالرحمن بن عوف: ألم تجد فيما أنزل علينا: «أن جاهدوا كما جاهدتم أول مرة» فأنا لا أجدها؟ قال: أسقطت فيما أسقط من القرآن» (١٠٧).

حول آية المتعة

وهي قوله تعالى: (فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ) (١٠٨)، فقد ورد في أحاديث القوم عن بعض الصحابة أنه كان يقرأ «فما استمتعتم به منهن (إلى أجل)...» وأن بعضهم كتبها كذلك في مصحفه، وعن ابن عباس قوله: «والله لأنزلها كذلك» وقد صحح الحاكم هذا الحديث عنه في المستدرک من طرق عديدة (١٠٩).

حول آية الصلاة على النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ

روى الحافظ جلال الدين السيوطي عن حميدة بنت أبي يونس، قالت: قرأ عليّ أبي — وهو ابن ثمانين سنة — في مصحف عائشة «إن الله وملائكته يصلون على النبي يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليماً — وعلى الذين يصلون الصفوف الأول». قالت: «قبل أن يغيّر عثمان المصاحف» (١١٠).

(١٠٤) صحيح مسلم ٢ / ٧٢٦ / ١٠٥٠.

(١٠٥) الدر المنثور ٦ / ٣٧٨.

(١٠٦) الدر المنثور ٦ / ٣٧٨.

(١٠٧) الإتيقان ٣ / ٨٤، في هذا الحديث: إن اثنين من كبار الصحابة وهما: عمر بن الخطاب، وعبدالرحمن بن عوف.

(١٠٨) سورة النساء ٤ / ٢، أنظر الدر المنثور ٢ / ١٣٩، وما بعدها.

(١٠٩) المستدرک على الصحيحين ٢ / ٣٥.

(١١٠) الإتيقان في علوم القرآن ٣ / ٨٢.

حول آية الشهادة

أخرج مسلم بن الحجاج في الصحيح عن أبي موسى الأشعري أنه قال — : «وَكُنَّا نَقْرَأُ سُورَةَ كُنَّا نَشْبِهُهَا بِأَحَدِ الْمَسْبُوحَاتِ فَنَسِيْتَهَا غَيْرَ أَنِّي حَفِظْتُ مِنْهَا: يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَمْ تَقُولُوا مَا لَا تَفْعَلُونَ — فَتَكْتَبُ شَهَادَةَ فِي أَعْنَاقِكُمْ فَتَسْأَلُونَ عَنْهَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ —» (١١١).

حول آية كفى الله المؤمنين

روى الحافظ جلال الدين السيوطي في تفسير قوله تعالى: (وَكَفَى اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ الْقِتَالَ) (١١٢) عن ابن أبي حاتم، وابن مردويه وابن عساكر، عن ابن مسعود: أنه كان يقرأ الآية هكذا: (وَكَفَى اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ الْقِتَالَ — بعلي بن أبي طالب —) (١١٣).

حول آية المحافظة على الصلاة

- ١ — ذكر الحافظ ابن حجر العسقلاني: أنه «روى مسلم بن الحجاج، وأحمد بن حنبل من طريق أبي يونس عن عائشة: إنها أمرته أن يكتب لها مصحفاً، فلما بلغت: (حَافِظُوا عَلَيَّ الصَّلَاةِ) قال: فأملت عليّ: «حَافِظُوا عَلَيَّ الصَّلَاةِ وَالصَّلَاةِ الْوَسْطَى — وصلاة العصر —» قالت: سمعتها من رسول الله صلى الله عليه وآله» (١١٤).
- ٢ — وروى مالك عن عمرو بن نافع قال: كتبت مصحفاً لحفصة، فقالت: إذا أتيت هذه الآية فأذني، فأملت عليّ: «حَافِظُوا عَلَيَّ الصَّلَاةِ وَالصَّلَاةِ الْوَسْطَى — وصلاة العصر —» (١١٥).

(١١١) صحيح مسلم ٢ / ٧٢٦.

(١١٢) سورة الأحزاب: ٢٥.

(١١٣) الدر المنثور ٥ / ١٩٢.

(١١٤) فتح الباري في شرح البخاري ٨ / ١٥٨، ورواه مالك بن أنس أيضاً في الموطأ ١ / ١٣٨ / ٢٥.

(١١٥) الموطأ ١ / ١٣٩ / ٢٦. ورواة هذه الأحاديث هم أئمة أهل السنة أمثال: عبدالرزاق بن همام. أحمد بن حنبل. مالك بن أنس. البخاري.

مسلم بن الحجاج. أبي يعلى الموصلي.

أحاديث كيفية جمع القرآن

ثم إنَّ مما يدلُّ على النقصان أو يثير شبهات في الأذهان، الأحاديث التي يروونها في كيفية جمع القرآن، وهي أيضاً كثيرة في العدد ومعتبرة في السند، وإليك شطراً منها:

١ — السيوطي عن زيد بن ثابت: «قبض رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَلَمْ يَكُنِ الْقُرْآنُ جَمْعَ فِي شَيْءٍ» (١١٦).
٢ — وروى البخاري بسنده عن أنس، قال: «إن حذيفة بن اليمان قدم على عثمان، وكان يغازي أهل الشام في فتح أرمينية وأذربيجان مع أهل العراق، فأفزع حذيفة اختلافهم في القراءة، فقال حذيفة لعثمان: يا أمير المؤمنين أدرك هذه الأمة قبل أن يختلفوا في الكتاب اختلاف اليهود والنصارى، فأرسل عثمان إلى حفصة أن أرسلني إلينا بالصحف ننسخها في المصاحف، ثم نردّها عليك، فأرسلت بها حفصة إلى عثمان، فأمر زيد بن ثابت، وعبدالله بن الزبير، وسعيد بن العاص، وعبدالرحمن بن الحارث بن هشام، فنسخوها في المصاحف، وقال عثمان للرهط القرشيين الثلاثة: إذا اختلفتم أنتم وزيد بن ثابت في شيء من القرآن فاكتبوه بلسان قريش، فإتّما نزل بلسانهم، ففعلوا، حتى إذا نسخوا المصحف في المصاحف ردّ عثمان الصحف إلى حفصة، فأرسل إلى كلِّ أفق بمصحفٍ ممّا نسخوا، وأمر بما سواه من القرآن في كلِّ صحيفة أو مصحف أن يحرق» (١١٧).

٣ — أخرج ابن أبي داود: أن عمر سأل عن آية من كتاب الله: فقيل: كانت مع فلان، قتل يوم اليمامة، فقال: إنا لله... وأمر بجمع القرآن، فكان أول من جمعه في المصحف" (١١٨).

الشبهات الناشئة عن هذه الأحاديث

هذه بعض من الأحاديث في كيفية جمع القرآن وفيها شبهات حول القرآن:

الشبهة الأولى: جمع القرآن بعد مقتل القراء

وتفيد طائفة أخرى من أحاديثهم في باب جمع القرآن: أنّ الجمع كان بعد أن قُتل عدد كبير من القراء في حرب اليمامة (١١٩)، فعمدوا إلى جمعه وتدوينه مخافة أن يفقد القرآن بفقد حفاظه وقراءته كما ذهبت آية منه مع أحدهم كما في الخبر. وهذا بطبيعة الحال يورث الشك والشبهة في هذا القرآن.

الشبهة الثانية: جمع القرآن من العصب ونحوها ومن صدور الرجال

وصريح بعض تلك الأحاديث: أنّهم تصدّوا لجمع القرآن من العصب والرقاع واللخاف (١٢٠) ومن صدور الرجال الباقين بعد حرب اليمامة، لكن بشرط أن يشهد شاهدان على أن ما يذكره قرآن، ففي الحديث عن زيد: «فتسبعت القرآن أجمعه من العصب واللخاف وصدور الرجال» وفيه: «وكان لا يقبل من أحد شيئاً حتى يشهد شاهدان».

(١١٦) الإتيان في علوم القرآن ١ / ٢٠٢.

(١١٧) صحيح البخاري ٦ / ٢٢٦.

(١١٨) الإتيان في علوم القرآن ١ / ٢٠٤.

(١١٩) راجع حول حرب اليمامة: حوادث السنة ١١ من تاريخ الطبري ٣ / ٢٨١ — ٣٠١.

ومن التسالم عليه بين المسلمين عدم عصمة الأصحاب (١٢١)، والعادة تقضي بعدم التمكن من الإحاطة بجميع ما هم بصدده في هذه الحالة، بل لا أقل من احتمال عدم إمكان إقامة الشاهدين على بعض ما يدعى سماعه من النبي صَلَّى اللهُ عليه وآله، بل قد وقع ذلك بالنسبة إلى بعضهم كعمر في آية الرجم، حيث ذكروا: «أنَّ عمر أتى بآية الرجم فلم يكتبها لأنه كان وحده».

الشبهة الثالثة: إحراق عثمان المصاحف

وإعدام عثمان المصاحف مما تواترت به الأخبار، بل من ضروريات التأريخ الإسلامي (١٢٢) وهذه القضية — بغض النظر عن جزئياتها — تفضي إلى الشك في هذا القرآن، إذ الاختلاف بينه وبينها قطعي، فما الدليل على صحته دونها؟ ومن أين الوثوق بحصول التواتر لجميع سوره وآياته؟ لا سيّما وأنَّ أصحاب المصاحف تلك كانوا أفضل وأعلم من زيد بن ثابت في علم القرآن، لا سيما عبدالله بن مسعود الذي أخرج البخاري عنه أنه قال: «والله لقد أخذت من في رسول الله صَلَّى اللهُ عليه وآله بضعا وسبعين سورة، والله لقد علم أصحاب النبي صَلَّى اللهُ عليه وآله أي أعلمهم بكتاب الله» وروى أبو نعيم بترجمته أنه قال: «أخذت من في رسول الله صَلَّى اللهُ عليه وآله سبعين سورة وإن زيد بن ثابت لصبي من الصبيان، وأنا أدع ما أخذت من في رسول الله؟!» (١٢٣).

(١٢٠) اللخاف: حجارة بيض رفاق، واحدها لخرة، الصحاح (لخف) ٤ / ١٤٢٦.

(١٢١) بل فيهم من ثبت فسقه ونفاقه

(١٢٢) جاء في بعض الأخبار أنه أمر بطبخها، وفي بعضها: أمر بإحراقها، وفي بعضها: أمر بمحوها.

(١٢٣) حلية الأولياء ١ / ١٢٥.

الفصل الثاني

الرواة لأحاديث التحريف

من أهل السنة

لقد روى أحاديث التحريف من أهل السنة أكثر علمائهم من محدّثين ومفسّرين وفقهاء وأصوليين ومتكلمين... ونحن نكتفي بذكر من أوردنا الأحاديث السابقة عنه مباشرة أو بواسطة (١٢٤):

- ١ — مالك بن أنس، أحد الأئمة الأربعة. (١٧٩).
- ٢ — عبدالرزاق بن همام الصنعاني، أحد الأعلام، روى عنه أحمد وجماعة. (٢١١).
- ٣ — سعيد بن منصور، الحافظ، أحد الأعلام، روى عنه أحمد ومسلم وأبو داود، قال أحمد: «من أهل الفضل والصدق»، وقال أبو حاتم: «من المتقنين الأثبات، ممن جمع وصنف». (٢٢٧).
- ٤ — أحمد بن حنبل، صاحب «المسند»، أحد الأئمة الأربعة. (٢٣٨).
- ٥ — البخاري، محمد بن إسماعيل، صاحب الصحيح. (٢٥٦).
- ٦ — مسلم بن الحجاج النيسابوري، صاحب الصحيح، (٢٦١).
- ٧ — الترمذي، محمد بن عيسى، صاحب الجامع الصحيح أحد الصحاح الستة. (٢٧٩).
- ٨ — ابن ماجة القرويني، أبو عبدالله محمد بن يزيد، صاحب السنن، أحد الصحاح الستة. (٢٨٣).
- ٩ — عبدالله بن أحمد بن حنبل، الحافظ ابن الحافظ، قال الخطيب: «كان ثقة ثبتا فهما». (٢٩٠).
- ١٠ — النسائي، أحمد بن شعيب صاحب السنن أحد الصحاح الستة. (٣٠٣).
- ١١ — الطبري، أبو جعفر محمد بن محمد بن جرير، قال الخطيب: «كان أحد الأئمة يُحكم بقوله ويرجع إليه». (٣١٠).
- ١٢ — ابن أبي حاتم، عبدالرحمن بن محمد بن إدريس الرازي، الإمام الحافظ الناقد شيخ الإسلام، قال الخليلي: «أخذ علم أبيه وأبي زرعة، وكان بجرأ في العلوم ومعرفة الرجال، ثقة حافظاً زاهداً، يعدّ من الأبدال». (٣٢٧).
- ١٣ — الطبراني، سليمان بن أحمد، الإمام العلامة الحجة، بقية الحفاظ، مسند الدنيا، وأحد فرسان هذا الشأن. (٣٦٠).
- ١٤ — الحاكم النيسابوري، أبو عبدالله محمد بن عبدالله، الحافظ الكبير، إمام الحديث في عصره في الحديث والعارف به حق معرفته، وكان صالحاً ثقة يميل إلى التشيع. (٤٠٥).
- ١٥ — البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين، الإمام الحافظ العلامة، شيخ خراسان، انفرد بالإتقان والضبط والحفظ، وعمل كتباً لم يسبق إليها وبورك له في علمه. (٤٥٨).

(١٢٤) وإذا أحييت أن تراجع تراجمهم، فانظر: كتاب «طبقات الحفاظ» للحافظ السيوطي، وكتاب «طبقات المفسرين» لتلميذه الداودي، وقد أعطى محقق الكتائب في الهامش مصادر أخرى لكل ترجمة، وما أوردناه في وصفهم فمأخوذ منهما.

١٦ — ابن عساكر، أبو القاسم علي بن الحسن، الإمام الكبير حافظ الشام بل حافظ الدنيا، الثقة الثبت الحجة، سمع منه الكبار، وكان من كبار الحفاظ المتقنين. (٥٧١).

١٧ — ابن الأثير، المبارك محمد بن محمد، من مشاهير العلماء وأكابر النبلاء وأوحد الفضلاء (٦٠٦).

١٨ — ابن كثير، عماد الدين أبو الفداء إسماعيل بن عمر، الإمام الحدّث الحافظ، وصفه الذهبي بالإمام المفتي المحدث البارع، ثقة متفنن محدث متقن. (٧٧٤).

١٩ — ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي المصري، شيخ الإسلام، وإمام الحفاظ في زمانه، وحافظ الديار المصرية، بل حافظ الدنيا مطلقاً، قاضي القضاة، صنّف التصانيف التي عم النفع بها. (٨٥٢). هؤلاء جملة ممن روى أحاديث نقصان التحريف... .

من تجوز نسبة التحريف إليه منهم

فهل تجوز نسبة القول بالتحريف إليهم جميعاً؟

إنّ فيهم جماعة التزموا بنقل الصحاح، فلم يخرجوا في كتبهم إلا ما قطعوا بصدوره من النبي وصحابته، حسب شروطهم التي اشترطوها في الراوي والرواية، فهم — وكل من تبعهم في الاعتقاد بصحة جميع أخبار كتبهم — ملزمون بظواهر ما أخرجوا فيها من أحاديث التحريف، ما لم يذكروا لها محملاً وجيهاً، أو تأويلاً مقبولاً... وممن التزم بنقل الصحاح من هؤلاء:

١ — مالك بن أنس

لقد اشترط مالك في كتابه (الموطأ) الصحة، ولذلك استشكل بعض الأئمة منهم إطلاق أصحّية كتاب البخاري مع اشتراك البخاري ومالك في اشتراط الصحة والمبالغة في التحري والتثبت (١٢٥).

وقال الشافعي: «ما أعلم في الأرض كتاباً في العلم أكثر صواباً من كتاب مالك» (١٢٦).

٢ — أحمد بن حنبل

قال أحمد في وصف مسنده:

«إنّ هذا كتاب قد جمعته من أكثر من سبعمائة وخمسين ألف، فما اختلف فيه المسلمون من حديث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فارجعوا إليه، فإن كان فيه وإلاً ليس بحجة» (١٢٧).

(١٢٥) هدى الساري ١ / ٢١.

(١٢٦) مقدمة ابن الصلاح: ١٤، وغيره.

(١٢٧) تدريب الراوي ١ / ١٧٢، وغيره.

٣ — محمد بن إسماعيل البخاري

وقد شرط البخاري في كتابه: أن يخرج الحديث المتفق على ثقة نقلته إلى الصحابي المشهور من غير اختلاف بين الثقات الأثبات، ويكون إسناده متصلًا غير مقطوع، وإن كان للصحابي راويان فصاعدًا فحسن، وإن لم يكن إلا راو واحد وصحَّ الطريق إليه كفى (١٢٨).

٤ — مسلم بن الحجاج النيسابوري

وقال مسلم: «ليس كل شيء عندي صحيح وضعته هاهنا، إنما وضعت ما أجمعوا عليه» (١٢٩).

٥ — أبو عيسى الترمذي

قال الترمذي: «صنفت هذا الكتاب فعرضته على علماء الحجاز فرضوا به، وعرضته على علماء العراق فرضوا به، وعرضته على علماء خراسان فرضوا به. ومن كان في بيته هذا الكتاب فكأنما في بيته نبي يتكلم» (١٣٠).

٦ — أحمد بن شعيب النسائي

قالوا: وقد صنّف النسائي في أول أمره كتاباً يقال له: «السنن الكبير» ثم اختصره وسماه «المتن» وسبب اختصاره: أن أحداً من أمراء زمانه سأله أن جميع أحاديث كتابك صحيح؟ قال: لا.

فأمره الأمير بتجريد الصحاح وكتابه صحيح مجرد.

٧ — ابن ماجة القزويني

قال ابن ماجة: «عرضت هذه السنن على أبي زرعة فنظر فيه وقال: أظن إن وقع هذا في أيدي الناس تعطلت هذه الجوامع أو أكثرها...» (١٣١).

(١٢٨) هدى الساري ٢ / ٢٦١.

(١٢٩) مقدمة ابن الصلاح: ١٦، تدريب الراوي ١ / ٩٨.

(١٣٠) تذكرة الحفاظ — ترجمته.

(١٣١) تذكرة الحفاظ ٢ / ٦٣٦.

الفصل الثالث

الأقوال والآراء في أهل السنة

حول التحريف وأحاديثه

لقد تقدّم ذكر الأحاديث الدالة على التحريف... وعرفت من خلال ذلك أنّ القول بنقصان القرآن مضاف إلى جماعة كبيرة من صحابة رسول الله وعلى رأسهم:

عمر بن الخطاب، عثمان بن عفان، عبدالله بن العباس، أبو موسى الأشعري، عبدالله بن عمر، عبدالرحمن بن عوف. عائشة بنت أبي بكر. حفصة بنت عمر... .

ومن مشاهير التابعين... وعلى رأسهم:

سعيد بن جبير، عكرمة، الضحاك، سعيد بن المسيب، عروة بن الزبير، الحسن البصري... .

وعرفت أيضاً أنّ تلك الأحاديث مخرجة في أهم كتب أهل السنة وأسفارهم، ومن أشهرها:

الموطأ، صحيح البخاري، صحيح مسلم، صحيح الترمذي، صحيح النسائي، صحيح ابن ماجه، المصنّف لابن أبي شيبة، المسند لأحمد، المستدرک للحاكم، السنن للبيهقي، جامع الأصول، فتح الباري، إرشاد الساري، تاريخ دمشق، تفسير الطبري، تفسير الرازي، تفسير القرطبي، تفسير البغوي، تفسير الخازن، وغيرها.

موقف أهل السنة من هذه الأحاديث والآثار:

فالرواة لهذه الأحاديث منهم من يلتزم بصحتها كأصحاب الصحاح السنة وأمثالهم من أرباب الكتب المشهورة والمسانيد، ومنهم من لا ندري رأيه فيها... كما لا ندري أنّ القائلين بالصحة يحملون تلك الآيات المحكيّة في هذه الأحاديث على النسخ، أو يقولون بالتحريف تبعاً لمن قال به من الصحابة والتابعين... .

وفي المقابل طائفتان من المحدّثين والعلماء، طائفة تقول بالتحريف صراحة، أخذاً بالأحاديث الظاهرة فيه، واقتداءً بالصحابة المصرّحين به، وطائفة تقول: ببطالان الأحاديث وتردّها الرد القاطع... .

فأهل السنة بالنسبة إلى أحاديث التحريف على ثلاث طوائف:

طائفة يروون التحريف ولا نعلم رأيهم فيه

وهم المحدّثون والعلماء الذين يروون أحاديث التحريف وينقلونها في كتبهم الحديثية وغيرها، ولا سبيل لنا إلى الوقوف على آرائهم في تلك الأحاديث، فهل يقولون بصحتها أولاً؟ وعلى الأول، هل يحملونها على النسخ؟ أو يقولون بالتحريف حقيقة؟

وهؤلاء كثيرون، بل هم أكثر رجال الحديث والمحدّثين والعلماء الرواة والناقلين لهذه الأحاديث... .

طائفة يروونه ويقولون به

وهم الذين أوردوا الأحاديث والآثار الظاهرة أو الصريحة في نقصان القرآن من غير جواب أو تأويل، وهؤلاء عدّة من العلماء وليس عددهم بقليل... فمثلاً:

يقول ابن جزى الكلبي في تفسيره: «والصائبون. قراءة السبعة بالواو، وهي مشكلة، حتى قالت عائشة: هي من لحن كتاب المصحف» (١٣٢).

التصريح بوقوع التحريف

بل في علماء أهل السنة من يعتقد بتحريف القرآن الكريم وينادي به بأعلى صوته... إما اعتماداً على ما روي في كيفية جمع القرآن، وإما اعتقاداً بصحة كلّ ما أخرج في كتابي البخاري ومسلم، وإما إنكاراً لنسخ التلاوة... .

وعلى كلّ حال... فقد ذهب جماعة منهم إلى القول بسقوط شيء من القرآن، قال الرافعي ما نصه: «... فذهب جماعة من أهل الكلام — فمن لا صناعة لهم إلا الظن والتأويل واستخراج الأساليب الجدلية من كلّ حكم وكل قول — إلى جواز أن يكون قد سقط عنهم من القرآن شيء، حملاً على ما وصفوا من كيفية جمعه» (١٣٣).

ولقد نسب هذا القول إلى الحشوية من أهل السنة والجماعة — وهم أصحاب أبي الحسن البصري — فإنهم ذهبوا إلى وقوع التحريف في القرآن تغييراً ونقصاناً (١٣٤).

وروى السيوطي عن الثوري قوله: «بلغنا أنّ ناساً من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله كانوا يقرأون أصيبوا يوم مسيلمة، فذهبت حروف من القرآن» (١٣٥).

وذكر القرطبي في تفسيره أنه طعن قوم على عثمان جمع القرآن ثم قرأوا بما نسخ، وأنه قد نبغ في زمانه من زعم أنّ المصحف الذي جمعه عثمان لا يشتمل على جميع القرآن (١٣٦).

وقال الزرقاني — في بيان الأقوال في معنى حديث نزول القرآن على سبعة أحرف — ما نصه: «وهو: أنّ المراد بالأحرف: السبعة أوجه من الألفاظ المختلفة في كلمة واحدة ومعنى واحد، وإن شئت فقل: سبع لغات من لغات العرب المشهورة في كلمة واحدة ومعنى واحد، نحو: هلمّ وأقبل وتعال، وعجلّ وأسرع وقصدي ونحوي، فهذه ألفاظ سبعة معناها واحد هو: طلب الإقبال. وهذا القول منسوب لجمهور أهل الفقه والحديث، منهم: سفيان، وابنه وهب، وابن جرير الطبري، والطحاوي».

(١٣٢) التسهيل لعلوم التنزيل ١ / ١٧٣، وابن جزى الكلبي المالكي وصفه الداودي في طبقات المفسرين ١ / ١٠١، بقوله: كان شيخاً جليلاً ورعاً زاهداً عابداً متقللاً من الدنيا وكان فقيهاً مفسراً، توفي في حدود العشرين وستمئة.

(١٣٣) إعجاز القرآن: ٤١.

(١٣٤) راجع: مجمع البيان ١ / ١٥ وغيره.

(١٣٥) الدر المنثور ٥ / ٣٤٥.

(١٣٦) تفسير القرطبي = الجامع لأحكام القرآن ١ / ٨١ - ٨٢ و ٨٤.

وقال ابن الخطيب في كتابه الفرقان (١٣٧) تحت عنوان «لحن الكتاب في المصحف»: «وقد سُئِلت عائشة عن اللحن الوارد في قوله تعالى: (إِنَّ هَذَا نَ لَسَاحِرَانِ) وقوله عزّ من قائل: (وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ)، وقوله عزّ وجلّ: (إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِغُونَ) فقالت: هذا من عمل الكتاب، أخطأوا في الكتاب.

وعن ابن عباس في قوله تعالى: (حَتَّى تَسْتَأْنِسُوا وَتُسَلِّمُوا). قال: إنما هي خطأ من الكاتب، حتى تستأذنوا وتسلموا. وقرأ أيضاً: أفلم يتبين الذين آمنوا أن لو يشاء الله لهدى الناس جميعاً.

فقيل له: إنها في المصحف: «أفلم ييأس؟» فقال: أظن أن الكاتب قد كتبها وهو ناعس.

وقرأ أيضاً: مثل نور المؤمن كمشكاة، وكان يقول: هي خطأ من الكاتب، هو تعالى أعظم من أن يكون نوره مثل نور المشكاة.

وقال الفقيه الحنفي والصوفي الكبير الشيخ عبدالوهاب الشعراني المتوفى سنة ٩٧٣: «لولا ما يسبق القلوب الضعيفة ووضع الحكمة في غير موضعها، لبيّنت جميع ما سقط من مصحف عثمان» (١٣٨).

طائفة يروون ويردّون أو يؤولون

وهم الذين لم يأخذوا بما دلّت عليه تلك الأحاديث ولم يتبعوا الصحابة فيما تحكيه عنهم تلك الآثار، وهم بين رادّ عليها الردّ القاطع، وبين مؤوّل لها على بعض الوجوه... وقد انصبت كلمات الردّ والنقد — في الأغلب — على الآثار الحكيمة — التي ذكرنا بعضها في الفصل الأول من الباب الثاني — بالطن في الراوي أو الرواية أو الصحابي... على تفاوت فيما بينها في المرونة والحشونة.

ردّ أحاديث الخطأ في القرآن

فأمّا الذين لم يجدوا مناصاً من تكذيب هذه الآثار فهم جماعة من الأعلام الأكابر، كأبي جعفر الطبري في تفسيره (١٣٩) وأبي عمرو الداني (١٤٠)، والزمخشري (١٤١) والرازي (١٤٢)، والنيسابوري (١٤٣)، وابن كثير (١٤٤) وأبي حيان الأندلسي (١٤٥)، والآلوسي (١٤٦).

(١٣٧) طبع هذا الكتاب بمطبعة دار الكتب المصرية سنة ١٣٦٧ — ١٩٤٨.

(١٣٨) الكبريت الأحمر — ط على هامش اليواقيت والجواهر — : ١٢٨.

(١٣٩) تفسير الطبري ٦ / ١٩، سورة النساء، الآية: ١٦٢.

(١٤٠) انظر: تاريخ القرآن لحمد طاهر الكردي ص ٦٥ عن المنع.

(١٤١) الكشف ١ / ٥٩٠، سورة النساء، الآية: ١٦٢.

(١٤٢) تفسير الرازي ١١ / ١٠٥ — ١٠٦.

(١٤٣) تفسير النيسابوري ٦ / ٢٣ هامش الطبري.

(١٤٤) تفسير ابن كثير ٣ / ٢٧٠ سورة النور، الآية: ٢٧.

(١٤٥) تفسير البحر المحيط ٣ / ٤١١.

(١٤٦) تفسير روح المعاني ٦ / ١٥.

فهؤلاء منهم من يكتفي بـ«الاستبعاد» وآخر يقول «فيه نظر» وثالث يقول: «لا يخفى ركافة هذا القول» ورابع يقول: «لا يلتفت...» وخامس يقول «غريب».

ومنهم من يتجرأ على التضعيف بصراحة فيقول: «لا يصح» وأمثال هذه الكلمة (١٤٧).

ولكنّ جماعة نصّوا على وضع هذه الآثار واختلافها من قبل أعداء الاسلام، كالحكيم الترمذي (١٤٨)، وأبي حيان (١٤٩) وصاحب المنار (١٥٠)، والرافعي ومحمد أبو زهرة (١٥١).

تأويل أحاديث الخطأ في القرآن

فهذا موقف هؤلاء من هذا القسم من الأحاديث والآثار، وعليه آخرون منهم لم نذكر كلماتهم هنا اكتفاء بمن ذكرناه وطلباً للاختصار....

وقد اغتاض من هذا الموقف — الردّ — جماعة واستنكروه بشدة... ومن أشهرهم الحافظ ابن حجر العسقلاني، الذي تحامل على الزمخشري ومن كان على رأيه قاتلاً بعد الحديث عن ابن عباس (كتبها وهو ناعس): «وأما ما أسنده الطبري عن ابن عباس، فقد اشتد إنكار جماعة ممن لا علم له بالرجال صحته، وبالغ الزمخشري في ذلك كعادته — إلى أن قال — وهي والله فرية بلا مرية، وتبعه جماعة بعده، والله المستعان.

وقد جاء عن ابن عباس نحو ذلك في قوله تعالى: (وَقَصَى رَبُّكَ أَلاًَّ تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ). أخرجه سعيد بن منصور بإسناد جيد عنه.

وهذه الأشياء — وإن كان غيرها المعتمد — لكن تكذيب المنقول بعد صحته ليس من دأب أهل التحصيل، فليُنظر في تأويله بما يليق» (١٥٢).

أقول: لكنّ العجب من ابن حجر لماذا أحال التأويل اللائق إلى غيره وقد كان عليه أن يذكره بنفسه وهو بصدد الدفاع عن الأحاديث الصحاح!؟

نعم، نظر بعضهم في تأويله وذكرته وجوه، فقال الداني بالنسبة إلى ما روي عن عثمان — على فرض صحته — : «وجهه أن يكون أراد باللحن المذكور فيه التلاوة دون الرسم».

وأجاب ابن أشته عن هذه الآثار كلّها بأن المراد: «أخطأوا في الاختيار وما هو الأولى للجمع عليه من الأحرف السبعة، لا أن الذي كتب خطأ خارج عن القرآن».

(١٤٧) الإتيان في علوم القرآن ٢ / ٣٢٩، نكت الانتصار: ١٢٧.

(١٤٨) نواذر الاصول: ٣٨٦.

(١٤٩) البحر المحيط ٦ / ٤١٠.

(١٥٠) المنار ٦ / ٦٤، ٤٧٨.

(١٥١) المعجزة الكبرى: ٤٣.

(١٥٢) فتح الباري ٨ / ٣٠١.

فمعنى قول عائشة: (حُرِّفَ الهجاء) أُلقي إلى الكاتب هجاء غير ما كان الأولى أن يلقي إليه من الأحرف السبعة، وكذا معنى قول ابن عباس: (كتبها وهو ناعس) يعني: فلم يتدبر الوجه الذي هو أولى من الآخر. وكذا سائرهما»(١٥٣).

أحاديث جمع القرآن بين الرد والتأويل

وأما الأحاديث التي رووها حول جمع القرآن، المتضاربة فيما بينها، والتي اعترف بعضهم كمحمد أبو زهرة بوجود روايات مدسوسة مكذوبة فيها(١٥٤)، فقد يمكن الجمع بينها، ثم رفع التنافي بينها وبين أدلة عدم التحريف والبناء على أن القرآن مجموع في عصر النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَبِأَمْرٍ مِنْهُ... وإليك بيان ذلك:

مراحل الجمع

لقد تضاربت روايات أهل السنة حول جمع القرآن، وعلى ضوئها اختلفت كلمات علمائهم... والمتحصّل من جميعها: أنّ الجمع للقرآن كان على مراحل ثلاث، الأولى: على عهد النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ، حيث كتب في الرقاع والعسب... والثانية: على عهد أبي بكر، وكان بانتساحه من العسب والرقاع وغيرها وجعله في مكان واحد... والثالثة: على عهد عثمان، والذي فعله ترتيبه وحمل الناس على قراءة واحدة... هذا ما كادت تجمع عليه كلماتهم. والجمع في عهد النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ كان (حفظاً) و (كتابة) معاً، أما حفظاً، فإنّ الذين جمعوا القرآن في عهد النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ كثيرون(١٥٥). وأما كتابة، فإنّ القرآن لم يكن كاملاً في الكتابة على عهده عند الذين حفظوه كاملاً، لكن كانت كتابته كاملة عند الجميع، فهو مكتوب كلّ عند جميعهم، وما ينقص من عند واحد يكمله ما عند الآخرين، إلاّ أنّه كان متواتراً كلّه عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ في عصره حفظاً(١٥٦).

فعمد أبو بكر إلى جمعه، إذ أمر — بعد يوم اليمامة — بجمع تلك الكتابات وجمع القرآن منها بتأليفه وتدوينه(١٥٧). ثمّ لما كثرت فيه القراءات ووقعت في لفظه الاختلافات، جمع عثمان المصاحف من أصحابها وحمل الناس على قراءة واحدة من بينها، وأعدم سائر المصاحف المخالفة لها.

تأويل أحاديث نقصان القرآن

قال السيوطي: «وقد أوّله القاضي وغيره على إنكار الكتابة كما سبق. وهو تأويل حسن، إلاّ إن الرواية الصريحة التي ذكرتها تدفع ذلك، حيث جاء فيها: ويقول: إنّهما ليست من كتاب الله».

(١٥٣) الإتيان ٢ / ٣٢٩.

(١٥٤) المعجزة الكبرى: ٣٣.

(١٥٥) مباحث في علوم القرآن: ٦٥.

(١٥٦) المعجزة الكبرى: ٢٨.

(١٥٧) الإتيان ١ / ٦٢، مناهل العرفان ١ / ٢٤٢، إعجاز القرآن: ٢٣٦.

قال: «ويمكن حمل لفظ كتاب الله على المصحف فيتم التأويل المذكور. لكن من تأمل سياق الطرق المذكورة استبعد هذا الجمع.

وقد أجاب ابن الصباغ بأنه لم يستقر عنده القطع بذلك، ثم حصل الاتفاق بعد ذلك، وحاصله: أنهما كانتا متواترتين في عصره لكنهما لم يتواترا عنده.

وقال ابن قتيبة في (مشكل القرآن): «ظن ابن مسعود أن المعوذتين ليستا من القرآن، لأنه رأى النبي صلى الله عليه وآله يعوذ بهما الحسن والحسين، فأقام على ظنه، ولا نقول: إنه أصاب في ذلك وأخطأ المهاجرون والأنصار».

قال السيوطي: «وأما إسقاطه الفاتحة من مصحفه فليس لظنه أنها ليست من القرآن، معاذ الله، ولكنه ذهب إلى أن القرآن إنما كتب وجمع بين اللوحين مخافة الشك والنسيان والزيادة والنقصان، ورأى أن ذلك مأمون في الحمد لقصرها ووجوب تعلمها على كل واحد» (١٥٨).

ولهم أيضاً في حمل الأحاديث الأخرى وجوه:

١ — الحمل على التفسير:

وقد حمل بعضهم عليه عدداً من الأحاديث، من ذلك ما ورد حول ما أسمىناه بآية الجهاد، فقال: يحمل على التفسير. والمراد من «أسقط من القرآن» أي: أسقط من لفظه فلم تزل الآية بهذا اللفظ، لا أنها كانت متزلة ثم أسقطت، وإلا فما منع عمر وعبدالرحمن من الشهادة على أن الآية من القرآن وإثباتها فيه؟! (١٥٩).

ومن ذلك: ما ورد حول آية المحافظة على الصلاة عن عائشة وحفصة من إلحاق كلمة (وصلاة العصر) بقوله تعالى: (حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى) بأن الكلمة أدرجت على سبيل التفسير والإيضاح (١٦٠).

ومن ذلك: ما ورد عن أبي موسى الأشعري حول سورة كانوا يشبهونها في الطول والشدة بسورة براءة، فقد ذكر بعضهم له وجوهاً منها: أنه يجوز أن يكون تفسيراً، وحفظ منها أي من تفسيرها ومعناها (١٦١).

٢ — الحمل على السنة

وهذا وجه آخر اعتمد عليه بعض العلماء بالنسبة إلى عدد من الأحاديث:

ومن ذلك: قول أبي جعفر النخاس وبعضهم في آية الرجم: «إسناد الحديث صحيح، إلا أنه ليس حكمه حكم القرآن الذي نقله الجماعة عن الجماعة، ولكنها سنة ثابتة... وقد يقول الإنسان: (كنت أقرأ كذا) لغير القرآن، والدليل على هذا أنه قال: ولولا أن أكره أن يقال: زاد عمر في القرآن، لزدته» (١٦٢).

(١٥٨) الإتيان في علوم القرآن ١ / ٢٧٢.

(١٥٩) مقدمتان في علوم القرآن: ١٠٠.

(١٦٠) البرهان في علوم القرآن ١ / ٢١٥، مباحث في علوم القرآن: ١١٢، الناسخ والمنسوخ: ١٥.

(١٦١) مقدمتان في علوم القرآن: ٩٧.

(١٦٢) الناسخ والمنسوخ: ٨، مقدمتان في علوم القرآن: ٧٨.

وقول العلامة الزبيدي حيث ذكره في كتابه في الأحاديث المتواترة قال: «الحديث الرابع والأربعون: لو أن لابن آدم وادياً من ذهب لأحب... رواه من الصحابة خمسة عشر نفساً: أنس بن مالك وابن الزبير وابن عباس، وابن كعب وبريدة بن الحصيب وأبو سعيد الخدري وسمرة بن جندب، وعائشة وجابر بن عبد الله وزيد بن أرقم، وأبو موسى الأشعري وسعد بن أبي وقاص، وأبو واقد الليثي، وأبو أمامة الباهلي، وكعب بن عياض الأشعري...» (١٦٣).

٣ — الحمل على الحديث القدسي:

وعليه حمل بعضهم آية الرضاع حيث قال: «يحمل على الحكم النازل سنة لا على جهة القرآنية، وإلا لما أكله الداجن، والله يقول: (إِنَّا نَحْنُ نُزَّلْنَا الذَّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ) ولو كان من القرآن لما اجتمع فيه الناسخ والمنسوخ في آية واحدة، بل كانت الآية الناسخة تتأخر عن المنسوخة، كما لا يجوز أن يجتمع حكمان مختلفان في وقت واحد وحال واحدة. وكيف يجوز أن يكون قرآن يتلى على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله — على ما أخبرت به عائشة — ولا يحفظه واحد من الصحابة» (١٦٤) قال: «ويدل على ذلك قوله صلى الله عليه وآله: أوتيت القرآن ومثله معه، إنه الحكمة» (١٦٥).

٤ — الحمل على الدعاء

وهذا ما قاله بعضهم في ما سُمي بـ(سورة الحفد) و(سورة الخلع) فقال: «وأما ما ذكر عن أبي بن كعب أنه عدّ دعاء القنوت: اللهم إنا نستعينك... سورة من القرآن، فإنه — إن صح ذلك — كتبها في مصحفه لا على أنها من القرآن، بل ليحفظها ولا ينساها احتياطاً، لأنه سمع النبي صلى الله عليه وآله كان يقنت بها في صلاة الوتر، وكانت صلاة الوتر أوكد السنن...» (١٦٦).

(١٦٣) مقدمات في علوم القرآن: ٨٧ — ٨٨ .

(١٦٤) مقدمات في علوم القرآن: ٨١ —

(١٦٥) مقدمات في علوم القرآن: ٨٥ — ٨٦ .

(١٦٦) مقدمات في علوم القرآن: ٧٥ .

الفصل الرابع

نقد وتمحيص

١ — الآثار في خطأ القرآن

إن هذه الآثار تفيد أن أولئك الأصحاب نسبوا (اللحن) و (الخطأ) و (الغلط) إلى القرآن.. وهذه جرأة على الله تعالى، وإثبات نقص له ولكتابه، وفي ذلك خروج عن الإسلام بلا كلام.

أما ما كان من هذه الآثار في الصحاح، فأصحابها والقائلون بصحة جميع أحاديثها ملزمون بها، فإما الالتزام بما دلت عليه، وإما التأويل اللائق والحمل على بعض الوجوه المحتملة.

تأويل اللحن والخطأ وجوابه

وأجابوا عما روه عن عثمان بجوابين، ذكرهما السيوطي — بعد أن قال: «هذه الآثار مشكلة جداً».

وقال الشهاب الخفاجي — بعد كلام الكشف: «ولا يلتفت..» — : «وقيل عليه: لا كلام في نقل النظم تواتراً، فلا يجوز اللحن فيه أصلاً، وهل يمكن أن يقع في الخطّ لحن بأن يكتب «المقيمون» بصورة «المقيمين» بناء على عدم تواتر صورة الكتابة؟ وما روي عن عثمان وعائشة أنّهما قالوا: إنّ في المصحف لحنًا وستقيمه العرب بألستها — على تقدير صحة الرواية — يحمل على اللحن في الخط. لكن الحق: ردّ هذه الرواية وإليه أشار — أي الكشف — بقوله: إنّ السابقين... . (قال): تنبيه: قد نلنا القول وتبعنا كلامهم ما بين معسول ومغسول قال ذلك إلى أن قول عثمان فيه مذهبان، أحدهما: أنّ المراد باللحن ما خالف الظاهر، وهو موافق له حقيقة ليشمل الوجوه تقديراً واحتمالاً. وهذا ما ذهب إليه الداني وتابعه كثيرون. والرواية فيه صحيحة.

أقول: وكأنّ المتأولين التفتوا إلى كون تأويلاتهم مزيفة، فالتجؤوا إلى القول بأن تلك الآثار «محرفة»... فقد جاء في الإتيان عن ابن أشته: أنه روى الحديث بإسناده عن عثمان وليس فيه لفظ «اللحن» بل إنه لما نظر في المصحف قال: «أحسنتم وأجملتم، أرى شيئاً سنقيمه بألسنتنا».

قال: «فهذا الأثر لا إشكال فيه وبه يتضح معنى ما تقدّم... ولعلّ من روى تلك الآثار السابقة عنه حرّفها ولم يتقن اللفظ الذي صدر عن عثمان، فلزم ما لزم من الإشكال. فهذا أقوى ما يجاب عن ذلك».

قال السيوطي بعد إيراد الأجوبة عن حديث عثمان: «وبعد، فهذه الأجوبة لا يصح منها شيء من حديث عائشة. أما الجواب بالتضعيف فلأنّ إسناده صحيح كما ترى...» (١٦٧).

خلاصة البحث:

ويتلخص البحث في هذه الناحية في:

١ — إن الآثار المشتملة على وقوع (الخطأ) في القرآن الكريم باطلة وإن كانت مخرجة في الصحاح وفي غيرها بأسانيد صحيحة.. وفقاً لمن قال بهذا من أعلام الخققين من أهل السنة كما عرفت.. ووجود الأحاديث الباطلة في الصحاح الستة أمر ثابت، وعدد الأحاديث من هذا القبيل فيها ليس بقليل.. كما ستعرف.

٢ — إن التأويلات التي ذكرت من قبل القائلين بصحة هذه الآثار لا تحل المشكلة، ولذا اضطر بعضهم إلى القول بأنها محرفة، والتزم بالإشكال بعض آخر.

٢ — أحاديث جمع القرآن

لقد وعد الله سبحانه نبيّه بحفظ القرآن وبيانه، وضمن له عدم ضياعه ونسيانه.

وكان النبي صَلَّى الله عليه وآله كلّما نزل من القرآن شيء أمر بكتابه ويقول في مفرقات الآيات: ضعوا هذه في سورة كذا... (١٦٨).

وكان صَلَّى الله عليه وآله يعرضه على جبرئيل في شهر رمضان في كلّ عام مرّة، وعرضه عليه عام وفاته مرتين... (١٦٩).

إعراض القوم عن علي في جمع القرآن

ولابدّ قبل الورود في البحث من أن نقول:

لقد كان أمير المؤمنين علي — عليه السلام — أعلم الناس بكتاب الله — عزّ وجلّ — عند المخالف والمؤلف، وهو القائل: «والله ما نزلت آية إلّا وقد علمت فيما نزلت وأين نزلت» (١٧٠).

وهو الذي قال رسول الله صَلَّى الله عليه وآله في حقه: «علي مع القرآن والقرآن مع علي» (١٧١).

فلماذا لم يعدّه أنس بن مالك — ولا غيره — من حفاظ القرآن، ومن الذين أمر الرسول صَلَّى الله عليه وآله بتعلّمه منهم والرجوع إليهم فيه، فيما رواه البخاري في صحيحه؟!

ثم إنه عليه السلام رتب القرآن الكريم ودوّنه بُعيد وفاة النبي صَلَّى الله عليه وآله من القراطيس التي كان مكتوباً عليها، فكان له مصحف تام مرتّب يختصّ به كما كان لعدّة من الصحابة في الأيام اللاحقة، وهذا من الأمور المسلّمة تاريخياً عند

جميع المسلمين (١٧٢) ومن جلائل فضائل سيدنا أمير المؤمنين.. فلماذا لم يستفيدوا منه؟!

حصرهم الجامعين على عهد النبوة في عدد!!

(١٦٨) مسند أحمد ١ / ٥٧، الترمذي ١١ / ٢٢٥، أبو داود ١ / ٢٩٠، المستدرک ٢ / ٢٣٠.

(١٦٩) صحيح البخاري ١ / ١٠١، وغيره.

(١٧٠) حلية الأولياء ١ / ٦٧، أنساب الأشراف ١ / ٩٩، الاستيعاب ٣ / ١١٠٧.

(١٧١) المستدرک ٣ / ١٣٤، الصواعق: ١٢٤ — ١٢٦، كفاية الطالب: ٣٩٩.

(١٧٢) أنظر: فتح الباري ٩ / ٩، الاستيعاب — ترجمة أبي بكر —، الصواعق: ٧٨، الإتيان: ٩٩، حلية الأولياء ١ / ٦٧، التسهيل لعلوم التنزيل ١ /

٤، المصنف لابن أبي شيبة ١ / ٥٤٥، طبقات ابن سعد ٢ / ٣٣٨.

وبعد: فإن التحقيق — كما عليه أهله من عامة المسلمين — أن القرآن قد كُتِبَ كلّه في عهد النبي صَلَّى اللهُ عليه وآله وجمع في الصدور والسطور معاً من قبل جماعة من أصحابه صَلَّى اللهُ عليه وآله غير أن الجامعين له — أي: الحافظين في صدورهم — أكثر ممن كتبه، كما أن من كتبه بتمامه فكان ذا مصحف يختص به أقل ممن كان عنده سور من القرآن كتبها واحتفظ بها لنفسه.. فهل كان الجامعون له بتمامه أربعة كما عن أنس بن مالك(١٧٣) وعبدالله بن عمرو(١٧٤) أو خمسة كما عن محمد بن كعب القرظي(١٧٥) أو ستة كما عن الشعبي(١٧٦) أو تسعة كما عن النديم(١٧٧)؟! إن الجامعين للقرآن أكثر من هذه الأعداد.. وأما حديث الحصر في الأربعة وأن كلهم من الأنصار — كما عن أنس بن مالك — فنحن نستكره تبعاً لجماعة من الأئمة.. كما ذكر الحافظ السيوطي.. ولا نتكلف تأويله ولا ننظر في سنده... .

رفض أحاديث جمع القرآن على عهدي أبي بكر وعمر وعلى كل حال، فإن القرآن كان مجموعاً على عهد الرسول صَلَّى اللهُ عليه وآله، وإن الجامعين له — حفظاً وكتابة — على عهده كثيرون... .

وإذا كان القرآن مكتوباً على عهد النبي صَلَّى اللهُ عليه وآله وكان الأصحاب يؤلفونه بأمره — كما يقول زيد بن ثابت —(١٧٨) فلا وزن لما رووه عن زيد أنه قال: «قبض رسول الله ولم يكن القرآن جمع في شيء»(١٧٩) «لأن التأليف» هو «الجمع» قال ابن حجر: «تأليف القرآن: أي جمع آيات السورة الواحدة أو جمع السور مرتبة في المصحف»(١٨٠).

وعلى هذا الأساس يجب رفض ما رووه من الأحاديث في أن «أول من جمع القرآن أبو بكر» أو «عمر» أو غيرهما من الأصحاب بأمرهما...؛ لأن الجمع في المصحف قد حصل قبل أبي بكر... فلا وجه لقبول هذه الأحاديث — حتى لو كانت صحيحة سنداً — كي نلتجئ إلى حمل «فكان عمر أول من جمعه في المصحف»(١٨١) مثلاً على أن المراد: «أشار على أبي بكر أن يجمعه»(١٨٢) جمعاً بينه وبين ما دلّ على أن «الأول» هو «أبو بكر».

رفض أحاديث قبول الآية بشاهدين

(١٧٣) صحيح البخاري ٦ / ١٠٢.

(١٧٤) صحيح البخاري ٦ / ١٠٢، صحيح مسلم ٧ / ١٤٩.

(١٧٥) الإتيقان ١ / ٧٢، منتخب كثر العمال ٢ / ٢٤١.

(١٧٦) الإتيقان ١ / ٧٢، البرهان ١ / ٢٤١.

(١٧٧) الفهرست: ٣٠.

(١٧٨) المستدرک ٢ / ٦٦٢.

(١٧٩) الإتيقان ١ / ٢٠٢.

(١٨٠) فتح الباري ٩ / ٨.

(١٨١) الإتيقان ١ / ٢٠٤.

(١٨٢) فتح الباري ٩ / ١٠.

وكذا نرفض ما أخرجه ابن أبي داود: «إن أبا بكر قال لعمر ولزيد: اقعدا على باب المسجد فمن جاءكما بشاهدين من كتاب الله فاكتباه» (١٨٣).

ولهذا الحديث — في الدلالة على كتابة القرآن بشهادة شاهدين — نظائر في كتبهم نذكر بعضها مع إسقاط أسانيدها:

١ — لما قُتل أهل اليمامة أمر أبو بكر عمر بن الخطاب وزيد بن ثابت فقال: «اجلسا على باب المسجد فلا يأتينكما أحد بشيء من القرآن تنكرانه يشهد عليه رجلان إلا أثبتماه، وذلك لأنه قتل باليمامة ناس من أصحاب رسول الله قد جمعوا القرآن» (١٨٤).

٢ — «كان عمر لا يثبت آية في المصحف حتى يشهد رجلان، فجاء رجل من الأنصار بهاتين الآيتين: (لَقَدْ جَاءكُمْ رَسُولٌ مِنْ أَنْفُسِكُمْ...) إلى آخرها، فقال عمر: لا أسألك عليها بيّنة أبداً، كذلك كان رسول الله» (١٨٥).

٣ — خزيمه بن ثابت: «جئت بهذه الآية: (لَقَدْ جَاءكُمْ...) إلى عمر بن الخطاب وإلى زيد بن ثابت، فقال زيد: من يشهد معك؟ قلت: لا والله ما أدري. فقال عمر: أنا أشهد معه على ذلك» (١٨٦).

ما كان بين عثمان وابن مسعود

انتقد على عثمان أخذه المصاحف من أصحابها بالقوة وإحراقه لها، وقد رواها عن ابن مسعود الامتناع من تسليم مصحفه.. والانتقاد الشديد لتقديم زيد بن ثابت عليه... .

قلت: أما امتناعه عن تسليم مصحفه فهو من الأمور الثابتة التي لا تقبل الخدش، ولا حاجة إلى ذكر أخباره ومصادره، وأما اعتراضه على تقديم زيد بن ثابت، ففيه روايات صحيحة عندهم... فقد روى الحافظ ابن عبد البر، عن الأعمش، عن شقيق، قال: «لما أمر عثمان في المصاحف بما أمر، قام عبد الله بن مسعود خطيباً فقال: أيامروني أن أقرأ القرآن على قراءة زيد بن ثابت؟! والذي نفسي بيده لقد أخذت من في رسول الله صلى الله عليه وآله سبعين سورة وأن زيد بن ثابت لذو ذؤابة يلعب به الغلمان، والله ما نزل من القرآن شيء إلا وأنا أعلم في أي شيء نزل، وما أحد أعلم بكتاب الله مني، ولو أعلم أحداً تبليغيه إلا بل أعلم بكتاب الله مني لأتيت. ثم استجيتي مما قال فقال: وما أنا بخيركم، قال شقيق: فقعدت في الحلق فيها أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله فما سمعت أحداً أنكر ذلك عليه ولا ردّ ما قال» (١٨٧).

خلاصة البحث

ويتلخص البحث في هذه الناحية في النقاط التالية:

(١٨٣) المصاحف: ٥٥.

(١٨٤) منتخب كثر العمال ٢ / ٤٥.

(١٨٥) منتخب كثر العمال ٢ / ٤٥ — ٤٦.

(١٨٦) منتخب كثر العمال ٢ / ٤٦.

(١٨٧) الإستهيعاب ٣ / ٩٩٣.

١ — إنَّ القرآنَ الكريمَ كانَ مكتوباً على عهدِ رسولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ، وكانَ حَفَاطُهُ وَقِرَاؤُهُ يَفُوقُ عِدَدَهُمْ حَدَ التَّوَاتُرِ بِكَثِيرٍ.

٢ — إنَّ أميرَ المؤمنينَ عليه السلامُ جَمَعَ القرآنَ الكريمَ على عهدِ رسولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ ثُمَّ رَتَبَهُ وَدَوَّنَهُ بَعْدَ وَفَاتِهِ عَلَى تَرْتِيبِ نَزْوِلِهِ وَذَكَرَ فِيهِ النَّاسِخَ وَالْمَنْسُوخَ وَبَعْضَ التَّفْسِيرِ وَالتَّأْوِيلِ.

٣ — إنَّ الخلفاءَ الثلاثةَ لا دورَ لَهُمْ فِي جَمْعِ القرآنِ وَلا فِي كِتَابَتِهِ وَلا فِي حَفَظِهِ، لا على عهدِ الرسولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَلا فِي عهدِ حكومتِهِمْ.

٤ — إنَّ الذي فعله عثمانُ هو ترتيبُ سورِ القرآنِ كما هو موجودُ الآنَ، من غيرِ زيادةٍ فيه وَلا نقصانٍ، وَهَلَّ النَّاسُ عَلَى قِرَاءَةِ هَذَا المصحفِ وَبِذِ القراءاتِ الأخرى التي كانَ البعضُ عليها تبعاً لأصحابِها.

٣ — أحاديثُ نقصانِ القرآنِ

وأما أخبارُ نقصانِ القرآنِ.. فقد رَدَّها من رَدِّها مطلقاً، ولمن صححها تأويلاتٍ، والمعروفُ بين المتأولينَ هو الحملُ على نسخِ التلاوةِ.

تحقيقُ في النسخِ

لكن الحملُ على نسخِ التلاوةِ دونَ الحكمِ أو هُما معاً غيرُ تامٍ لوجوه:

هذا النسخُ مستحيلٌ أو ممنوعٌ شرعاً

قالوا: بأنَّ النسخَ في القرآنِ على ثلاثةِ أضربٍ، أحدها: ما نسخَ لفظه وبقي حكمه. والثاني: ما نسخَ لفظه وحكمه معاً. والثالث: ما نسخَ حكمه دونَ لفظه. وقد مثَّلوا للضربِ الأوَّلِ بآيةِ الرجمِ. فقال ابنُ حزمٍ: «فأما قولُ من لا يرى الرجمَ أصلاً فقولُ مرغوبٍ عنه، لأنَّه خلافُ الثابتِ عن رسولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ، وقد كانَ نزلَ به قرآنٌ، ولكنه نسخَ لفظه وبقي حكمه» (١٨٨).

ومثَّلوا للثاني بآيةِ الرضاعِ عن عائشة: كانَ مما أنزلَ من القرآنِ عشرُ رضعاتٍ معلوماتٍ يجرمنَ، ثمَّ نسخنَ بخمسِ رضعاتٍ يجرمنَ، فتوفي رسولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَهَنَ مِمَّا يَقْرَأُ مِنَ القرآنِ. رواه الشيخانُ. وقد تكلموا في قولها: (وهنَ مما يَقْرَأُ) فإنَّ ظاهره بقاءُ التلاوةِ بعدَ رسولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ (١٨٩).

قال الشوكاني: «منع قومٌ من نسخِ اللَّفْظِ مع بقاءِ حكمه، وبه جزمَ شمسُ الدينِ السرخسيُّ، لأنَّ الحكمَ لا يثبتُ بدونَ دليله» (١٩٠). وحكى الزرقاني عن جماعةٍ في منسوخِ التلاوةِ دونَ الحكمِ: إنه مستحيلٌ عقلاً، وعن آخرين منع وقوعه شرعاً (١٩١).

(١٨٨) الخلی ١١ / ٢٣٤.

(١٨٩) أنظر: الخلی ١١ / ٢٣٤.

لا دليل على أن هذه الآيات منسوخة

وعلى فرض تمامية الكبرى، فإنه لا دليل على أن هذه الآيات التي حكتها الآثار المذكورة منسوخة، إذ لم ينقل نسخها، ولم يرد في حديث عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ فِي وَاحِدٍ مِنْهَا أَنَّهَا مَنْسُوخَةٌ، وَلَقَدْ كَانَ الْمَفْرُوضُ أَنَّ يَبْلُغَ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ الْأُمَّةَ بِالنَّسْخِ كَمَا بَلَّغَ بِالْتَّرْوَلِ.

فقد ورد في الحديث أنه قال لأبي: «إن الله أمرني أن أقرأ عليك القرآن» فقرأ عليه (آية الرغبة)، فلو كانت منسوخة — كما يزعمون — لأخبره بذلك ولنهاء عن تلاوتها، ولكنه لم يفعل — إذ لو فعل لنقل — ولذا بقي أبي — كما في حديث آخر عن أبي ذر — يقرأ الآية بعد رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ مَعْتَقِداً بِكُونِهَا مِنْ آيِ الْقُرْآنِ الْعَظِيمِ. حملها على نسخ التلاوة غير ممكن

ثم إنه لا يمكن حمل الآيات المذكورة على منسوخ التلاوة على فرض صحة القول به:

فأية الرجم قد سمعها جماعة — كما تفيد الأحاديث المتقدمة — من رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ مَصْرُحِينَ بِأَنَّهَا مِنْ آيِ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ عَلَى حَقِيقَةِ التَّرْوِيلِ.

وقد رأينا إصرار عمر بن الخطاب على أنها من القرآن، وحمله الصحابة بالأساليب المختلفة على كتابتها وإثباتها في المصحف كما أنزلت. وقوله: والذي نفسي بيده لولا أن يقول الناس: زاد عمر في كتاب الله، لكتبته... وكل ذلك صريح في أنها كانت من القرآن وما لم ينسخ، وإلا لما أصرَّ عمر على ذلك، ولما جاز له كتابتها في المصحف الشريف. قال الزركشي: «وقد يقال: لو كانت التلاوة باقية لبادر عمر — رضي الله عنه — ولم يعرج على مقال الناس، لأن مقال الناس لا يصلح مانعاً.

وبالجملة، فهذه الملازمة مشكلة، ولعله كان يعتقد أنه خير واحد والقرآن لا يثبت به وإن ثبت الحكم...» (١٩٢).

ومن هنا أيضاً: أنكر ابن ظفر (١٩٣) في كتابه الينبوع عدداً آية الرجم مما زعم أنه منسوخ التلاوة وقال: «لأن خبر الواحد لا يثبت القرآن» (١٩٤).

القول بنسخ التلاوة هو القول بالتحريف

(١٩٠) إرشاد الفحول: ١٨٩ — ١٩٠، أصول السرخسي ٢ / ٧٨.

(١٩١) مناهل العرفان ٢ / ١١٢.

(١٩٢) البرهان ٢ / ٣٩ — ٤٠، الإتيان ٢ / ٦٢.

(١٩٣) وهو: محمد بن عبد الله بن ظفر المكي، له: ينبوع الحياة في تفسير القرآن، توفي سنة ٥٦٥، وفيات الأعيان ١ / ٥٢٢، الوافي بالوفيات ١ /

١٤١، وغيرهما.

(١٩٤) البرهان ٢ / ٣٩ — ٤٠، الإتيان ٢ / ٢٦.

إن القول بنسخ التلاوة هو بعينه القول بالتحريف ونقصان القرآن وبيان ذلك: أن نسخ التلاوة هذا، إما أن يكون قد وقع من رسول الله صَلَّى الله عليه وآله، وإما أن يكون ممن تصدّى للزعامة بعده.

فإن أراد القائلون بالنسخ وقوعه من رسول الله صَلَّى الله عليه وآله، فهو أمر يحتاج إلى الإثبات، وقد اتفق العلماء أجمع على عدم جواز نسخ الكتاب بخبر الواحد، وقد صرح بذلك جماعة في كتب الأصول وغيرها، بل قطع الشافعي وأكثر أصحابه وأكثر أهل الظاهر بامتناع نسخ الكتاب بالسنة المتواترة، وإليه ذهب أحمد بن حنبل في إحدى الروايتين عنه، بل إن جماعة ممن قال بإمكان نسخ الكتاب بالسنة المتواترة منع وقوعه، وعلى ذلك فكيف تصح نسبة النسخ إلى النبي صَلَّى الله عليه وآله وبأخبار هؤلاء الرواة؟!.

مع أن نسبة النسخ إلى النبي صَلَّى الله عليه وآله تنافي جملة من الروايات التي تضمنت أن الإسقاط قد وقع بعده. وإن أرادوا أن النسخ قد وقع من الذين تصدّوا للزعامة بعد النبي صَلَّى الله عليه وآله فهو عين القول بالتحريف. وعلى ذلك، فيمكن أن يدعى أن القول بالتحريف هو مذهب أكثر علماء أهل السنة، لأنهم يقولون بجواز نسخ التلاوة، سواء أنسخ الحكم أو لم ينسخ، بل تردد الأصوليون منهم في جواز تلاوة الجنب ما نسخت تلاوته، وفي جواز أن يمسه المحدث، واختار بعضهم عدم الجواز.

وباختصار نقول: إن نسخ التلاوة في الحقيقة يرجع إلى القول بالتحريف، لعدم ثبوت نسخ التلاوة بالدليل القطعي، سواء كان نسخاً لأصل التلاوة أو نسخاً لها ولما تضمنته من حكم معاً (١٩٥).

خلاصة البحث:

ويتلخص البحث في هذه الناحية في النقاط التالية:

- ١ — إن من أخبار نقصان القرآن ما لا اعتبار به سنداً فهو خارج عن البحث.
- ٢ — إن الآثار الواردة في هذا الباب بسند صحيح أخبار آحاد، والخبر الواحد لا يثبت به القرآن.
- ٣ — إن بعض هذه الآثار الصحيحة سنداً صالح للحمل على التفسير وبيان شأن التزول ونحو ذلك، فلا داعي لإبطاله.
- ٤ — إن حمل ما لا يقبل الحمل على بعض الوجوه المذكورة على نسخ التلاوة ساقط، للوجوه الأربعة المذكورة، والتي منها: أن القول بنسخ التلاوة هو القول بالتحريف، بل أقيح منه.
- ٥ — إن إنكار ابن مسعود الفاتحة والمعوذتين خطأ وضلالة منه، وتكذيب الخبر الحاكي لذلك باطل، كما أن تأويل فعله ساقط.

٦ — إن ما سمي بـ«سورتي الحفد والخلع» ليس من القرآن قطعاً وإن رواه القوم عن جمع من الصحابة من غير أهل البيت عليهم السلام.

الفصل الخامس

مشهوران لا أصل لهما

* صحّة أخبار البخاري ومسلم

* عدالة الصحابة أجمعين

لقائل أن يقول: لقد أوضحت ما كان غامضاً من أمر التحريف والقائلين به.. ولكن بحتك يشتمل على التجهيل والتفسيق لبعض الصحابة، والطعن في الصحيحين، وهذا خلاف مذهب جمهور أبناء السنة في المسألتين!! أقول: نعم.. إن المشهور بين أهل السنة هو القول بصحة أخبار كتب اشتهرت بالصحاح.. فقالوا بصحة كتب: البخاري ومسلم، والنسائي والترمذي وابن ماجه وأبي داود.. وهذه هي الكتب المعروفة عندهم بالصحاح.. ومنهم من زاد عليها الموطأ، أو نقص منها سنن ابن ماجه.. لكن لا كلام بينهم في كتابي البخاري ومسلم، بل ادّعي الإجماع على صحة ما في هذين الكتابين وأنها أصح الكتب بعد القرآن المبين — وإن اختلفوا في ترجيح أحدهما على الآخر — بل ادّعي جماعة منهم القطع بأحاديثهما، وعلى هذا الأساس قالوا بأن من روى له الشيخان فقد جاز القنطرة (١٩٦).

وقال أبو الصلاح: «أول من صنف في الصحيح: البخاري أبو عبدالله محمد بن إسماعيل، وتلاه أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري، ومسلم مع أنه أخذ عن البخاري واستفاد منه، فإنه يشارك البخاري في كثير من شيوخه، وكتاباهما أصح الكتب بعد كتاب الله العزيز» (١٩٧).

وقال الجلال السيوطي: «وذكر الشيخ — يعني ابن الصلاح — أن ما رواه أو أحدهما فهو مقطوع بصحته، والعلم القطعي حاصل فيه. قال: خلافاً لمن نفى ذلك، محتجاً بأنه لا يفيد إلا الظن، وإنما تلقته الأمة بالقبول، لأنه يجب عليهم العمل بالظن والظن قد يخطئ، قال: وكنت أميل إلى هذا وأحسبه قوياً، ثم بان لي أنّ الذي اخترناه أولاً هو الصحيح، لأنّ ظن من هو معصوم عن الخطأ لا يخطئ، والأمة في إجماعها معصومة من الخطأ، ولهذا كان الإجماع المبني على الاجتهاد حجة مقطوعاً بها، وقد قال إمام الحرمين: لو حلف إنسان بطلاق امرأته أنّ ما في الصحيحين — مما حكما بصحته — من قول النبي صلى الله عليه وآله ألزمته الطلاق، لإجماع علماء المسلمين على صحته.

قال المصنّف: وخالفه المحققون والأكترون فقالوا: يفيد الظن ما لم يتواتر. قال في شرح مسلم: لأنّ ذلك شأن الآحاد، ولا فرق في ذلك بين الشيخين وغيرهما، وتلقي الأمة بالقبول إنما أفاد وجوب العمل بما فيهما من غير توقف على النظر فيه،

(١٩٦) المنهاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج — مقدمة الكتاب.

(١٩٧) علوم الحديث لأبي الصلاح. وعنه في مقدمة فتح الباري: ٨.

بخلاف غيرهما فلا يعمل به حتى ينظر فيه ويوجد فيه شروط الصحيح، ولا يلزم من إجماع الأمة على العمل بما فيهما إجماعهم على القطع بأنه كلام النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ. قال: وقد اشتد إنكار ابن برهان على من قال بما قاله الشيخ، وبالغ في تغليطه.

وكذا عاب ابن عبدالسلام على ابن الصلاح هذا القول وقال: إن بعض المعتزلة يرون أن الأمة إذا عملت بحديث اقتضى ذلك القطع بصحته، قال: وهو مذهب رديء.

قال البلقيني: ما قاله النووي وابن عبدالسلام ومن تبعهما ممنوع، فقد نقل بعض الحفاظ المتأخرين مثل قول ابن الصلاح عن جماعة من الشافعية، كأبي إسحاق وأبي حامد الأسفرانيين، والقاضي أبي الطيب، والشيخ أبي إسحاق الشيرازي، وعن السرخسي من الحنفية، والقاضي عبدالوهاب من المالكية، وأبي يعلى وابن الزاغوني من الحنابلة، وابن فورك وأكثر أهل الكلام من الأشعرية، وأهل الحديث قاطبة، ومذهب السلف عامة. بل بالغ ابن طاهر المقدسي في صفوة التصوف فألحق به ما كان على شرطهما وإن لم يخرجاه. وقال شيخ الإسلام: ما ذكره النووي مسلم من جهة الأكثرين، أما الخققون فلا. وقد وافق ابن الصلاح أيضا محققون... وقال ابن كثير: وأنا مع ابن الصلاح فيما عول عليه وأرشد إليه. قلت: وهو الذي أختاره ولا أعتقد سواه» (١٩٨).

وقال أحمد بن عبدالرحيم الدهلوي: «وأما الصحيحان، فقد اتفق الخدثون على أن جميع ما فيهما من المتصل المرفوع صحيح بالقطع، وأما متواتران إلى مصنفيهما، وأنه كان من يهون أمرهما فهو مبتدع متبع غير سبيل المؤمنين».

الكلام حول الصحيحين

والحقيقة.. أنا لم نفهم حتى الآن السبب في تخصيص هذا الشأن بالكتابين، وذكر تلك الفضائل لهما دون غيرهما من كتب المصنّفين!!

ألم يصنّف مشايخ الرجلين وأئمة الحديث من قبلهما في الحديث؟!

ألم يكن في المتأخرين عنهما مَنْ هو أعرف بالحديث الصحيح منهما؟!

أليس قد فضّل بعضهم كتاب أبي داود على البخاري، وقال الخطابي: «لم يصنّف في علم الحديث مثل سنن أبي داود، وهو أحسن وضعاً وأكثر فقها من الصحيحين»؟!

أليس قد قال ابن الأثير: «في سنن الترمذي ما ليس في غيرها من ذكر المذاهب ووجوه الاستدلال وتبيين أنواع الحديث من الصحيح والحسن والغريب»؟!

أليس قد قيل في النسائي: «إنّ له شرطاً في الرجال أشدّ من شرط البخاري ومسلم»؟! (١٩٩)

إنه لم يكن للرجلين هذا الشأن في عصرهما وبين أقرانها.. فلماذا هذا التضخيم لهما فيما بعد؟!

لا ندرى.. هل للسياسة دور في هذه القضية كما كان في قضية حصر المذاهب؟ أو أنّ شدة تعصّبهما ضد أهل البيت عليهم السلام هو الباعث لترجيح أبناء السنة كتابيهما على سائر الكتب؟!

لكفي أرى أنّ السبب كلا الأمرين.. لأنّ السلطات — في الوقت الذي كانت تضيق على أئمة أهل البيت عليهم السلام وتلاحق تلامذتهم ورواة حديثهم وعلماء مدرستهم — كانت تدعو إلى عقائد المخالفين لهم وتروّج كتبهم وتساعد على نشرها.. ومن الطبيعي أن تقدّم كلّ مَنْ كان أكثر عداوة وأشدّ تعصّباً في هذا الميدان... .

قال السيد شرف الدين: «.. وأنكى من هذا كلّ: عدم احتجاج البخاري في صحيحه بأئمة أهل البيت النبوي، إذ لم يرو شيئا عن الصادق والكاظم والرضا والجواد والهادي والزكي العسكري وكان معاصراً له، ولا روى عن الحسن بن الحسن، ولا عن زيد بن علي بن الحسين، ولا عن يحيى بن زيد، ولا عن النفس الزكية محمد بن عبدالله الكامل بن الحسن الرضا بن الحسن السبط، ولا عن أخيه إبراهيم بن عبدالله، ولا عن الحسين الفخّري بن علي بن الحسن بن الحسن، ولا عن يحيى بن عبدالله بن الحسن، ولا عن أخيه إدريس بن عبدالله، ولا عن محمد بن جعفر الصادق، ولا عن محمد بن

(١٩٩) البداية والنهاية ١١ / ١٢٣، تهذيب الكمال ١ / ١٧٢، طبقات الشافعية للسبكي ٣ / ١٦.

إبراهيم بن إسماعيل بن إبراهيم بن الحسن بن الحسن المعروف بابن طباطبا، ولا عن أخيه القاسم الشرسى، ولا عن محمد بن زيد بن علي، ولا عن محمد بن القاسم بن علي بن عمر الأشرف بن زين العابدين صاحب الطالقان المعاصر للبخاري، ولا عن غيرهم من أعلام العترة الطاهرة وأغصان الشجرة الزاهرة، كعبدالله بن الحسن وعلي بن جعفر العريضي وغيرهما، ولم يرو شيئاً عن حديث سبطه الأكبر وربحانته من الدنيا أبي محمد الحسن الختبي سيد شباب أهل الجنة.. مع احتجاجه بداعية الخوارج وأشدّهم عداوة لأهل البيت عمران بن حطان، القائل في ابن ملجم وضربته لأمر المؤمنين عليه السلام:

يا ضربةً من تقى ما أراد بها *** إني لأذكره يوماً فأحسبه

إلا ليبلغ من ذي العرش رضوانا *** أو في البرية عند الله ميزانا (٢٠٠)

نعم.. هكذا فعلت السلطات.. والعلماء والمحدثون.. المترهبون على موآئدهم، والسائرون في ركبهم، الآخذون منهم مناصبهم ورواتبهم، يتسابقون في تأييد خططهم وتوجيهها، تزلفاً إليهم وتقرباً منهم.

لقد كان التعصب ضد أهل البيت الأطهار عليهم السلام، خير وسيلة للتقرب إلى الحكام وللحصول على الجاه والمقام.. في بعض الأدوار.. فكلما كان التعصب أشدّ وأكثر كان صاحبه أفضل وأشهر.. ولذا تراهم يقدمون كتاب البخاري — بالرغم من أن لكتاب مسلم مزاياً لأجلها قال جماعة بأفضليته — لأنه لم يخرج ما أخرجه مسلم من مناقب أهل البيت كحديث الثقلين.. وتراهم يقدمون في الحاكم وفي مستدركه على الصحيحين.. لأنه أخرج فيه منها ما لم يخرجاه.. وإن كان واجداً لكل ما اشترطاه..

ويشهد بذلك تضعيفهم الحديث الوارد فيهما إذا كان فيه دلالة أو تأييد لمذهب الشيعة.. كما طعن ابن الجوزي وابن تيمية في حديث الثقلين.. وطعن الآمدي ومن تبعه في حديث: «أنت مني بمنزلة هارون من موسى..» المخرّج في الصحيحين..

فهذا هو الأصل في كلّ ما ادّعوا في حق الكتابين.. إنه ليس إلاّ التعصب.. وإلاّ فإنهما يشتملان على الصحيح وغيره كسائر الكتب.

فها هنا مقامات ثلاثة:

— ١ —

آراء العلماء في الشيخين

١ — لقد امتنع أبو زرعة عبدالله بن عبدالكريم الرازي من الرواية عن البخاري، أمّا مسلم فقد ذكر صحيحه فقال: «هؤلاء قوم أرادوا التقدّم قبل أوانه فعملوا شيئاً يتسوّقون به».

(٢٠٠) الفصول المهمة في تأليف الأمة: ١٦٨.

هذا رأي أبي زرعة في الرجلين، ذكر ذلك جماعة من الأعلام، قال الذهبي: «قال سعيد البرذعي: شهدت أبا زرعة ذكر صحيح مسلم فقال: هؤلاء قوم أرادوا التقدم قبل أوانه فعملوا شيئاً يتسوقون به، وأتاه رجل — وأنا شاهد — بكتاب مسلم، فجعل ينظر فيه فإذا حديث عن أسباط بن نصر فقال: ما أبعد هذا عن الصحيح!.. ثم رأى قطن بن نسير فقال لي: وهذا أطم من الأوّل، قطن بن نسير يصل أحاديث عن ثابت جعلها عن أنس.. ثم نظر فقال: يروي عن أحمد بن عيسى في الصحيح! ما رأيت أهل مصر يشكون في أنه — وأشار إلى لسانه —» (٢٠١).

وقال: «قال أبو قريش الحافظ: كنت عند أبي زرعة، فجاء مسلم بن الحجاج فسلم عليه وجلس ساعة وتذاكرا، فلما أن قام قلت له: هذا جمع أربعة آلاف حديث في الصحيح. قال: فلمن ترك الباقي؟! ثم قال: هذا ليس له عقل، لو دارى محمد بن يحيى لصار رجلاً» (٢٠٢).

وقال المناوي في ترجمة البخاري: «زين الأمة، افتخار الأئمة، صاحب أصح الكتب بعد القرآن.. وقال الذهبي: كان من أفراد العالم مع الدين والورع والمتانة. هذه عبارته في الكاشف. ومع ذلك غلب عليه الغضب من أهل السنة، فقال في كتاب الضعفاء والمتروكين: ما سلم من الكلام لأجل مسألة اللفظ، تركه لأجلها الرازيان (٢٠٣). هذه عبارته وأستغفر الله تعالى، نسأل الله السلامة ونعوذ به من الخذلان» (٢٠٤).

امتناع أبي حاتم من الرواية عن البخاري

٢ — وامتنع أبو حاتم الرازي من الرواية عن البخاري... كما عرفت من كلام المناوي.

تكلم الذهلي في البخاري ومسلم

٣ — وتكلم محمد بن يحيى الذهلي في البخاري وإخراجه مسلم من مجلس بحثه، مذكور في جميع كتب التراجم..

قال الذهبي عن الحاكم: «وسمعت محمد بن يعقوب الحافظ يقول: لما استوطن البخاري نيسابور، أكثر مسلم بن الحجاج الاختلاف إليه، فلما وقع بين الذهلي وبين البخاري ما وقع في مسألة اللفظ ونادى عليه ومنع الناس عنه، انقطع عنه أكثر الناس غير مسلم، فقال الذهلي يوماً: ألا من قال باللفظ فلا يحلّ له أن يحضر مجلسنا، فأخذ مسلم رداءه فوق عمامته وقام على رؤوس الناس، وبعث إلى الذهلي ما كتب عنه على ظهر حمال، وكان مسلم يظهر القول باللفظ ولا يكتمه.

قال: وسمعت محمد بن يوسف المؤذن: سمعت أبا حامد بن الشرفي يقول: حضرت مجلس محمد بن يحيى، فقال: ألا من قال: لفظي بالقرآن مخلوق فلا يحضر مجلسنا، فقام مسلم بن الحجاج عن المجلس، رواها أحمد بن منصور الشيرازي عن محمد بن يعقوب، فزاد: وتبعه أحمد بن سلمة.

(٢٠١) تذهيب التهذيب — ترجمة أحمد بن عيسى المصري، ميزان الاعتدال ١ / ١٢٥.

(٢٠٢) سير أعلام النبلاء — ترجمة محمد بن يحيى الذهلي ١٢ / ٢٨٠.

(٢٠٣) هما: أبو زرعة الرازي وأبو حاتم الرازي.

(٢٠٤) فيض القدير ١ / ٢٤.

قال أحمد بن منصور الشيرازي: سمعت محمد بن يعقوب الأخرم، سمعت أصحابنا يقولون: لما قام مسلم وأحمد بن سلمة من مجالس الذهلي قال: لا يساكني هذا الرجل في البلد. فخشي البخاري وسافر» (٢٠٥).

البخاري في كتاب (الجرح والتعديل)

٤ — وأورد ابن أبي حاتم البخاري في كتاب الجرح والتعديل وقال ما نصه: (قدم محمد بن إسماعيل الرى سنة ٢٥٠ وسمع منه أبي وأبو زرعة، وترك حديثه عندما كتب إليهما محمد بن يحيى أنه أظهر عندهم بنيسابور أن لفظه بالقرآن مخلوق» (٢٠٦).

طعن ابن الأعين في البخاري

٥ — وقال أبو بكر ابن الأعين: «مشايخ خراسان ثلاثة: قتيبة، وعلي بن حجر، ومحمد بن مهران الرازي، ورجالها أربعة: عبدالله بن عبدالرحمن السمرقندي، ومحمد بن إسماعيل البخاري — قبل أن يظهر —، ومحمد بن يحيى، وأبو زرعة» (٢٠٧).

وقوله: قبل أن يظهر، طعن كما هو ظاهر. وابن الأعين من أكابر الحفاظ الأعلام.

البخاري في كتاب (الضعفاء للذهبي)

٦ — وأورد الذهبي البخاري في كتاب ميزان الاعتدال في نقد الرجال وكتاب المغني في الضعفاء (٢٠٨) وهو ما استنكره المناوي.

— ٢ —

آراء العلماء في الصحيحين

قد تضمّنت الكلمات السالفة الذكر — عن جمع من أعلام الجرح والتعديل الذين يكفي قدح الواحد منهم للسقوط عن درجة الاعتبار — الطعن في الصحيحين أو أحدهما.. وفي ذلك كفاية في وهن دعوى الإجماع على تلقي الأمة (٢٠٩) أحاديثهما بالقبول.. وهنا نتعرّض لآراء عدّة من الأكابر السابقين واللاحقين في حكم أحاديث الصحيحين..

معلومات عن الصحيحين

وقبل الورود في ذلك، نذكر معلومات نقلاً عن شراح الكتابين والعلماء المحقّقين في الحديث:

(٢٠٥) سير أعلام النبلاء ١٢ / ٤٦٠، هدى الساري في مقدمة فتح الباري ٢ / ٢٦٤.

(٢٠٦) الجرح والتعديل ٧ / ١٩١.

(٢٠٧) سير أعلام النبلاء — ترجمة علي بن حجر ١١ / ٥٠٩.

(٢٠٨) ميزان الاعتدال ٣ / ٤٨٥، المغني ٢ / ٥٥٧.

(٢٠٩) مضافاً إلى أن الشيعة الاثني عشرية، والزيدية، والخفية، والظاهرية، لا يقولون بذلك وهم من هذه الأمة.

١ — قد انتقد حفاظ الحديث البخاري في «١١٠» أحاديث، منها «٣٢» حديثاً وافقه مسلم فيها، و «٧٨» انفراد هو بها (٢١٠).

٢ — الذين انفراد البخاري بالإخراج لهم دون مسلم (أربعمائة وبضعة وثلاثون) رجلاً. المتكلم فيه بالضعف منهم «٨٠» رجلاً. والذين انفراد مسلم بالإخراج لهم دون البخاري «٦٢٠» رجلاً، المتكلم فيه بالضعف منهم «١٦٠» رجلاً (٢١١).

٣ — الأحاديث المنتقدة المخرجة عندهما معاً بلغت «٢١٠» حديثاً، اختص البخاري منها بأقل من «٨٠» حديثاً، والباقي يختص بمسلم (٢١٢).

٤ — إنه قد اختلف عدد أحاديث البخاري في روايات أصحابه لكتابه، وقال ابن حجر: عدّة ما في البخاري من المتون الموصولة بلا تكرار «٢٦٠٢»، ومن المتون المعلقة المرفوعة «١٥٩»، فالجموع «٢٧٦١»، وقال في شرح البخاري: إنّ عدته على التحرير «٢٥١٣» حديث (٢١٣).

٥ — إنّ البخاري مات قبل أن يبيّض كتابه، ولذا اختلفت نسخه ورواياته (٢١٤).

٦ — إن البخاري لم يكن يكتب الحديث في مجلس سماعه، بل بلده، فعن البخاري أنه قال: ربّ حديث سمعته بالبصرة كتبتّه بالشام، وربّ حديث سمعته بالشام كتبتّه بمصر، فقيل له: يا أبا عبد الله بكما له؟! فسكت (٢١٥).

أما مسلم، فقد صتّف كتابه في بلده بحضور أصوله في حياة كثير من مشايخه، فكان يتحرّز في الألفاظ ويتحرى في السياق... (٢١٦).

وبعد، فإن دعوى تلقّي الأئمة أحاديث الصحيحين بالقبول وقيام الإجماع على صحتها.. لا أساس لها من الصحة.. لما تقدم.. ويأتي:

النووي

١ — النووي: ليس كلّ حديث صحيح يجوز العمل به فضلاً عن أن يكون العمل به واجباً (٢١٧) (قال): وما يقوله الناس: إنّ من روى له الشيخان فقد جاوز القنطرة، هذا من التجوّه ولا يقوى (٢١٨).

(٢١٠) مقدمة فتح الباري: ٩.

(٢١١) مقدمة فتح الباري: ٩، وفي هذا الشأن لا بأس بمراجعة كتاب (الافصاح عن أحوال رواة الصحاح) للعلامة الفقيه محمد حسن المظفر المتوفي ١٣٧٥ هـ.

(٢١٢) مقدمة فتح الباري: ٩.

(٢١٣) أضواء على السنة الحمديّة: ٣٠٧.

(٢١٤) أنظر: مقدمة فتح الباري: ٦، أضواء على السنة الحمديّة: ٣٠١.

(٢١٥) تاريخ بغداد ٢ / ١١.

(٢١٦) مقدمة فتح الباري: ١٠.

(٢١٧) التقريب في علم الحديث، عنه في منتهى الكلام في الرد على الشيعة: ٢٧.

(٢١٨) المنهاج في شرح صحيح مسلم، وعنه أضواء على السنة الحمديّة: ٣١٣، "والتجوّه" طلب الجاه بتكلف.

ابن الهمام

٢ — كمال الدين ابن الهمام: وقول من قال: أصح الأحاديث ما في الصحيحين، ثم ما انفرد به البخاري، ثم ما انفرد به مسلم، ثم ما اشتمل على شرطهما، ثم ما اشتمل على شرط أحدهما، تحكّم لا يجوز التقليد فيه، إذ الأصحّة ليست إلّا لإشتمال رواتهما على الشروط التي اعتبرها، فإن فرض وجود تلك الشروط في رواة حديث في غير الكتابين أفلا يكون الحكم بأصحية ما في الكتابين عين التحكم؟! (٢١٩).

أبو الوفاء القرشي (٢٢٠)

٣ — أبو الوفاء القرشي: فائدة: حديث أبي حميد الساعدي في صفة صلاة رسول الله صلّى الله عليه وآله في مسلم وغيره — يشتمل على أنواع منها التورّك في الجلسة الثانية — ضعفه الطحاوي... ولا يحق علينا مجيئه في مسلم وقد وقع في مسلم أشياء لا تقوى عند الاصطلاح، فقد وضع الحافظ الرشيد العطار على الأحاديث المقطوعة المخرّجة في مسلم كتاباً سماه —(غور الفوائد المجموعة في بيان ما وقع في مسلم من الأحاديث المقطوعة) وبينها الشيخ محيي الدين في أول شرح مسلم.

وما يقوله الناس: إنّ من روى له الشيخان فقد جاز القنطرة، هذا أيضاً من التحقّق ولا يقوى، فقد روى مسلم في كتابه عن ليث بن أبي مسلم وغيره من الضعفاء، فيقولون: إنّما روى في كتابه للاعتبار والشواهد والمتابعات والاعتبارات وهذا لا يقوى، لأنّ الحفاظ قالوا: الاعتبار والشواهد والمتابعات والاعتبارات، أمور يتعرفون بها حال الحديث، وكتاب مسلم التزم فيه الصحة، فكيف يتعرف حال الحديث الذي فيه بطرق ضعيفة.

واعلم أنّ (عن) مقتضية للإنقطاع عند أهل الحديث، ووقع في مسلم والبخاري من هذا النوع شيء كثير، فيقولون على سبيل التحقّق: ما كان من هذا النوع في غير الصحيحين فمنقطع، وما كان في الصحيحين فمحمول على الاتصال.

وقد روى مسلم في كتابه أيضاً عن جابر وابن عمر في حجة الوداع: إنّ النبي صلّى الله عليه وآله توجه إلى مكة يوم النحر، وطاف طواف الإفاضة، ثم رجع فصلى الظهر بمعى، فينحنون ويقولون: أعادها لبيان الجواز، وغير ذلك من التأويلات، ولهذا قال ابن حزم في هاتين الروايتين (٢٢١): إحداهما كذب بلا شك.

وروى مسلم أيضاً حديث الإسراء وفيه: (وذلك قبل أن يوحى إليه) وقد تكلم الحفاظ في هذه اللفظة وبينوا ضعفها.

وروى مسلم أيضاً: (خلق الله التربة يوم السبت)، واتفق الناس على أن يوم السبت لم يقع فيه خلق.

(٢١٩) شرح الهداية في الفقه، وعنه في أضواء على السنة المحمدية: ٣١٢.

(٢٢٠) ترجمته في: حسن المحاضرة ١ / ٤٧١، الدرر الكامنة ٢ / ٣٩٢.

(٢٢١) أي: في هذه الرواية ورواية أخرى من هذا القبيل.

فيجيون على سبيل التحق بأجوبة غير طائفة. وما حلمهم على هذا كله إلا بعض التعصب، وقد قال الحافظ: إن مسلماً لما وضع كتابه الصحيح عرضه على أبي زرعة الرازي فأنكر عليه وقال: سميت الصحيح فجعلت مسلماً لأهل البدع وغيرهم، فإذا روى لهم المخالف حديثاً يقولون: هذا ليس في صحيح مسلم، فرحم الله تعالى أبا زرعة فقد نطق بالصواب، فقد وقع هذا.

وما ذكرت ذلك كله إلا أنه وقع بيني وبين بعض المخالفين بحث في مسألة التورك، فذكر لي حديث أبي حميد المذكور أولاً، فأجبت بتضعيف الطحاوي، فما تلفظ وقال: مسلم يصحح والطحاوي يضعف، والله تعالى يغفر لنا وله آمين (٢٢٢).

الأدفي

٤ — أبو الفضل الأدفي (٢٢٣): ثم أقول: إن الأمة تلقت كل حديث صحيح وحسن بالقبول، وعملت به عند عدم المعارض، وحينئذ لا يختص بالصحيحين، وقد تلقت الأمة الكتب الخمسة أو الستة بالقبول وأطلق عليها جماعة اسم (الصحيح)، ورجح بعضهم بعضها على كتاب مسلم وغيره.

قال أبو سليمان أحمد الخطابي: كتاب السنن لأبي داود كتاب شريف لم يصنف في حكم الدين كتاب مثله، وقد رزق من الناس القبول كافة، فصار حكماً بين فرق العلماء وطبقات الفقهاء على اختلاف مذاهبهم، وكتاب السنن أحسن وضعاً وأكثر فقهاً من كتب البخاري ومسلم.

وقال الحافظ أبو الفضل محمد بن طاهر المقدسي: سمعت الإمام أبا الفضل عبدالله بن محمد الأنصاري بهراة يقول — وقد جرى بين يديه ذكر أبي عيسى الترمذي وكتابه فقال — : كتابه عندي أنفع من كتاب البخاري ومسلم. وقال الإمام أبو القاسم سعيد بن علي الزنجاني: إن لأبي عبدالرحمن النسائي شرطاً في الرجال أشد من شرط البخاري ومسلم.

وقال أبو زرعة الرازي لما عرض عليه ابن ماجة السنن كتابه: أظن إن وقع هذا في أيدي الناس تعطلت هذه الجوامع كلها، أو قال: أكثرها.

وقد اتفق البخاري ومسلم على إخراج حديث (محمد بن بشار بن دار) وأكثر من الاحتجاج بحديثه، وتكلم فيه غير واحد من الحفاظ، أئمة الجرح والتعديل، ونسب إلى الكذب، وحلف عمرو بن علي الفلاس شيخ البخاري أن بشار بن دار يكذب في حديثه عن يحيى، وتكلم فيه أبو موسى، وقال علي بن المديني في الحديث الذي رواه في السجود: هذا كذب، وكان يحيى لا يعبأ به ويستضعفه، وكان القواريري لا يرضاه.

وأكثر من حديث (عبدالرزاق) والاحتجاج به، وتكلم فيه ونسب إلى الكذب.

(٢٢٢) الجواهر المضية في طبقات الحنفية ٢ / ٤٢٨ — ٤٣٠.

(٢٢٣) ترجمته في: الدرر الكامنة ٢ / ٣٩٢، شذرات الذهب ٦ / ٢٣٨.

وأخرج مسلم عن (أسباط بن نصر)، وتكلم فيه أبو زرعة وغيره.

وأخرج أيضاً عن (سماك بن حرب) وأكثر عنه، وتكلم فيه غير واحد، وقال الإمام أحمد بن حنبل: هو مضطرب الحديث، وضعفه أمير المؤمنين في الحديث شعبة، وسفيان الثوري، وقال يعقوب بن شعبة: لم يكن من المشتهين، وقال النسائي: في حديثه ضعف.

وكان أبو زرعة يذمُّ وضع كتاب مسلم ويقول: كيف تسميه الصحيح وفيه فلان وفلان... وذكر جماعة.

القاري

٥ — الشيخ علي القاري حول صحيح مسلم: وقد وقع منه أشياء لا تقوى عند المعارضة، وقد وضع الرشيد العطار كتاباً على الأحاديث المقطوعة فيه، وبينها الشيخ محيي الدين في أول شرح مسلم. وما يقوله الناس: إن من روى له الشيخان فقد جاز القنطرة، هذا أيضاً من التجاهل والتساهل... فقد روى مسلم في كتابه عن الليث... إلى آخر ما ذكره من الأمثلة لما قاله، بعبارات تشبه عبارات الأدفوي... (٢٢٤).

عبدالعلي الأنصاري

٦ — الشيخ عبدالعلي الأنصاري الهندي — شارح مسلم الثبوت — ، وهذا كلامه مازجاً بالمتن: (فرع: ابن الصلاح وطائفة) من الملقبين بأهل الحديث (زعموا أن رواية الشيخين) محمد بن إسماعيل (البخاري ومسلم) ابن الحجاج صاحبي الصحيحين (تفيد العلم النظري، للإجماع على أن للصحيحين مزية) على غيرهما، وتلقت الأمة بقبولهما، والإجماع قطعي. وهذا بهت، فإن من رجع إلى وجدانه يعلم بالضرورة أن مجرد روايتهما لا يوجب اليقين البتة، وقد روي فيهما أخبار متناقضة، فلو أفادت روايتهما علماً لزم تحقق النقيضين في الواقع (وهذا) أي ما ذهب إليه ابن الصلاح وأتباعه (بخلاف ما قاله الجمهور) من الفقهاء والمحدثين، لأن انعقاد الإجماع على المزية على غيرهما من مرويات ثقات آخرين ممنوع، والإجماع على مزيتهما في أنفسهما لا يفيد، (ولأن جلاله شأنهما وتلقي الأمة لكتائيهما والإجماع على المزية لو سلم لا يستلزم ذلك) القطع والعلم، فإن القدر المسلم المتلقى بين الأمة ليس إلا أن رجال مروياتهما جامعة للشروط التي اشترطها الجمهور لقبول روايتهم، وهذا لا يفيد إلا الظن، وأما أن مروياتهما ثابتة عن رسول الله صلى الله عليه وآله فلا إجماع عليه أصلاً. كيف ولا إجماع على صحة جميع ما في كتائيهما، لأن روايتهما منهم قدريون وغيرهم من أهل البدع، وقبول رواية أهل البدع مختلف فيه، فأين الإجماع على صحة مرويات القدرية؟! (٢٢٥).

(٢٢٤) أنظر: نفحات الأزهار خلاصة عبقات الأنوار ٦ / ١٦٧.

(٢٢٥) فواتح الرحموت بشرح مسلم الثبوت ٢ / ١٢٣.

المقبلي

٧ — المقبلي (٢٢٦) في كتابه العلم الشامخ: في رجال الصحيحين من صرح كثير من الأئمة بجرحهم، وتكلم فيهم من تكلم بالكلام الشديد، وإن كان لا يلزمهما إلا العمل باجتهدهما (٢٢٧).

محمد رشيد رضا

٨ — السيد محمد رشيد رضا، بعد أن عرض للأحاديث المنتقدة على البخاري قال:

تأ لا شك فيه أيضاً أنه يوجد في غيرهما من دواوين السنة أحاديث أصح من بعض ما فيهما... ولا يخلو البخاري من أحاديث قليلة في متونها نظر قد يصدق عليه بعض ما عدوه من علامة الوضع، كحديث سحر بعضهم للنبي صلى الله عليه وآله الذي أنكره بعض العلماء كالإمام الجصاص من المفسرين المتقدمين، والأستاذ الإمام محمد عبده من المتأخرين، لأنه معارض بقوله تعالى: (إِذْ يَقُولُ الظَّالِمُونَ إِنَّا تَتَّبِعُونَ إِلَّا رَجُلًا مَسْحُورًا * انظُرْ كَيْفَ ضَرَبُوا لَكَ الْأَمْثَالَ فَضَلُّوا فَلَا يَسْتَطِيعُونَ سَبِيلًا) (٢٢٨) هذا، وإن في البخاري أحاديث في أمور العادات والغرائز ليست من أصول الدين ولا فروعه، فإذا تأملتم هذا وذاك علمتم أنه ليس من أصول الدين، ولا من أركان الإسلام أن يؤمن المسلم بكل حديث رواه البخاري مهما يكن موضوعه، بل لم يشترط أحد في صحة الإسلام ولا في معرفته التفصيلية الاطلاع على صحيح البخاري والإقرار بكل ما فيه (٢٢٩).

أبو رية

٩ — الشيخ محمود أبو رية... فإنه انتقد الصحيحين انتقاداً علمياً واستشهد في بحثه بكلمات العلماء من المتقدمين والمتأخرين... (٢٣٠).

أحمد أمين

١٠ — الدكتور أحمد أمين — حول البخاري — : إن بعض الرجال الذين روى لهم غير ثقات، وقد ضعف الحفاظ من رجال البخاري نحو الثمانين، وفي الواقع هذه مشكلة المشاكل... (٢٣١).

أحمد محمد شاكر

١١ — الشيخ أحمد محمد شاكر: قد وقع في الصحيحين أحاديث كثيرة من رواية بعض المدلسين (٢٣٢).

(٢٢٦) صالح بن مهدي ترجمته في: الأعلام ٣ / ١٩٧.

(٢٢٧) العلم الشامخ، وعنه في أضواء على السنة المحمدية: ٣١٠.

(٢٢٨) سورة الإسراء، الآيتان: ٤٧ — ٤٨.

(٢٢٩) المنار ٢٩ / ١٠٤ — ١٠٥.

(٢٣٠) أضواء على السنة المحمدية: ٢٩٩ — ٣١٦.

(٢٣١) ضحى الإسلام ٢ / ١١٧ — ١١٨.

(٢٣٢) شرح ألفية السيوطي، عنه في أضواء على السنة المحمدية: ٣١١.

الصحيحان في الميزان

هذا، وقد أَلَّفَ بعض أعظم القوم علل الحديث المخرَّج في الصحيحين كالدارقطني، وآخر غريب الصحيحين كالضياء المقدسي. وثالث نقد الصحيح كالفيروزآبادي، ورابع التنقيح لألفاظ الجامع الصحيح كالزركشي. ودافع ابن حجر العسقلاني عن البخاري وحاول رفع مشكلات حديثه في مقدمة شرحه، لكنه أخفق في مواضع واعترف بالإشكال وستعلم بعض ذلك... .

مقدمة فيها مطلبان

وقبل الشروع في ذكر نماذج من الأحاديث المحكوم عليها بالوضع أو الضعف أو الخطأ.. المخرَّجة في الصحيحين.. نذكر بمطلبين:

١ — إنا عندما نلاحظ كتب الحديث وعلومه عند القوم، ونستعرض أحوال محدّثيهم ورواتهم، نجد أنهم يهتمون برواية الحديث ونقله بسنده ومنتنه، ولا يهتمون بالنظر في معناه ومدلوله، وأن الأوصاف والألقاب والمناصب والمراتب تعطى لمن كان أوسع جمعاً وأكثر رواية، لا لمن كان أدق نظراً وأوفر دراية... ومن هنا كثرت منهم الأغلاط الفاحشة، حتى في الآيات القرآنية والأحكام الشرعية.

١ — آفات أهل الحديث

قال ابن الجوزي: إن اشتغالهم بشواذ الحديث شغلهم عن القرآن... إن عبد الله بن عمر بن أبان مشكدة قرأ عليهم في التفسير: (ويعوق وبشراً) فقبل له: (ونسراً) فقال: هي منقوطة من فوق، فقبل له: النقط غلط. قال: فارجع إلى الأصل. قال الدارقطني: سمعت أحمد بن عبيد الله المنادي يقول: كنا في دهليز عثمان بن أبي شيبة فخرج إلينا فقال: (ن وَالْقَلَمِ) في أي سورة هو؟

قال: وأما بيان إعراضهم عن الفقه شغلاً بشواذ الأحاديث، فقد رويت عنهم عجائب... وقفت امرأة على مجلس فيه يجي بن معين وأبو خيثمة وخلف بن سالم في جماعة يتذاكرون الحديث، فسمعتهم يقولون: قال رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وآله، ورواه فلان، وما حدّث به غير فلان، فسألتهم المرأة عن الحائض تغسل الموتى — وكانت غاسلة — فلم يجبهها أحد منهم، وجعل بعضهم ينظر إلى بعض، فأقبل أبو ثور فقالوا لها: عليك بالمقبل، فالتفت إليه فسألته فقال: نعم تغسل الميت بحديث عائشة: إن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وآله قال لها: حيصتك ليست في يدك، ولقولها: كنت أفرق رأس رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وآله بالماء وأنا حائض، قال أبو ثور: فإذا فرقت رأس الحي فالميت أولى به، فقالوا: نعم، رواه فلان وحدثنا فلان، وخاصوا في الطرق، فقالت المرأة: فأين كنتم إلى الآن؟! (٢٣٣).

(٢٣٣) آفة أصحاب الحديث — بتحقيق وتقديم وتعليق علي الحسيني الميلاني — : ٤٤.

وبالجملة... فهذا حال أهل الحديث... إلا القليل منهم... الذين نظروا في الأحاديث وبحثوا عن أحوالها على أساس النظر في المفاد والمدلول، فجاء عنهم الطعن والقدح في أحاديث كثيرة حتى من الصحيحين... لأن الحديث إذا عارض الكتاب أو خالف الضرورة من الدين أو العقل أو التاريخ يُكذَّب وإن صحَّ سنده... .

٢ — اختلاف أسباب الجرح والتعديل

إنه قد اختلف القوم في أسباب الجرح والتعديل اختلافاً فاحشاً، فربَّ راوٍ هو موثوق به عند البخاري ومجروح عند مسلم كعكرمة مولى بن عباس أو موثوق عندهما ومجروح عند غيرهما... كما ذكرنا..

ويتلخص: أن في أحاديث الصحيحين ما هو مطعون فيه من جهة السند، وما هو مطعون فيه من جهة دلالة على معنى تخالفه الضرورة من النقل أو العقل، وما هو مطعون فيه من الجهتين.. وإليك نماذج من هذه الأنواع:

من الأحاديث الموضوعة والباطلة في الصحيحين

١ — أخرج البخاري في كتاب الطب بسنده عن ابن أبي مليكة عن ابن عباس عن رسول الله صَلَّى الله عليه وآله أنه قال في كسب المعلمين: إن أحق ما أخذ عليه الأجر كتاب الله (٢٣٤).

أورده ابن الجوزي في (الموضوعات).

قال: والحديث منكر (٢٣٥).

٢ — أخرج البخاري في كتاب التفسير عن ابن عباس قال: قرأ رسول الله صَلَّى الله عليه وآله بمكة: والنجم.. فلما بلغ: (أَفَرَأَيْتُمُ اللَّاتَ وَالْعُزَّىٰ * وَمَنَاةَ الثَّالِثَةَ الْأُخْرَىٰ) ألقى الشيطان في أميته... (٢٣٦).

قال الرازي: أما أهل التحقيق فقد قالوا: هذه الرواية باطلة موضوعة... .

وقال الإمام أبو بكر البيهقي: هذه القصة غير ثابتة من جهة النقل (٢٣٧).

وقال القاضي عياض المالكي: قد قامت الحجة وأجمعت الأمة على عصمته صَلَّى الله عليه وآله ونزاهته عن مثل هذه الرذيلة (٢٣٨).

٣ — قال ابن حزم: ومن طريق البخاري، قال: هشام بن عمار، نا صدقة بن خالد، نا عبدالرحمن بن يزيد بن جابر، نا عطية بن قيس الكابلي، نا عبدالرحمن بن غنم الأشعري، حدثنني أبو عامر وأبو مالك الأشعري — والله ما كذبتني — أنه

سمع رسول الله صَلَّى الله عليه وآله يقول: ليكونن من أمتي قوم يستحلون الخبز والخزير والخمر والمعازف.

(٢٣٤) صحيح البخاري ٧ / ١٧٠، وأورده ابن الجوزي في الموضوعات.

(٢٣٥) الموضوعات ١ / ٢٢٩.

(٢٣٦) لاحظ: إرشاد الساري ٧ / ٢٤٢ — ٢٤٣، والدر المنثور ٤ / ٣٦٦.

(٢٣٧) تفسير الرازي ٢٣ / ٥٠.

(٢٣٨) الشفاء ٢ / ١١٨.

وهذا منقطع لم يتصل ما بين البخاري وصدقة بن خالد، ولا يصح في هذا الباب شيء أبداً، وكل ما فيه فموضوع (٢٣٩).

٤ — أخرج البخاري في كتاب التفسير بسنده عن أبي هريرة عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ قَالَ: يَلْقَى إِبْرَاهِيمَ أَبَاهُ فَيَقُولُ: يَا رَبِّ إِنَّكَ وَعِدْتِي أَلَا تُخْزِنِي يَوْمَ يُبْعَثُونَ: فيقول الله: إِنِّي حَرَمْتُ الْجَنَّةَ عَلَى الْكَافِرِينَ (٢٤٠).
قال ابن حجر: وقد استشكل الإسماعيلي هذا الحديث من أصله وطعن في صحته، فقال بعد أن أخرجه: هذا خبر في صحته نظر من جهة أن إبراهيم عالم أن الله لا يخلف الميعاد، فكيف يجعل ما صار لأبيه خزيًا له مع علمه بذلك؟! وقال غيره: هذا الحديث مخالف لظاهر قوله تعالى: (وَمَا كَانَ اسْتِغْفَارُ...)(٢٤١).

٥ — أخرج البخاري في كتاب الصلح بسنده عن أنس، قال: قيل للنبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: لو أتيت عبد الله بن أبي، فانطلق إليه النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وركب حماراً، فانطلق المسلمون يمشون وهي أرض سبخة، فلما أتاه النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ قال: إليك عني، والله لقد آذاني نتن حمارك، فقال رجل من الأنصار منهم: والله لحمار رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ أطيب ريحاً منك، فغضب لعبد الله رجل من قومه فشتمه، فغضب لكل واحد منهما أصحابه، فكان بينهما ضرب بالجرید والأيدي والنعال، فبلغنا أنها نزلت: (وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا). قال أبو عبد الله: هذا مما انتخبت من مسدد قبل أن يجلس ويحدث (٢٤٢).

قال الزركشي: فبلغنا أنها نزلت: وإن طائفتان. قال ابن بطلان: يستحيل نزولها في قصة عبد الله بن أبي والصحابة، لأن أصحاب عبد الله ليسوا بمؤمنين وقد تعصبوا بعد الإسلام في قصة فذك، وقد رواه البخاري فدل على أن الآية لم تنزل فيه، وإنما نزلت في قوم من الأوس والخزرج اختلفوا في حق فاقتتلوا بالعصي والنعال (٢٤٣).

٦ — أخرج البخاري بسنده عن مسروق، قال: أتيت ابن مسعود فقال: إن قريشا أبطأوا عن الإسلام فدعا عليهم النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ فأخذهم سنة حتى هلكوا فيها وأكلوا الميتة والعظام، فجاءه أبو سفيان فقال: يا محمد جئت تأمر بصلة الرحم، إن قومك هلكوا... .

زاد أسباط عن منصور: فدعا رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ فسقوا الغيث... (٢٤٤).

قال العيني: واعترض على البخاري زيادة أسباط هذا فقال الداودي: أدخل قصة المدينة في قصة قريش وهو غلط. وقال أبو عبد الملك: الذي زاده أسباط وهم واختلاط... .

(٢٣٩) صحيح البخاري ٧ / ٦.

(٢٤٠) فتح الباري ٨ / ٤٦.

(٢٤١) صحيح البخاري ٣ / ٢٣٩.

(٢٤٢) صحيح البخاري ٣ / ٢٣٩.

(٢٤٣) التنقيح لألفاظ الجامع الصحيح، عنه في نفحات الأزهار ٦ / ٢٠٨.

(٢٤٤) صحيح البخاري ٢ / ٣٧، وطعن فيه: ابن حجر العسقلاني، والحافظ الدمياطي، والداودي وغيرهم.

والعجب من البخاري كيف أورد هذا وكان مخالفاً لما رواه الثقات!!

وقال ابن حجر بترجمة أسباط: علق له البخاري حديثاً في الاستسقاء، وقد وصله الإمام أحمد والبيهقي في السنن الكبير، وهو حديث منكر أوضحته في التعليق... (٢٤٥).

٧ — أخرج البخاري عن النبي صلى الله عليه وآله أنه قال: تكثروا لكم الأحاديث من بعدي، فإذا روي لكم حديث فاعرضوه على كتاب الله تعالى... .

قال يحيى بن معين: إنه حديث وضعته الزنادقة. وقال الفتازاني: طعن فيه المحدثون.

٨ — أخرج البخاري بسنده عن ابن عمر: كنا في زمن النبي صلى الله عليه وآله لا نعدل بأبي بكر أحداً، ثم عمر ثم عثمان، ثم نترك أصحاب النبي صلى الله عليه وآله لا نفاضل بينهم (٢٤٦).

قال ابن عبد البر: هو الذي أنكر ابن معين وتكلم فيه بكلام غليظ، لأن القائل بذلك قد قال بخلاف ما أجمع عليه أهل السنة من السلف والخلف من أهل الفقه والأثر: أن علياً أفضل الناس بعد عثمان، وهذا مما لم يختلفوا فيه، وإنما اختلفوا في تفضيل علي وعثمان. واختلف السلف أيضاً في تفضيل علي وأبي بكر. وفي إجماع الجميع الذي وصفنا دليل على أن حديث ابن عمر وهم وغلط وأنه لا يصح معناه وإن كان إسناده صحيحاً... (٢٤٧).

٩ — أخرج الشيخان عن شريك بن عبد الله عن أنس بن مالك قصة إسرائ النبي صلى الله عليه وآله، قال: سمعت أنس بن مالك يقول: ليلة أسري برسول الله صلى الله عليه وآله من مسجد الكعبة أنه جاءه ثلاثة نفر قبل أن يوحى إليه وهو نائم... (٢٤٨).

طعن فيه النووي فقال: وذلك قبل أن يوحى إليه، وهو غلط لم يوافق عليه، فإن الإسرائ أقل ما قيل فيه: أنه كان بعد مبعثه بخمسة عشر شهراً... (٢٤٩).

وابن القيم وعبارته: قد غلط الحفاظ شريكاً في ألفاظ من حديث الإسرائ، ومسلم أورد المسند منه ثم قال: فقدّم وأختر وزاد ونقص، ولم يسرد الحديث وأجاد (٢٥٠).

١٠ — أخرج البخاري بسنده: عن عمرو بن ميمون، قال: رأيت في الجاهلية قردةً اجتمع عليها قردة قد زنت فرجموها فرجمتها معهم (٢٥١).

(٢٤٥) تهذيب التهذيب ١ / ٢١٢.

(٢٤٦) صحيح البخاري ٥ / ١٨.

(٢٤٧) الإستهيعاب ٣ / ١١١٥.

(٢٤٨) صحيح البخاري ٩ / ١٨٢، صحيح مسلم ١ / ١٠٢.

(٢٤٩) المنهاج في شرح مسلم ٢ / ٦٥.

(٢٥٠) زاد المعاد في هدي خير العباد ٢ / ٤٩.

(٢٥١) صحيح البخاري ٥ / ٥٦، طعن فيه: الحافظ الحميدي. وابن عبد البر.

قال ابن حجر: استنكر ابن عبدالبر قصة عمرو بن ميمون هذه وقال: فيها إضافة الزنا إلى غير مكلف، وإقامة الحدّ على البهائم، وهذا منكر عند أهل العلم.. وأغرب الحميدي في الجمع بين الصحيحين فرعم أنّ هذا الحديث وقع في بعض نسخ البخاري، وأنّ أبا مسعود وحده ذكره في الأطراف، قال: وليس في نسخ البخاري أصلاً، فلعله من الأحاديث المقحمة في كتاب البخاري... (٢٥٢).

١١ — أخرج البخاري في كتاب المغازي بسنده عن مسروق بن الأجدع قال: حدثني أم رومان — وهي أم عائشة — ... (٢٥٣).

وقد غلّط كبار الأئمة هذا الحديث من جهة أنّ مسروقاً لم يدرك أم رومان.. ومنهم: الخطيب البغدادي (٢٥٤)، ابن عبدالبر (٢٥٥)، القاضي عياض في مشارق الأنوار (٢٥٦).

وإبراهيم بن يوسف، صاحب مطالع الأنوار (٢٥٧)، أبو القاسم السهيلي شارح السيرة (٢٥٨)، ابن سيد الناس صاحب السيرة (٢٥٩)، الحافظ المزني وغيرهم (٢٦٠).

١٢ — أخرج البخاري في كتاب المغازي بسنده عن علي: إنّ رسول الله صلّى الله عليه وآله هُمى عن متعة النساء يوم خيبر وعن أكل لحوم الحمر الإنسية (٢٦١).

وأخرجه مسلم بأسانيد متعددة (٢٦٢).

وقد غلّط هذا الحديث جماعة، منهم:

الحافظ أبو بكر البيهقي، الحافظ ابن عبدالبر، الحافظ أبو القاسم السهيلي، الحافظ ابن قيم الجوزية، شهاب الدين القسطلاني..

قال السهيلي: هذا شيء لا يعرفه أحد من أهل السير ورواة الأثر أنّ المتعة حرّمت يوم خيبر... (٢٦٣).

(٢٥٢) فتح الباري ٧ / ١٢٧.

(٢٥٣) صحيح البخاري ٥ / ١٥٤.

(٢٥٤) أنظر: فتح الباري ٧ / ٣٥٣.

(٢٥٥) الإستهيعاب ٤ / ١٩٣٧.

(٢٥٦) أنظر: فتح الباري ٧ / ٣٥٣.

(٢٥٧) أنظر: فتح الباري ٧ / ٣٥٣.

(٢٥٨) الروض الآنف ٦ / ٤٤٠.

(٢٥٩) عيون الأثر ٢ / ١٠٢.

(٢٦٠) تهذيب الكمال.

(٢٦١) صحيح البخاري ٥ / ١٧٢، وانظر: ٧ / ١٢٣ و ٩ / ٣١.

(٢٦٢) صحيح مسلم ٤ / ١٣٤ — ١٣٥.

(٢٦٣) الروض الآنف ٦ / ٥٥٧.

وقال ابن القيم: لم تحرم المتعة يوم خيبر وإنما كان تحريمها عام الفتح هذا هو الصواب. وقد ظن طائفة من أهل العلم أنه حرمها يوم خيبر، واحتجوا بما في الصحيحين من حديث علي بن أبي طالب رضي الله عنه... (٢٦٤).

١٣ — أخرج البخاري: ... عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله: لم يكذب إبراهيم إلا ثلاثاً... عن أبي هريرة: لم يكذب إبراهيم إلا ثلاث كذبات، ثنتين منهن في ذات الله عز وجل: إني سقيم. وقوله: بل فعله كبيرهم هذا.

وقال: بينا هو ذات يوم وسارة، إذ أتى على جبار من الجابرة فقيل له: إن هاهنا رجلاً معه امرأة من أحسن الناس، فأرسل إليه فأسأله عنها، فقال: من هذه؟ قال: أختي... وأخرجه مسلم (٢٦٥).

وهذا الحديث كذبه الفخر الرازي في تفسيره وقال: بأن نسبة الكذب إلى الراوي أولى من نسبتها إلى الخليل عليه السلام (٢٦٦).

١٤ — أخرج مسلم عن عكرمة بن عمار، عن أبي زميل، عن ابن عباس، قال: كان المسلمون لا ينظرون إلى أبي سفيان ولا يقاعدونه، فقال: يا نبي الله ثلاث أعطيهن، قال: نعم، قال: أحسن العرب وأجملهم أم حبيبة أزوجكها، قال: نعم، قال: ومعاوية تجعله كاتباً بين يديك، قال: نعم، قال: وتؤمري أن أقاتل الكفار كما كنت أقاتل المسلمين، قال: نعم... (٢٦٧).

قال ابن القيم في زاد المعاد: إن حديث عكرمة في الثلاث التي طلبها أبو سفيان من النبي صلى الله عليه وآله غلط ظاهر لا خفاء به. قال أبو محمد بن حزم: هو موضوع بلا شك كذبه عكرمة بن عمار. قال ابن الجوزي: هذا الحديث وهم من بعض الرواة لا شك فيه ولا تردد.

وقد اهتموا به عكرمة بن عمار، لأن أهل التواريخ أجمعوا على أن أم حبيبة كانت تحت عبيد الله بن جحش، ولدت له وهاجر بها إلى أرض الحبشة، ثم تنصرت وثبتت أم حبيبة على إسلامها، فبعث رسول الله صلى الله عليه وآله إلى النجاشي يخطبها فزوجه إياها وأصدقها عن رسول الله صلى الله عليه وآله صدقاً، وذلك في سنة سبع من الهجرة. وجاء أبو سفيان في زمن الهدنة ودخل عليها فثنت فراش رسول الله صلى الله عليه وآله حتى لا يجلس عليه. ولا خلاف في أن أبا سفيان ومعاوية أسلما في فتح مكة سنة ثمان.

وأيضاً: في الحديث أنه قال: وتؤمري حتى أقاتل الكفار كما كنت أقاتل المسلمين فقال: نعم، ولا يعرف أنه صلى الله عليه وآله أمر أبا سفيان البتة.

(٢٦٤) زاد المعاد ٢ / ١٤٢ و ٢ / ١٨٣ و ٤ / ٦.

(٢٦٥) صحيح البخاري ٤ / ١٧١، وصحيح مسلم ٧ / ٩٨.

(٢٦٦) تفسير الرازي ٢٢ / ١٨٥ و ٢٦ / ١٤٨.

(٢٦٧) صحيح مسلم ٧ / ١٧١. وقد طعن فيه جماعة سنداً ومنتناً: منهم الذهبي في ترجمة عكرمة بن عمار. الحافظ ابن حزم. الحافظ النووي. الحافظ ابن القيم.

وقال النووي: إعلم أنّ هذا الحديث من الأحاديث المشهورة بالإشكال... (٢٦٨).

خلاصة البحث

هذا بعض الكلام حول الصحيحين وأخبارهما على ضوء كلمات الأعلام.. وقد رأيت في الكتابين رجالاً كاذبين، وأحاديث موضوعة وباطلة... وأحاديث نقصان القرآن.. من هذا القبيل... فلا يهولتك الطعن فيها بعد ثبوت مخالفتها للإجماع والضرورة ومحكم التنزيل.. واللّه هو الهادي إلى سواء السبيل..

الكلام حول الصحابة

إنّ المشهور بين أهل السنة عدالة الصحابة أجمعين.. قال أبو إبراهيم المزني في معنى حديث أصحابي كالنجوم: «إن صح هذا الخبر فمعناه فيما نقلوا عنه وشهدوا به عليه، فكُلّهم ثقة مؤقن على ما جاء به، لا يجوز عندي غير هذا» (٢٦٩).
وقال ابن حزم: الصحابة كلّهم من أهل الجنة قطعاً (٢٧٠).
وقال الخطيب: عدالة الصحابة ثابتة معلومة (٢٧١).
وقال النووي: الصحابة كلّهم عدول من لابس الفتنة وغيرهم.
بل ادّعى بعضهم الإجماع على هذا المعنى صريحاً كابن حجر العسقلاني (٢٧٢) وابن عبد البر القرطبي (٢٧٣).

١ — الصحابة عدالة

لكن دعوى الإجماع باطلة.. والمشهور لا أصل له..
أما دعوى الإجماع، فيكذبها نسبة هذا القول إلى الأكثر في كلام جماعة من الأئمة.. قال ابن الحاجب: الأكثر على عدالة الصحابة، وقيل: كغيرهم، وقيل: إلى حين الفتن فلا يقبل الداخلون، لأنّ الفاسق غير معيّن، وقالت المعتزلة: عدول إلا من قاتل علياً... (٢٧٤).
وقال الغزالي: الذي عليه سلف الأمة وجهاهير الخلف: أنّ عدالتهم معلومة بتعديل الله عزّ وجلّ إياهم وثنائه عليهم في كتابه، فهو معتقدنا فيهم، إلا أنّ يثبت بطريق قاطع ارتكاب واحد لفسق مع علمه به، وذلك مما لا يثبت، فلا حاجة لهم إلى التعديل.. وقد زعم قوم أنّ حالهم كحال غيرهم في لزوم البحث، وقال قوم: حالهم العدالة في بداية الأمر إلى ظهور الحرب والخصومات، ثمّ تغيّر الحال وسفكت الدماء فلا بدّ من البحث، وقال جماهير المعتزلة: عائشة وطلحة والزبير وجميع أهل العراق والشام فساق يقتال الإمام الحق... (٢٧٥).
بل صرّح جماعة من أكابر القوم من المتقدّمين والمتأخّرين كالسعد التفتازاني (٢٧٦)، والمازري — شارح البرهان — (٢٧٧)، وابن العماد الحنبلي (٢٧٨)، والشوكاني (٢٧٩)، وأبي رية (٢٨٠)، ومحمد عبدة (٢٨١)، ومحمد

(٢٦٩) أنظر: جامع بيان العلم / ٢ / ٨٩ — ٩٠.

(٢٧٠) أنظر: الإصابة / ١ / ١٩.

(٢٧١) أنظر: الإصابة / ١ / ١٧ — ١٨.

(٢٧٢) الإصابة / ١ / ١٧ — ١٨.

(٢٧٣) الإستيعاب / ١ / ٨.

(٢٧٤) المختصر في الأصول / ٢ / ٦٧.

(٢٧٥) المستصفى / ١ / ١٦٤.

(٢٧٦) إحقاق الحق — للتستري — ٢ / ٣٩١ — ٣٩٢ عن شرح المقاصد.

(٢٧٧) الإصابة / ١ / ١٩، النصائح الكافية: ١٦١.

(٢٧٨) النصائح الكافية: ١٦٢ عن الآلوسي.

رشيد رضا(٢٨٢)، والمقبلي(٢٨٣)، والرافعي(٢٨٤)، وطه حسين، وأحمد أمين... وغيرهم: بأن في الصحابة عدولاً وغير عدول، وهذا هو رأي الشيعة الاثني عشرية(٢٨٥).

وأما أنه مشهور لا أصل له.. فلأن هذا القول يناقض القرآن الكريم.. الذي تنص آيات كثيرة منه على أن كثيراً من الأصحاب حول النبي في حياته صلى الله عليه وآله منافقون فسقة(٢٨٦)، حتى جاءت سورة منه بعنوان «المنافقين».

ونصت الآية الكريمة:... (أَفَإِنْ مَاتَ أَوْ قُتِلَ انْقَلَبْتُمْ عَلَىٰ أَعْقَابِكُمْ...)(٢٨٧) على ارتداد كثيرين منهم من بعده... وجاءت الأحاديث الصحيحة شارحة هذه الآية المباركة، ومن أشهرها وأصحها حديث الحوض الوارد في الصحيحين وغيرهما بألفاظ وطرق مختلفة(٢٨٨). بل عدّه بعضهم في الأحاديث المتواترة عن النبي صلى الله عليه وآله، فقد ذكر في كتابه (الأحاديث المتواترة): «الحديث السبعون حديث الحوض. رواه من الصحابة خمسون نفساً» فذكر أسماءهم.

فالقول المذكور يناقض الكتاب والسنة.. ويناقض السير والتواريخ وأحوال الصحابة.. وبالجملة.. فهو مشهور.. لكن لا أصل له..

نعم.. يستدلون له بأدلة.. عمدتها ما رووا بأسانيدهم أن رسول الله صلى الله عليه وآله قال: «أصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم» لكنه حديث يعارض الكتاب والسنة والتاريخ الصحيح.. فلا اعتبار به.. مضافاً إلى أن جمعاً كبيراً من أعيان القوم ينصون على أنه حديث باطل موضوع، ومنهم:

أحمد بن حنبل(٢٨٩). أبو إبراهيم المزني(٢٩٠). أبو بكر البزار(٢٩١). ابن القطان(٢٩٢). الحافظ الدارقطني(٢٩٣). الحافظ ابن حزم(٢٩٤). الحافظ البيهقي(٢٩٥). الحافظ ابن عبد البر(٢٩٦). الحافظ ابن عساكر(٢٩٧). الحافظ

-
- (٢٧٩) إرشاد الفحول: ١٥٨.
- (٢٨٠) شيخ المضيرة أبو هريرة: ١٠١.
- (٢٨١) أضواء على السنة الخمدية: ٣٢٢.
- (٢٨٢) شيخ المضيرة أبو هريرة: ١٠١.
- (٢٨٣) المصدر نفسه.
- (٢٨٤) إعجاز القرآن: ١٤١.
- (٢٨٥) أنظر كتاب: (أصحابي كالنجوم) لآية الله الميلاي.
- (٢٨٦) أنظر الآيات في سورة آل عمران، سورة التوبة... .
- (٢٨٧) آل عمران: ٣ : ١٤٤.
- (٢٨٨) صحيح البخاري، باب في الحوض / ٤ / ٨٧ - ٨٨ .
- (٢٨٩) نقل ذلك عنه في: التقرير والتحجير - لابن أمير الحاج - ، المنتخب - لابن قدامة - التيسير في شرح التحرير ٣ / ٢٤٣ ، سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة ١ / ٧٩ .
- (٢٩٠) جامع بيان العلم - لابن عبد البر - ٢ / ٨٩ - ٩٠ .
- (٢٩١) جامع بين العلم ٢ / ٩٠ ، أعلام الموقعين ٢ / ٢٢٣ ، البحر المحيط ٥ / ٥٢٨ .
- (٢٩٢) الكامل / ترجمة جعفر بن عبد الواحد الهاشمي القاضي وحمة النصيبي.
- (٢٩٣) غرائب مالك، تخريج أحاديث الكشاف ٢ / ٦٢٨ .
- (٢٩٤) البحر المحيط ٥ / ٥٢٨ ، سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة ١ / ٧٨ .

ابن الجوزي (٢٩٨). ابن دحية (٢٩٩). الحافظ أبو حيان الأندلسي (٣٠٠). الحافظ الذهبي (٣٠١). الحافظ ابن القيم (٣٠٢). الحافظ ابن حجر العسقلاني (٣٠٣). الحافظ السخاوي (٣٠٤). الحافظ السيوطي (٣٠٥). الحافظ الشوكاني (٣٠٦).

٢ — الصحابة علماء:

وأما جهل الأصحاب بالقرآن الكريم والأحكام الشرعية.. فالشواهد عليه كثيرة جداً، بل يمتنع أن تحصي له عدداً وتبلغ به حدّاً.. ونحن نكتفي هنا بكلام لابن حزم.. وللتفصيل فيه مجال آخر.

قال الحافظ ابن حزم:

«ووجدنا صاحب من الصحابة — رضي الله عنهم — يبلغه الحديث فيتأول فيه تأويلاً يخرج به عن ظاهره، ووجدناهم — رضي الله عنهم — يقرّون ويعترفون بأنهم لم يبلغهم كثير من السنن، وهكذا الحديث المشهور عن أبي هريرة: إن إخواني من المهاجرين كان يشغلهم الصفق بالأسواق، وإن إخواني من الأنصار كان يشغلهم القيام على أموالهم، وهكذا قال البراء... قال: ما كلّ ما تحدّثكموه سمعناه من رسول الله صلى الله عليه وسلم ولكن حدثنا أصحابنا، وكانت تشغلنا رعية الإبل.

وهكذا وهذا أبو بكر — رضي الله عنه — لم يعرف فرض ميراث الجدة وعرفه محمد بن مسلمة والمغيرة بن شعبة، وقد سأل أبو بكر — رضي الله عنه — عائشة في كم كفن رسول الله صلى الله عليه وسلم؟ وهذا عمر — رضي الله عنه — يقول في حديث الاستئذان: أخفي علىّ هذا من أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم. أهائي الصفق في الأسواق!

(٢٩٥) المدخل، وعنه في الكافي الشاف في تخريج أحاديث الكشاف — المطبوع على هامش الكشاف — ٢ / ٦٢٨.

(٢٩٦) جامع بيان العلم / ٢ / ٩٠ — ٩١.

(٢٩٧) التاريخ، وعنه في فيض القدير في شرح الجامع الصغير / ٤ / ٧٦.

(٢٩٨) العلل المتناهية في الأحاديث الواهية، وانظر: فيض القدير / ٤ / ٧٦.

(٢٩٩) تعليق تخريج أحاديث منهاج البيضاوي.

(٣٠٠) البحر الخيط / ٥ / ٥٢٧ — ٥٢٨.

(٣٠١) ميزان الاعتدال / ١ / ٤١٣ و ٢ / ١٠٢.

(٣٠٢) أعلام الموقعين / ٢ / ٢٢٣.

(٣٠٣) الكافي الشاف في تخريج أحاديث الكشاف.

(٣٠٤) المقاصد الحسنة / ٢٦ / ٢٧.

(٣٠٥) الجامع الصغير — بشرح المناوي — ٤ / ٧٦.

(٣٠٦) إرشاد الفحول: ٨٣.

وقد جهل أيضاً أمر إِملاص المرأة وعرفه غيره، وغضب على عيينة ابن حصن حتى ذكره الحر بن قيس بن حصن بقوله تعالى: (وَأَعْرَضَ عَنِ الْجَاهِلِينَ).

وخفي عليه أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بإجلاء اليهود والنصارى من جزيرة العرب إلى آخر خلافته، وخفي على أبي بكر — رضي الله عنه — قبله أيضاً طول مدة خلافته، فلما بلغ عمر أمر بإجلائهم فلا يترك بها منهم أحداً. وخفي على عمر أيضاً أمره عليه السلام بترك الإقدام على الوباء، وعرف ذلك عبدالرحمن بن عوف. وسأل عمر أبا واقد الليثي عما كان يقرأ به رسول الله صلى الله عليه وسلم في صلاتي الفطر والأضحى، هذا وقد صلاهما رسول الله صلى الله عليه وآله أعواماً كثيرة.

ونسي قبوله عليه السلام الجزية من مجوس البحرين وهو أمر مشهور، ولعله — رضي الله عنه — قد أخذ من ذلك المال حظاً كما أخذ غيره منه.

ونسي أمره عليه السلام بأن يتيمم الجنب فقال: لا يتيمم أبداً ولا يُصَلِّي ما لم يجد الماء، وذكره بذلك عمار. وأراد قسمة مال الكعبة حتى احتجّ عليه أبي بن كعب بأن النبي صلى الله عليه وآله لم يفعل ذلك فأمسك. وكان يرى الدبة للعصبة فقط حتى أخبره الضحّاك بن سفيان بأن النبي صلى الله عليه وآله ورث المرأة من الدبة فانصرف عمر إلى ذلك.

وأراد رجم مجنونة حتى أعلم بقول رسول الله صلى الله عليه وآله: رفع القلم عن ثلاثة، فأمر أن لا ترجم. وأمر برجم مولاة حاطب حتى ذكره عثمان بأن الجاهل لا حد عليه فأمسك عن رجمها. وأنكر على حسان الإنشاد في المسجد فأخبر هو وأبو هريرة أنه قد أنشد فيه بحضرة رسول الله صلى الله عليه وسلم فسكت عمر. وهمّ بترك الرمي في الحج ثم ذكر أن النبي صلى الله عليه وآله فعله فقال: لا يجب لنا أن نتركه. وهذا عثمان — رضي الله عنه — ، فقد رووا عنه أنه بعث إلى الفريضة أخت أبي سعيد الخدري يسألها عما أفناها به رسول الله صلى الله عليه وسلم في أمر عدتها وأنه أخذ بذلك.

وأمر برجم امرأة قد ولدت لستة أشهر فذكره عليٌّ بالقرآن وأن الحمل قد يكون ستة أشهر، فرجع عن الأمر برجمها. وهذه عائشة وأبو هريرة — رضي الله عنهما — خفي عليهما المسح على الخفين وعلى ابن عمر معهما، وعلمه جرير ولم يسلم إلا قبل موت النبي صلى الله عليه وآله بأشهر، وأقرت عائشة أنها لا علم لها به وأمرت بسؤال من يرجي، عنده علم ذلك وهو علي رضي الله عنه.

وهذه حفصة أم المؤمنين سُئِلت عن الوط، يجب فيه الوطئ أفيه غسل أم لا؟ فقالت: لا علم لي!! وهذا ابن عمر، توقع أن يكون حدث نهي عن النبي صلى الله عليه وآله عن كراء الأرض بعد أزيد من أربعين سنة من موت النبي صلى الله عليه وآله فأمسك عنها وأقر أنهم كانوا يكرونها على بعد أبي بكر وعمر وعثمان، ولم يقل: إنّه لا

يمكن أن يخفي على هؤلاء ما يعرف رافع، وجابر، وأبو هريرة، وهؤلاء إخواننا يقولون فيما اشتبهوا: لو كان هذا حقاً ما خفي على عمر!

وقد خفي على زيد بن ثابت وابن عمر وجمهور أهل المدينة إباحة النبي صلى الله عليه وسلم للحائض أن تنفر حتى أعلمهم بذلك ابن عباس وأم سليم، فرجعوا عن قولهم.

وخفي على ابن عمر الإقامة حتى يدفن الميت، حتى أخبره بذلك أبو هريرة وعائشة فقال: لقد فرطنا في فراريط كثيرة. وقيل لابن عمر في اختياره متعة الحج على الأفراد: إنك تخالف أباك فقال: أكتاب الله أحق أن يتبع أم عمر؟! روينا ذلك عنه من طريق عبدالرزاق، عن معمر، عن الزهري، عن سالم، عن ابن عمر.

وخفي على عبدالله بن عمر الوضوء من مس الذكر حتى أمرته بذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم بسرة بنت صفوان، فأخذ بذلك.

وقد نجد الرجل يحفظ الحديث ولا يحضره ذكره حتى يفتي بخلافه وقد يعرض هذا في آي القرآن، وقد أمر عمر على المنبر بأن لا يزداد في مهور النساء على عدد ذكره، فذكرته امرأة بقول الله تعالى: (وَأْتَيْتُمُ إِحْدَاهُنَّ قِنطَارًا) فترك قوله وقال: كل أحد أفقه منك يا عمر، وقال: امرأة أصابت وأمير المؤمنين أخطأ!

وأمر برجم امرأة ولدت لستة أشهر، فذكره علي بقول الله تعالى: (وَحَمْلُهُ وَفِصَالُهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا) مع قوله تعالى: (وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ) فرجع عن الأمر برجمها.

وهم أن يسطو بعيينة بن حصن إذ قال له: يا عمر ما تعطينا الجزل ولا تحكم فينا بالعدل، فذكره الحر بن قيس بن حصن بن حذيفة بقول الله تعالى: (وَأَعْرِضْ عَنِ الْجَاهِلِينَ) وقال له: يا أمير المؤمنين هذا من الجاهلين، فأمسك عمر.

قال الحافظ ابن حزم:

«فإذا أمكن هذا في القرآن فهو في الحديث أمكن، وقد ينسأه البتة، وقد لا ينسأه بل يذكره ولكن يتأول فيه تأويلاً، فيظن فيه خصوصاً أو نسحاً أو معنى ما، وكل هذا لا يجوز أتباعه إلا بنص أو إجماع لأنه رأي من رأى ذلك ولا يحل تقليد أحد ولا قبول رأيه...» (٣٠٧).

(٣٠٧) الإحكام في أصول الأحكام ٢ / ١٢، هذا، ولقد ذكر هذه القضايا وغيرها ابن القيم في (أعلام الموقعين) وقال: وهذا باب واسع لو تتبعناه لجاء سفرًا كبيراً.

خاتمة الباب الثاني

لقد استعرضنا في الباب الثاني المهمّ مما يتعلق بـ(أهل السنّة والتحريف). حيث ذكرنا أنّ المشهور بينهم هو تزيه القرآن عن الخطأ والنقصان، وتعرضنا للأحاديث الموهمة لذلك عن أهم أسفارهم.. فما أمكن حمله على بعض الوجوه المقبولة حملناه، وما لم يمكن نظرنا في سنده فما ضعف رددناه وما صحّ على أصولهم كذبناه، لتكذيب الكتاب والسنة والإجماع إياه... .

لكن هذا الردّ والتكذيب.. أثار سؤالاً عمّا إذا كان الحديث صحيحاً وصريحاً في اعتقاد بعض الأصحاب لتحريف الكتاب.. فكيف يُكذّب وتكذّبه طعن في الصحيحين وعدالة الأصحاب؟! وهذا ما دعانا إلى الدخول في بحث موجز حول كتابي البخاري ومسلم، وعدالة أصحاب النبي صلى الله عليه وآله... .

وتلخص: أنّ مذهب أهل السنة نفى تحريف القرآن.. إلاّ القائلين منهم بصحة جميع ما أخرج في الكتابين، وبعدالة الصحابة أجمعين.. وهؤلاء هم الحشوية الذين نسب إليهم هذا القول الطبرسي(٣٠٨) وغيره، وأنه لا قيمة لإنكار ذلك من الآلوسي(٣٠٩) وغيره.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

(٣٠٨) مجمع البيان ١ / ١٥ .

(٣٠٩) روح المعاني ١ / ٢١ .

المحتويات

كلمة المركز ٥٠٠٠

كلمة المؤلف ٧٠٠٠

الباب الأول: الشيعة والتحريف

الفصل الأول: كلمات أعلام الشيعة في نفي التحريف ١١٠٠٠

الفصل الثاني: أدلة الشيعة على نفي التحريف ٢٥٠٠٠

أولاً: آيات من القرآن الكريم ٢٧٠٠٠

ثانياً: الأحاديث عن النبي والأئمة عليهم السلام ٢٩٠٠٠

القسم الأول: أحاديث العرض على الكتاب ٢٩٠٠٠

القسم الثاني: خطبة الغدير ٣١٠٠٠

القسم الثالث: حديث الثقلين ٣٢٠٠٠

القسم الرابع: الأحاديث في ثواب قراءة السور في الصلاة وغيرها ٣٣٠٠٠

القسم الخامس: الأحاديث الآمرة بالرجوع إلى القرآن الكريم ٣٤٠٠٠

القسم السادس: الأحاديث التي تتضمن تمسك الأئمة من أهل البيت بمختلف الآيات القرآنية المباركة ٣٦٠٠٠

القسم السابع: الأحاديث في أن ما بأيدي الناس هو القرآن النازل من عند الله ٣٦٠٠٠

ثالثاً: قول عمر بن الخطاب: حسبنا كتاب الله ٣٨٠٠٠

رابعاً: الإجماع ٤٠٠٠٠

خامساً: تواتر القرآن ٤١٠٠٠

سادساً: إعجاز القرآن ٤١٠٠٠

سابعاً: صلاة الإمامية ٤٢٠٠٠

ثامناً: كون القرآن مجموعاً على عهد النبي صلى الله عليه وآله ٤٢٠٠٠

تاسعاً: اهتمام النبي والمسلمين بالقرآن ٤٣٠٠٠

الفصل الثالث: أحاديث التحريف في كتب الشيعة ٤٥٠٠٠

تعيين موضوع البحث ٤٧٠٠٠

من أخبار التحريف ٥٠٠٠٠

الكلام على هذه الأخبار ٥٢...

الفصل الرابع: شبهات حول القرآن على ضوء روايات الشيعة ٥٥...

الشبهة الأولى: تواتر أحاديث تحريف القرآن ٥٧...

الشبهة الثانية: القرآن في عهد الإمام المهدي عليه السلام ٥٩...

الشبهة الثالثة: كائن في هذه الأمة ما كان في الأمم السالفة ٦٠...

الفصل الخامس: الرواة لأحاديث التحريف من الشيعة ٦٣...

مقدمات ٦٥...

١ - الرواية أعم من الاعتقاد ٦٥...

٢ - لا كتاب عند الشيعة صحيح كله ٦٦...

٣ - لا تجوز نسبة معتقد صاحب الكتاب إلى الطائفة ٦٧...

٤ - وجود الأخبار الباطلة في الكتب المعروفة ٦٨...

نكات في كلام الصدوق ٦٩...

المحدثون وأخبار التحريف ٧٠...

تحقيق حول رأي الكليني في التحريف ٧١...

هل الكليني ملتزم بالصحة؟ ٧٤...

جواز نسبة القول بعدم التحريف إليه ٧٦...

خاتمة الباب الأول ٧٨...

الباب الثاني: أهل السنة والتحريف

مقدمة ٨٣...

الفصل الأول: أحاديث التحريف في كتب السنة ٨٥...

الزيادة في القرآن ٨٨...

التبديل في الألفاظ ٨٩...

أحاديث نقصان القرآن ٩١...

الأحاديث الواردة حول نقصان سورة الأحزاب، ومنها ٩١...

الأحاديث الواردة حول نقصان سورة التوبة، ومنها ٩٢...

- الأحاديث الواردة حول سورة كانوا يشبهونها في الطول والشدة بسورة براءة، ومنها ٩٢... ٩٣... حول سورتي الخلع والحفد
- ٩٣... ما ورد حول آية الرجم
- ٩٥... حول آية الرغبة
- ٩٦... حول آية لو كان لابن آدم واديان
- ٩٧... حول آية الجهاد
- ٩٧... حول آية المتعة
- ٩٨... حول آية الصلاة على النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ
- ٩٨... حول آية الشهادة
- ٩٨... حول آية كفى الله المؤمنين
- ٩٩... حول آية المحافظة على الصلاة
- ١٠١... أحاديث كيفية جمع القرآن
- ١٠٢... الشبهات الناشئة عن هذه الأحاديث
- ١٠٥... الفصل الثاني: الرواة لأحاديث التحريف من أهل السنة
- ١١٠... من تجوز نسبة التحريف إليه منهم
- ١١٣... الفصل الثالث: الأقوال والآراء في أهل السنة حول التحريف وأحاديثه
- ١١٦... موقف أهل السنة من هذه الأحاديث والآثار
- ١١٧... التصريح بوقوع التحريف
- ١٢٠... طائفة يروون ويردّون أو يؤولون
- ١٢٠... ردّ أحاديث الخطأ في القرآن
- ١٢٢... تأويل أحاديث الخطأ في القرآن
- ١٢٤... أحاديث جمع القرآن بين الرد والتأويل
- ١٢٤... مراحل الجمع
- ١٢٥... تأويل أحاديث نقصان القرآن
- ١٣١... الفصل الرابع: نقد وتمحيص
- ١٣٣... ١ - الآثار في خطأ القرآن
- ١٣٣... تأويل اللحن والخطأ وجوابه

خلاصة البحث... ١٣٥

٢ - أحاديث جمع القرآن... ١٣٥

إعراض القوم عن علي في جمع القرآن... ١٣٦

حصرهم الجامعين على عهد النبوة في عدد!!... ١٣٧

رفض أحاديث جمع القرآن على عهدي أبي بكر وعمر... ١٣٨

رفض أحاديث قبول الآية بشاهدين... ١٣٩

ما كان بين عثمان وابن مسعود... ١٤٠

خلاصة البحث... ١٤١

٣ - أحاديث نقصان القرآن... ١٤٢

تحقيق في النسخ... ١٤٢

هذا النسخ مستحيل أو ممنوع شرعاً... ١٤٣

لا دليل على أن هذه الآيات منسوخة... ١٤٤

حملها على نسخ التلاوة غير ممكن... ١٤٤

القول بنسخ التلاوة هو القول بالتحريف... ١٤٦

خلاصة البحث... ١٤٧

الفصل الخامس: مشهوران لا أصل لهما... ١٤٩

الكلام حول الصحيحين... ١٥٥

١ - آراء العلماء في الشيخين... ١٥٩

امتناع أبي حاتم من الرواية عن البخاري... ١٦٠

تكلم الذهلي في البخاري ومسلم... ١٦٠

البخاري في كتاب (الجرح والتعديل)... ١٦٢

طعن ابن الأعين في البخاري... ١٦٢

البخاري في كتاب (الضعفاء للذهبي)... ١٦٢

٢ - آراء العلماء في الصحيحين... ١٦٣

معلومات عن الصحيحين... ١٦٣

٣ - الصحيحان في الميزان... ١٧٤

مقدمة فيها مطلبان... ١٧٥

من الأحاديث الموضوعة والباطلة في الصحيحين ١٧٧...

خلاصة البحث ١٨٧...

الكلام حول الصحابة ١٨٩...

١ - الصحابة عدالة ١٩٠...

٢ - الصحابة علماء ١٩٤...

خاتمة الباب الثاني ١٩٩...

المحتويات ٢٠١...